



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الرقم التسلسلي: /..... / 2026

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة ومالية

تحت عنوان:

أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

على النظام المحاسبي الجراؤي لرواسة حالة مؤسسة

الإسمنت تبسة.

تحت إشراف:

د. عبید خدیجة

من إعداد الطالب:

زمولي شعيب

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر ب	جوال مروة
مشرفا	أستاذ محاضر ب	عبید خدیجة
مناقشا	أستاذ محاضر ب	مومن سميرة

السنة الجامعية 2025/2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله أولاً وآخراً، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تيسر العسرات، نحمده سبحانه على ما ألهم وأعان، وعلى ما منح من صبر وقوة وإيمان، فكان هو السند الأول في كل خطوة، والنور الذي أضاء درب هذا الإنجاز.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الإمتنان إلى والدي الكريمين، اللذين كانا ولا يزالان مصدر العطاء والدعم اللامحدود، والركيزة التي أقف عليها بثبات. فبفضل دعائهما، وصبرهما، وتضحياتهما، تيسرت السبل وتحققت الغايات. كما أعبر عن إمتناني العميق لكل أفراد أسرتي، الذين أحاطوني بالمحبة والتشجيع، فكانوا سندا لا ينضب، وعونا لا يخيب، وإلى كل أستاذ ومهني ساهم بالمعلومات القيمة التي أثرت جوهر هذه الدراسة.

وأخيراً، أرفع لِنفسي أسمى آيات الشكر والإمتنان لِنفسي، لأنها لم تتراجع، ولم تنكسر، بل صنعت من التعب إنجازاً، ومن التحديات سلماً نحو النجاح. لأنني واجهت الصعوبات بثبات، وتجاوزت التحديات بعزيمة، وصنعت النجاح بإرادتي. لقد كنت السند الأول لِنفسي، والدافع الأقوى، واليد التي أمسكت بي حين تعثرت، والعقل الذي أصر على الإستمرار رغم كل العوائق.

إن هذا الإنجاز ليس وليد الصدفة، بل هو ثمرة الإصرار، ونتاج الذكاء، وتجسيد حي للإنضباط الذاتي والعمل الدؤوب. هو شهادة على قدرة الإنسان حين يؤمن بذاته، ويحسن توجيه طاقاته، ويصر على بلوغ القمم مهما إشتدت الرياح.

فالحمد لله على التمام، والشكر له على الإلهام، وما هذا إلا بداية لطريق أطول، عنوانه التميز.

الإهداء .

إلى من كانا النور الذي أضاء دربي، والنبض الذي منح أيامي معنى...
إلى والدي العزيزين، مصدر الحب والدعاء، وسر القوة والثبات، أهدي ثمرة هذا الجهد
المتواضع، عربون وفاء لا يفى بحقكما، وإمتنان لا تحده الكلمات.

إلى عائلتي التي آمنت بي، وإحتضنت طموحي، وساندتني في كل خطوة، فكنتم السند
حين ضعفت، والدفء حين إشتد التعب، لكم من القلب محبة لا تنضب، وإعتزاز لا يزول.

إلى كل من شاركني من صديق أو قريب، هذا الحلم ووقف بجانبني، بكلمة صادقة أو
دعاء خالص، أهدي هذا الإنجاز الذي ما كان ليكتمل لولا أثرهم الطيب في مسيرتي.

لكم جميعا، أهدي هذا العمل... بصدق يليق بمكانتكم في قلبي.

فهرس المحتويات:

الشكر والعرافن.....	-
الإهداء.....	-
قائمة الفهارس.....	VI-I
الملخص:	-
المقدمة العامة.....	أ-ز
الفصل الأول الإطار النظري للدراسة.....	1
مقدمة الفصل.....	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....	3
المطلب الأول: ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....	3
المطلب الثاني: مبادئ وعوامل دعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....	8
المطلب الثالث: الفروض والهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....	11
المطلب الرابع: إيجابيات وتحديات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....	14
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي SCF.....	18
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF.....	18
المطلب الثاني: الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.....	21
المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF.....	24
المطلب الرابع: مقومات ومعوقات النظام المحاسبي المالي SCF.....	28

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFRS..... 32

المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الغير متبناة في النظام المحاسبي
المالي SCF 33

المطلب الثاني: دوافع تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي
المالي SCF..... 34

المطلب الثالث: مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير
المالية IFRS..... 36

خاتمة الفصل..... 46

الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة..... 47

مقدمة الفصل..... 48

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-..... 49

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الإسمنت -تبسة-..... 49

المطلب الثاني: التعريف بمصنع الإسمنت -الماء لأبيض-..... 50

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة الإسمنت..... 51

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي وموارد مؤسسة الإسمنت..... 52

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة..... 56

المطلب الأول: المنهجية العامة للدراسة..... 56

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة..... 59

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للمحاور..... 65

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة..... 68

المطلب الأول: عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الأول..... 68

قائمة الفهارس.

73.....	المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثاني.....
79.....	المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثالث.....
85.....	خلاصة الفصل.....
86.....	الخاتمة العامة.....
91.....	قائمة المراجع.....
96.....	قائمة الملاحق.....

فهرس الجداول:

- الجدول رقم 01: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الغير متبناة في النظام المحاسبي المالي SCF 33
- جدول رقم 02: إسقاط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF 37
- الجدول رقم 03: مقياس ليكارت الخماسي..... 58
- الجدول رقم 04: معايير تفسير النتائج..... 58
- الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب متغير الجنس..... 60
- الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب متغير العمر..... 61
- الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي..... 62
- الجدول رقم 08: توزيع العينة حسب متغير الصفة الوظيفية..... 63
- الجدول رقم 09: توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية..... 64
- الجدول رقم 10: تحليل معاملات الثبات والصدق..... 66
- الجدول رقم 11: إختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)..... 67
- الجدول رقم 12: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الأول..... 68
- الجدول رقم 13: تحليل عبارات المحور الأول..... 69
- الجدول رقم 14: نتائج إختبار الفرضية الأولى..... 73
- الجدول رقم 15: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الثاني..... 74
- الجدول رقم 16: تحليل عبارات المحور الثاني..... 75
- الجدول رقم 17: نتائج إختبار الفرضية الثانية..... 78
- الجدول رقم 18: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الثالث..... 79
- الجدول رقم 19: تحليل عبارات المحور الثالث..... 80
- الجدول رقم 20: نتائج إختبار الفرضية الثالثة..... 83

فهرس الأشكال:

- الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمصنع الماء الأبيض -تبسة.....53
- الشكل رقم 02: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير الجنس.....60
- الشكل رقم 03: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير العمر.....61
- الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير المؤهل العلمي.....62
- الشكل رقم 05: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير الصفة الوظيفية.....63
- الشكل رقم 06: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير سنوات الخبرة المهنية.....64

قائمة الفهارس.

قائمة المختصرات:

الإختصار.	المعنى باللغة الأجنبية.	المعنى باللغة العربية.
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير الإبلاغ المالي الدولية)
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
PCN	Plan Comptable Financier	المخطط المحاسبي الوطني
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
SMEs	Small and Medium-sized Enterprises	المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
SAC	Standards Advisory Council	المجلس الإستشاري للمعايير
SCT	Société des Ciments de Tébessa	شركة الإسمنت تبسة
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية

تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من أهم المصادر التي تساهم في تطوير البيئات المحاسبية للدول النامية والباحثة عن التقدم والإنسجام مع المجتمع الدولي حيث تعد إطارا محاسبيا عالميا يهدف إلى توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية، بما يعزز الشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة بين المنشآت في مختلف الدول. وتساعد هذه المعايير مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية، على إتخاذ قرارات إقتصادية أكثر رشادة، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، كما تسهم في دعم الإستثمار الأجنبي والإنتفاخ الإقتصادي الدولي، أما النظام المحاسبي المالي الخوازي SCF ، فقد جاء كإصلاح محاسبي حديث إعتدته الخوازي سنة 2007 وبدأ تطبيقه منذ 2010، بهدف تحديث المخطط المحاسبي الوطني القديم، والإقتراب من المرجعية الدولية المعتمدة في المعايير الدولية وقد إستند هذا النظام إلى مجموعة من المبادئ والقواعد المستوحاة منها، خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، والإعتراف، والقياس، والإفصاح، بهدف تقديم صورة صادقة وملائمة عن الوضعية المالية والفعالية والتدفقات النقدية للمؤسسة وعليه، فإن النظام المحاسبي المالي SCF يعد محاولة خاوية لتبني منطق المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية IFRS وتكييفه مع البيئة الوطنية، مع السعي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز الشفافية، ورفع قابلية المقارنة، ودعم جاذبية الإقتصاد الوطني. ومع وجود تقرب بين النظامين في العديد من المبادئ الأساسية، إلا أن هذا التقرب لا يصل إلى مستوى التطابق الكامل، إذ ما زال بعض الفروق قائمة بينهما.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، النظام المحاسبي المالي SCF، معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، تبني معايير IFRS، التوافق بين النظام SCF ومعايير IFRS، تحديث النظام المحاسبي المالي SCF.

Abstract:

The International Financial Reporting Standards (IFRS) are considered one of the most important sources for the development of accounting environments in developing countries seeking progress and alignment with the international community. They represent a global accounting framework aimed at unifying the principles for preparing and presenting financial statements, thereby enhancing transparency, credibility, and comparability among entities across different countries. These standards help users of financial statements, such as investors, creditors, and regulatory authorities, make more rational economic decisions by providing accurate financial information that reflects the entity's true financial position, performance, and cash flows. They also help support foreign investment and international economic openness, As for the Algerian Financial Accounting System (SCF), it was introduced as a modern accounting reform adopted by Algeria in 2007 and applied starting in 2010 to modernize the old national accounting plan and move closer to the international reference adopted in IFRS. This system is based on a set of principles and rules derived from these standards, especially with regard to the preparation of financial statements, recognition, measurement, and disclosure, to present a fair and relevant view of the entity's financial position, performance, and cash flows, Accordingly, the SCF represents an Algerian attempt to adopt the logic of the IFRS and adapt it to the national environment, while seeking to improve the quality of accounting information, enhance transparency, increase comparability, and support the attractiveness of the national economy. Despite the existence of convergence between the two systems in many basic principles, this convergence does not reach full equivalence, as some differences remain between them. The International Financial Reporting Standards (IFRS) are considered one of the most important sources for the development of accounting environments in developing countries seeking progress and alignment with the international community. They represent a global accounting framework aimed at unifying the principles for preparing and presenting financial statements, thereby enhancing transparency, credibility, and comparability among entities across different countries. These standards help users of financial statements, such as investors, creditors, and regulatory authorities, make more rational economic decisions by providing accurate financial information that reflects the entity's true financial position, performance, and cash flows. They also help support foreign investment and international economic openness.

Key words: International Financial Reporting Standards (IFRS), Algerian Financial Accounting System (SCF), International Financial Reporting Standards (IFRS), adoption of IFRS standards, Compatibility between SCF and IFRS standards, updating the Algerian Financial Accounting System (SCF).

المقدمة العامة

تمهيد:

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال والتجارة العالمية التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، أصبح علم المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور هام وبارز نظرا لما يوفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد العديد من الأطراف ذوي العلاقة داخل وخارج المؤسسة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

وتعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، من أكثر المجالات إنتشارا في العالم وتطبيقا نظرا للقبول والرواج العام لهذه المعايير في العديد من دول العالم ومنها الجزائر. ونظرا لما يشهده العالم من تطورات على المستوى الإقتصادي أدى إلى توسع أنشطة الشركات الدولية بشكل ملحوظ، لكن هذا التوسع نجم عنه صعوبات في الجانب المحاسبي في ظل إختلاف القواعد المحاسبية بين الدول. فأصبح من الضروري وضع قواعد عامة تحكم المهنة من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية للشركات في مختلف أنحاء العالم من أجل تحقيق التوافق في العمل المحاسبي من خلال تبني هذه المعايير، لذا أصبح لا بد على الجزائر أن تجاري هذه التطورات بإعتبار الأمر ينعكس على إنفتاحها على الإقتصاد الدولي، فقد عرفت في الفترة الأخيرة إصلاحات هامة تتجلى في التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني PCN الصادر سنة 1975 وتعويضه بالنظام المحاسبي المالي SCF بصور قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وإتباعه بمجموعة من المراسيم التنفيذية التي توضح الممارسات المحاسبية وفق النظام الجديد الذي ألزم تطبيقه من بداية عام 2010 وبذلك إتجهت الجزائر نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بطريقة ضمنية كون أن النظام المحاسبي المالي SCF يعتبر هذه المعايير كمرجع له يستوحي منها مبادئه وتطبيقاته، إلا أن النظام المحاسبي المالي SCF لم يعرف أي تحديث عكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS التي في تغيير وتحديث مستمر وفق ما يتوافق مع التطورات الإقتصادية الدولية فخلقة فجوة إختلاف بين المعايير الدولية والنظام الجزائري إنعكست سلبا على بيئة الأعمال الجزائرية.

1- إشكالية الدراسة: يتطلب تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS إلى جد وإجتهد من أجل الوصول إلى الغاية المحددة، ومنه يتضح لنا مما سبق الإشكالية الآتية:

"ما هو أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي الجزائري في

مؤسسة الإسمنت تبسة؟"



المقدمة العامة.

إلى جانب التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما دور تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF؟
 - ما مدى التوافق بين كل من النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؟
 - هل يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF دائم التحديث مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؟
- 2- فرضيات الدراسة: لمعالجة معضلة الدراسة وكإجابة أولية عن التساؤلات الفرعية سيتم صياغة فرضية رئيسية كالآتي:

الفرضية الرئيسية:

"النظام المحاسبي الجزائري تبني ضمناً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS."

في مضمون هذه الفرضية طرح الفرضيات الفرعية والتي تتمثل في التالي:

- شملت الإصلاحات المحاسبية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي SCF على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF جزئياً مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- هناك قصور في تحديث النظام المحاسبي المالي SCF بإسقاطه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

3- أهداف الدراسة: تعمل هذه الدراسة على إبراز مجموعة من الأهداف تدرج فيما يلي:

- (الهدف الرئيسي): معرفة الأثر الذي إنجر عن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.

بناءً على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، يمكن طرح جملة من الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومدى تأثيرها على النظام المحاسبي المالي SCF.
- إبراز مكانة النظام المحاسبي المالي من التطورات الحاصلة على مستوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.



المقدمة العامة.

- تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- 4- **أهمية الدراسة:** لدراسة الحالة أهمية جد كبيرة سواء من ناحية الموضوع أو التطبيق سيتم توضيحها على النحو التالي:
 - **الأهمية الموضوعية:** الأهمية الموضوعية لهذه المذكرة تتمثل في أنها تعالج موضوعا محوريا في المحاسبة الحديثة، ألا وهو "أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي الجزائري دراسة حالة مؤسسة الإسمنت تبسة" وبيان حجم هذا التأثير من خلال المقارنة ومدى التوافق بينهما وكذا التبني لهذه المعايير كخطوة جزائرية نحو التحسين من النظام المحاسبي المالي والسعي نحو الأفضل، الإنفتاح على البيئة الدولية ومواكبة التطورات العالمية.
 - **الأهمية التطبيقية:** تكمن الأهمية التطبيقية من خلال إبراز مدى فعالية ونجاعة النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر بمثابة نسخة جزائرية خاصة عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والتغيير الجذري الذي أضفاه على البيئة المحاسبية الجزائرية ككل من تحسينات وتسهيلات، والتي كان يفترها النظام السابق (المخطط المحاسبي الوطني PCN) وكذا السعي للتطوير المستمر منه في كل المؤسسات التي تنتمي لهذا المجال لضمان السير الحسن للأعمال وتحقيق الأهداف المرجوة.
- 5- **أسباب إختيار الدراسة:** تكمن أهم الدوافع والمبررات لإختيار هذا الموضوع في التالي:
 - البحث والتعمق في ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومعرفة هذا المجال أو الجانب من المحاسبة.
 - التعرف على النظام المحاسبي المالي SCF وما التحسينات التي أضفها في بيئات الأعمال الجزائرية.
 - الميول الشخصي من طرف الطالب.
- 6- **حدود الدراسة:** من أجل معرفة ماهية الدراسة وفهمها تم تحديد مجال دراسة معين يتمثل في:
 - **الحدود الموضوعية:** تركزت حول أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية SCF على النظام المحاسبي الجزائري.
 - **الحدود المكانية:** تم تحديد مكان البحث والإستطلاع وذلك بمقر مصنع الإسمنت الماء الأبيض (تبسة).
 - **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة وذلك بدأ من بتاريخ 17-02-2026 إلى غاية 23-04-2026.
- 7- **منهج الدراسة:** إعتمدت هذه الدراسة **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المنهج الأكثر شيوعا في الدراسات المحاسبية الجزائرية، كما أظهرت دراسات سابقة أن غالبية البحوث في مجال المحاسبة تعتمد هذا النهج

المقدمة العامة.

لوصف الظواهر وتحليلها. وذلك بوصف متغيرات الدراسة في الجانب النظري وتحليل الأثر بينهما في الجانب التطبيقي، وكذا الاعتماد على طريقة تحليل الإستبيان بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لدراسة عينة من المهنيين.

8- هيكل البحث: وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين بالإضافة إلى خاتمة حيث تم التطرق فيهم على النحو التالي:

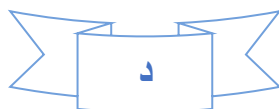
– **المقدمة العامة:** حيث تم التطرق فيها إلى كل عناصر المقدمة من تمهيد وإشكالية وفرضيات وأهداف وأهمية وأسباب إختيار الدراسة وحدود الدراسة وكذا الدراسات السابقة.

– **الفصل الأول:** تم تقسيم الفصل الأول لثلاث مباحث على النحو التالي: المبحث الأول تم التعرف فيه على ماهية المعايير الدولية لإعدادا التقارير المالية IFRS بالإضافة إلى المبادئ ودوافع تبنيها، الفروض والهيئات المسؤولة عن إصدار هذه المعايير وأيضا إلى إيجابيات وتحديات تبنيها، بينما المبحث الثاني أشرنا فيه إلى ماهية النظام المحاسبي المالي SCF بالإضافة إلى الإطار التصوري ومجال تطبيقه، المبادئ القائم عليها وكذا المقومات ومعوقات النظام المحاسبي المالي SCF، وأخيرا المبحث الثالث تم فيه دمج النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من خلال إسقاط المعايير الدولية على النظام المحاسبي المالي وكذا تبني هذه المعايير الدولية في النظام الجزائري وأيضا مدى التوافق بينهما.

– **الفصل الثاني:** تم تقسيم الفصل الثاني كما يلي: المبحث الأول تم التعرف فيه على المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة الإسمنت تبسة ومصنع الماء الأبيض، وكذا أهداف المؤسسة بالإضافة إلى مواردها، وبالنسبة للمبحث الثاني تم التطرق إلى المنهجية العامة للدراسة بخصوص عينة ومجتمع الدراسة بالإضافة إلى مصادر جمع المعلومات والأساليب الإحصائية المطبقة، وكذا خصائص العينة الديموغرافية وصدق وثبات أداة الدراسة بالإضافة إلى إختبار التوزيع الطبيعي، و أخيرا المبحث الثالث تم فيه عرض وتحليل نتائج جميع المحاور الثلاث للإستبيان بالإضافة إلى إختبار صحة فرضيات المحاور الثلاث.

– **الخاتمة العامة:** حيث تم التطرق فيها إلى جميع عناصر الخاتمة من إختبار لفرضيات الدراسة ونتائج الدراسة وكذا الإقتراحات وآفاق الدراسة.

9- صعوبات الدراسة: يمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في النقاط الآتية:



المقدمة العامة.

- صعوبة تطبيق الموضوع في مكان الدراسة (مصنع الإسمنت الماء الأبيض -تبسة-).
- تعقيد الموضوع الذي جعل منه يحتاج لدراسات وبحث متواصل لمحاولة الإحاطة بكل جزء منه.
- نقص التوجيه والإشراف، الخبراء والملمين بالمجال مما أعاق وصعب من العمل أكثر.

10- الدراسات السابقة:

- الدراسة الأولى:

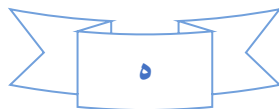
مصطفى عوادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على البيئة المحاسبية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2014.

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب للإحاطة بموضوعها من جوانبه النظرية والتطبيقية، كما تم الإستعانة ببرنامج SPSS في معالجة البيانات وتحليلها إحصائيا. وهدفت إلى الوقوف على التجربة الجزائرية في إصلاح المنظومة المحاسبية وتكييف بيئتها مع متطلبات المرجعية المحاسبية الدولية، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الممارسات المحاسبية وتحسين كيفية إعداد وعرض القوائم المالية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة في إصلاح وتأهيل بيئتها المالية والمحاسبية، غير أن النتائج التطبيقية أظهرت بقاء بعض المكونات دون المستوى المطلوب، نتيجة وجود معوقات ونقائص تحد من فعالية هذا الإصلاح، خاصة فيما يتعلق ببلوغ مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

- الدراسة الثانية:

دراسة أسامة معمري، إطار مقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي لمواكبة تطورات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الريادة لإقتصاد الأعمال، المجلد 5، رقم 2، جامعة البليدة 2، 2019.

إعتمدة الدراسة المنهج الوصفي ومختلف المراجع للتوصل إلى صلب الموضوع، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مقترحات تحيين النظام المحاسبي المالي (SCF) لمواكبة المستجدات الدولية والتطورات الحاصلة على مستوى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وإعادة النظر في البيئة المحاسبية والمالية. فخلصنا إلى أن النظام المحاسبي المالي أفرز عدة معوقات أهمها فجوة الإختلاف الموسعة بينه وبين معايير IFRS، ناتجة عن دينامية هذه الأخيرة، ما يقابله سكون للنظام المحاسبي المالي، فأصبح من الضروري تحيين هذا النظام، من خلال تفعيل دور الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي بالجزائر وتعيين لجنة



المقدمة العامة.

منه مكلفة بمتابعة المستجدات الدولية وتحيين القوانين التشريعية كلما كان ذلك ضروريا، وتصميم إطار قانوني تشريعي جديد لمهنة المحاسبة تحمل أنظمة محاسبية مالية قطاعية موجهة للقطاعات الاقتصادية تتضمن معايير محاسبية جزائرية وإطارا تصوريا مفصلا، مع تنشيط السوق المالي بالجزائر، وتطوير تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتفعيل دور مؤسسات التعليم المحاسبي.

– الدراسة الثالثة:

دراسة جلاب حنان، تأثير التحديث المستمر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية على النظام المحاسبي المالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 1، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، 2021.

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي مدعوماً بالتحليل الشخصي لتشخيص مزايا ومشكلات التحديث المستمر للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. وهدفت إلى تقييم أثر هذا التحديث على النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر، من خلال إبراز إنعكاساته الإيجابية والسلبية على قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات العالمية. وقد خلصت إلى أن التحديث المستمر يسهم في تعزيز التوافق مع البيئة التنظيمية المتغيرة ومواكبة التطورات الدولية، لكنه في المقابل يطرح صعوبات مرتبطة بالطبيعة القانونية للنظام المحاسبي المالي في الجزائر، إضافة إلى الأعباء المالية المرتفعة اللازمة لتطبيق هذه التعديلات.

– الدراسة الرابعة:

Dr. Mahmoud KEBIECHE, Impact of Applying International Accounting Standards (IAS/IFRS) through Financial Accounting System (SCF) on the Economic Value Added (EVA) of Algerian Companies: An Empirical Study on a Sample of Economic Companies in Algeria, Journal of Contemporary Economic Studies, Volume 9, Number 2, University of Jijel, 2024.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذا تحليل البيانات المالية لعدد 30 مؤسسة جزائرية تنشط في قطاعات مختلفة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، حيث هدفة هذه الدراسة الى إختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على تحسين ملائمة المعلومة المحاسبية من خلال النظام المحاسبي المالي، بهدف قياس القيمة الاقتصادية المضافة، قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات الاقتصادية الجزائرية، وذلك خلال الفترة (2010-2018) أوضحت النتائج وجود تأثير معنوي

المقدمة العامة.

إيجابي لتبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومة المحاسبية لغرض قياس القيمة الاقتصادية المضافة للشركات الجزائرية.

– الدراسة الخامسة:

Chris D. Gingrich, **IFRS Adoption in Developing Countries: What Is the Impact?**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, volume 8, number 2, Eastern Mennonite University, 2018.

تستكشف هذه الدراسة أثر الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية على تصورات قادة الأعمال تجاه البيئة المحاسبية والمالية بوجه عام. واعتمدت على بيانات استطلاعية مستمدة من تقرير التنافسية العالمية لقياس هذه التصورات عبر الزمن، من خلال مقارنة الفترات السابقة واللاحقة لتبني المعايير في ثماني دول من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، مقابل دولة مرجعية لم تعتمدها. وقد أظهرت النتائج أن اعتماد كان له أثر إيجابي في الغالب في أربع حالات، بينما كان الأثر في ثلاث دول أخرى غير معنوي في الغالب.

– الإختلاف بين الدراسات السابقة ودراستي:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر فقط على المقارنة النظرية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أو معرفة مدى التوافق أو إسقاط المعايير الدولية على النظام الجزائري، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة ميدانية تطبيقية داخل مؤسسة إقتصادية جزائرية هي مؤسسة الإسمنت بتبسة، من خلال إستطلاع آراء موظفي مصلحة المالية والمحاسبة وتحليل إجاباتهم إحصائيا بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS، فبينما ركزت بعض الدراسات السابقة على إبراز أوجه التوافق والإختلاف بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أو التركيز على التوافق أو التحديث فقط، أو على تشخيص أثر تبني هذه المعايير على البيئة المحاسبية الجزائرية بصفة عامة، فإن هذه الدراسة تسعى إلى قياس الأثر الفعلي للتبني ضمن سياق مؤسسي محدد، والكشف عن مدى إحساس الممارسين بوجود توافق جزئي أو قصور في تحديث النظام المحاسبي المالي SCF.

الفصل الأول

الإطار النظري

للدراسة

مقدمة الفصل.

يعتبر توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي أمر بالغ الأهمية، حيث سعت مختلف دول العالم لتبني معايير التقارير المالية الدولية، فهناك من تبنتها بشكل كامل كما يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومنها من قامت بمقاربة أنظمتها المحاسبية مع هذه المعايير، والهدف من هذا هو تقليل الفروقات في التطبيقات المحاسبية بين مختلف دول العالم، وضمان توحيد أسس إعداد وعرض المعلومات المالية للحد من عدم تماثل المعلومات المالية، وإضفاء المصدقية عليها وتعزيز قابلية مقارنة القوائم المالية، وذلك لمساعدة الأطراف أصحاب المصالح من داخل الشركة وخارجها على إتخاذ قرارات سليمة في وقتها المناسب.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال ثلاث مباحث، يبدأ المبحث الأول بتعريفنا عن المحتوى النظري لمعايير إعداد التقارير المالية IFRS، من خلال التطرق إلى تعاريفها وخصائصها بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها وإبراز مبادئها وعوامل دعم تبنيها وكذا الآثار المترتبة عنها وفروضها ومن هم الهيئات الصادرة لها.

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى ماهية النظام المحاسبي المالي SCF والمتمثلة في التعريف والخصائص بالإضافة إلى أهمية وأهداف النظام، وكذا تطرقنا إلى الإطار التصوري ومجال التطبيق الخاص به كما تم إبراز مختلف المبادئ المحاسبية الخاصة به ومجموعة المقومات والمعوقات لهذا النظام.

وبالنسبة للمبحث الثالث بينا كافة المعايير الدولية المتبناة والغير متبناة في النظام المحاسبي المالي حيث تم إسقاط هذه المعايير على النظام المحاسبي المالي وكذا معرفة دوافع وأسباب تبني الجزائر لهذه المعايير، بالإضافة إلى معرفة الفروقات ومدى التوافق بين معايير إعداد التقارير المالية والنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يمثل هذا المبحث الإطار النظري العام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، بوصفها المرجعية المحاسبية العالمية التي تسعى إلى توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية لدى مختلف الدول والمنشآت. فقد أصبح الإعتماد على معلومات مالية عالية الجودة، تتسم بالشفافية والقدرة على المقارنة عبر الحدود، من المتطلبات الأساسية لعمل أسواق المال وجذب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز ثقة مختلف الأطراف في التقارير المالية المنشورة. في هذا السياق، جاءت IFRS كإستجابة لحاجة ملحة إلى مجموعة من المعايير الموحدة، التي تبنى على إطار مفاهيمي واضح يحدد هدف التقارير المالية، ومستخدميها الرئيسيين، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلى جانب تعريف عناصر القوائم المالية وقواعد الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعرف على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وكذا أهميتها وأهدافها بالإضافة إلى المبادئ وعوامل دعم تبنيتها وأيضاً إلى إيجابيات وتحديات تبنيتها، من خلال المطالب الموالية:

- **المطلب الأول:** ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- **المطلب الثاني:** مبادئ وعوامل دعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- **المطلب الثالث:** الفروض والهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- **المطلب الرابع:** إيجابيات وتحديات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

المطلب الأول: ماهية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الإطار المرجعي الأساسي لإعداد وعرض القوائم المالية في عدد كبير من دول العالم وقد أصبح تبني هذه المعايير شرطاً مهماً لإندماج الإقتصادات الوطنية في الأسواق المالية العالمية وجذب الإستثمارات الأجنبية، خاصة مع تنامي دور أسواق المال والمؤسسات متعددة الجنسيات.

الفرع الأول: تعريف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تعددت التعاريف الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتمثل أهمها في¹:

تتكون المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من مجموعة من قواعد المحاسبة التي تحدد كيفية تسجيل المعاملات والأحداث المحاسبية الأخرى في القوائم المالية، وهي مصممة للحفاظ على المصداقية والشفافية في العالم المالي، مما يمكن المستثمرين ومديري الأعمال من إتخاذ قرارات مالية مدروسة. تصدر هذه المعايير وتحافظ وطورت لإنشاء لغة مشتركة بحيث يمكن تفسير القوائم المالية، (IASB) عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بسهولة من شركة لأخرى وبين بلد وبلد آخر.

ومن التعاريف الأخرى²: تعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مجموعة من الإرشادات المحاسبية تهدف إلى إنشاء إطار عالمي موحد لإعداد التقارير المالية عبر الدول. أسست في أوائل العقد الأول من القرن الـ 21 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، وظهرت IFRS إستجابة لحاجة ملحة إلى نظام متكامل يسهل المعلومات المالية الشفافة والقابلة للمقارنة في سوق عالمي متزايد العولمة. فقبل تبني معايير IFRS، كانت الدول تعمل بمعايير محاسبية متباينة أدت إلى تعقيد العمليات التجارية الدولية والإستثمارات. ويشكل اليوم مع تبني أكثر من 120 دولة لهذه المعايير، IFRS لغة مشتركة للأعمال التجارية، معززا بذلك الشفافية وجودة التقارير المالية.

وتعرف أيضا أنها³: المعايير الدولية للإبلاغ المالي وهي مجموعة من المعايير المحاسبية التي تحكم كيفية الإبلاغ عن أنواع معينة من المعاملات والأحداث في البيانات المالية. وقد وضعها ويحتفظ بها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. يهدف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إلى تطبيق المعايير على أساس متسق عالميا لتزويد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالقدرة على مقارنة الأداء المالي

¹ CFI team, **Key IFRS standards compared to US GAAP and other accounting standards**, at URL: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/what-are-ifrs-standards>, 26/01/2026, 15:03, p 1.

² Ball, Ray, **International Financial Reporting Standards (IFRS)**, at URL: <https://www.ebsco.com/research-starters/business-and-management/international-financial-reporting-standards-ifrs>, 26/01/2026, 15:24, P 1.

³ CFA Institute, **IFRS: international financial reporting standards**, at URL: <https://rpc.cfainstitute.org/policy/positions/international-finance-reporting-stds>, 28/01/2026, 18:51. P 1

للشركات المدرجة في البورصة على أساس التشابه مع نظيراتها الدولية. وتستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي الآن أكثر من 100 بلد، بما في ذلك الإتحاد الأوروبي وأكثر من ثلثي مجموعة ال 20.

يتضح من التعاريف السابقة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والتي أسست من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أنها مجموعة المعايير التي توفر إطارا موحدًا لإعداد القوائم المالية والتي تضمن الشفافية والمساءلة للمجتمع المالية ككل، تهدف إلى إنشاء إطار عالمي موحد لإعداد التقارير المالية ومعززا لجودة هذه التقارير.

الفرع الثاني: خصائص المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تتميز المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلي¹:

1- المحاسبة المرتكزة على المبادئ مقابل المحاسبة المرتكزة على القواعد: توجد طريقتان أساسيتان للمحاسبة: المحاسبة المرتكزة على المبادئ والمحاسبة المرتكزة على القواعد. تعد المحاسبة المرتكزة على المبادئ النهج الأكثر شيوعاً عالمياً، وهو النظام المعتمد في معايير IFRS، حيث تهدف إلى أن تكون القوائم المالية للشركات واضحة، سهلة القراءة، قابلة للمقارنة، وملائمة للمعايير المالية الحالية.

يسمح هذا النهج لـ IFRS بوضع مبادئ عامة واسعة يجب على الشركات تطبيقها لإعداد قوائمها المالية، بدلا من تقديم قواعد محددة لكل معاملة محتملة. يتاح بهذا الشكل للشركات تكييف معالجاتها المحاسبية لتعكس الجوهر الإقتصادي لمعاملاتها، وفقا لظروف بيئاتها التجارية الخاصة.

بينما لم تعتمد الولايات المتحدة IFRS حتى الآن، فقد تحتاج الشركات الأمريكية التي تمارس نشاطا تجاريا دوليا كبيرا إلى الإلتزام بمعايير IFRS بالإضافة إلى مبادئ المحاسبة المقبولة عموما (GAAP).

2- المرونة والتكيف مع بيئات الأعمال المتنوعة: تتميز IFRS بقدرتها العالية على التكيف مع مجموعة واسعة من بيئات الأعمال المتنوعة، وذلك جزئيا بسبب إلتزامها بالنهج المرتكز على المبادئ، وجزئيا بفضل الإرشادات والتفسيرات التي توفرها مؤسسة IFRS للمنظمات.

¹ Park, **Navigating the Complexities of International Financial Reporting Standards**, at URL: <https://www.park.edu/blog/navigating-international-financial-reporting-standards/>, 01/02/2026,18:51.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

بالإضافة إلى ذلك، يراجع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معاييرها باستمرار ويحدثها لضمان بقائها ملائمة وفعالة في بيئات الأعمال المختلفة.

3- التركيز على الشفافية، القابلية للمقارنة، والموثوقية: تؤكد معايير IFRS بقوة على الشفافية والقابلية للمقارنة والموثوقية في التقارير المالية من خلال الإفصاحات الشاملة عن أداء الشركات المالي والإلتزام بمبادئ محاسبية متسقة ومتطلبات الإفصاح. تعزز IFRS القابلية للمقارنة، مما يمكن المستخدمين من إجراء مقارنات ذات معنى بين كيانات مختلفة وعبر فترات تقريرية متنوعة.

كما تلزم IFRS باستخدام معلومات غير متحيزة، قابلة للتحقق، ممثلة بصدق في القوائم المالية، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المعنية.

الفرع الثالث: أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أهمية كبيرة تتمثل في¹:

تحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تحولاً في المشهد المحاسبي من خلال تعزيز الشفافية والإلتحاق وقابلية المقارنة في التقارير المالية. سواء كنت مستثمراً تبحث عن بيانات مالية موثوقة أو شركة تسعى للتنافسية العالمية، فإن IFRS توفر العديد من الفوائد التي تحسن فهم المعلومات المالية وإتخاذ القرارات. من خلال تبني IFRS تستطيع الشركات ضمان مطابقتها قوائمها المالية للمعايير العالمية، وجذب الإستثمار الدولي وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة.

يمكن القول أيضاً أنها مهمة لمجموعة من النقاط، أبرزها الآتي²:

1- تعزيز التوحيد العالمي: قبل اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، كان لكل دولة معاييرها المحاسبية الخاصة، مما جعل من الصعب مقارنة النتائج المالية عبر الحدود. تساهم معايير

¹ Esgthereport, What is the Importance of IFRS in Accounting, at URL: <https://esgthereport.com/what-is-the-importance-of-ifrs-in-accounting/>,29/01/2026,20:51, P 1.

²Euromatech, What is IFRS and Why It Matters in Global Accounting Practices, at URL: <https://www.euromatech.com/articles/what-is-ifrs-and-why-it-matters-in-global-accounting-practices/>, 30/01/2026, 13:02, P 1.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

IFRS في إيجاد لغة مالية موحدة، مما يسهل قرارات الإستثمار الدولي والمقارنات المرجعية بين الشركات على المستوى العالمي.

2- **يحسن الشفافية ويعزز الثقة:** من خلال التركيز على القيمة العادلة، والإفصاح الكامل، والمساءلة، تعزز معايير IFRS مصداقية القوائم المالية. وتساهم هذه الشفافية في بناء الثقة لدى مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، والدائنين، والجهات الرقابية، والموظفين.

3- **يدعم التوسع في الأعمال الدولية:** تعتمد الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون العالميون على معايير IFRS لتبسيط إعداد التقارير المالية عبر عدة دول. ويساعد فهم هذه المعايير المتخصصين في المجال المالي على إدارة عمليات الاندماج والإستحواذ والإدراج في الأسواق الأجنبية بكفاءة أكبر.

4- **يتماشى مع توقعات المستثمرين:** توفر معايير IFRS رؤية أوضح حول الوضع المالي الحقيقي للشركة، ومخاطرها، وعوامل أدائها. ويساعد ذلك المستثمرين على إتخاذ قرارات مدروسة، خاصة في الأسواق التي تعتمد تدفقات رؤوس الأموال فيها على تقارير مالية موثوقة.

5- **يسهل الإمتثال ويقلل المخاطر:** تتجنب الشركات العاملة في الدول التي تعتمد معايير IFRS تعقيدات الإحتفاظ بعدة أنظمة محاسبية مختلفة، كما تضمن الإمتثال للمعايير التنظيمية الدولية، مما يقلل من المخاطر القانونية والتشغيلية.

الفرع الرابع: أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تتسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بمجموعة من الأهداف، وهذا ما سيتم إبرازه في

هذا الفرع¹:

– **قابلية المقارنة:** تعزز المعايير قابلية المقارنة من خلال توفير توحيد في التقارير المالية عبر جميع الدول لصالح أصحاب المصلحة.

– **الشفافية:** الهدف الأساسي هو ضمان إكمال جميع البيانات المالية المقدمة وشفافيتها العالية للمستخدمين.

¹Anant Bengani, **Comprehensive Summary about Key Strategic Objectives of IFRS**, at URL: <https://www.zelleducation.com/blog/7-objectives-of-ifrs/>, 31/01/2026, 18:25, P 1.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

- **الإستثمار العالمي:** تقلل معايير التقرير المتسقة الحواجز بفعالية، مسهلة بشكل كبير الإستثمارات عبر الحدود وتدفقات رأس المال.
 - **النمو الإقتصادي:** تساهم التقارير المالية الموثوقة في زيادة الثقة في السوق، مساهمة مباشرة في الاستقرار الإقتصادي العام والنمو.
 - **التوحيد:** الهدف الأساسي هو تطوير مصطلح محاسبي واحد عالي الجودة يعزز الممارسات القياسية عالمياً.
 - **المساءلة:** تتلخص المعايير في تعزيز حكم الشركات ومساءلة الإدارة لأصحاب المصلحة بصراحة.
- بإختصار يمكن القول إن عالمنا المترابط اليوم، لا يمكن ضمان الشفافية وقابلية المقارنة والمساءلة إلا بإتساق التقارير المالية. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي معايير محاسبية عالمية طورت لتعزيز الإتساق والشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية. ومنه أهداف IFRS ومفهومها وتاريخها، والدور المهم الذي تضفيه على التقارير المالية.

المطلب الثاني: مبادئ وعوامل دعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مساراً معقداً تحكمه مبادئ فكرية ومحاسبية عامة من جهة، ومجموعة من العوامل الداعمة والمؤثرة من جهة أخرى، تقوم هذه المعايير على فلسفة الشفافية غير أن نجاح تبنيها في أي بيئة يتوقف على توافر شروط مؤسسية وقانونية وإقتصادية ملائمة، وهي كلها عناصر أظهرت الأبحاث أنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى وفعالية تبني هذه المعايير الدولية.

الفرع الأول: مبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يعد فهم المبادئ المحاسبية التي يقوم عليها إطار معايير IFRS خطوة أساسية لفهم فلسفة هذه المعايير وكيفية تطبيقها في الواقع العملي. وهذا ما سيتم تبينه في هذا الفرع¹:

¹Sscoksa, **What are the 4 principles of IFRS**, at URL: <https://www.sscoksa.com/what-are-the-4-principles-of-ifrs/>, 31/01/2026,19:30, P 1.

1- الملاءمة: تظهر الملاءمة أن البيانات المقدمة في القوائم المالية يجب أن تكون كافية لمساعدة الأعمال على إتخاذ قرارات أذكى وأفضل. لا يمكن اعتبار المعلومات المالية ملائمة إلا إذا ساعدت أصحاب المصلحة على التنبؤ بالأداء المستقبلي إستنادا إلى تحديد الأداء السابق. وتشمل مفاهيمها الأساسية ما يلي:

- القدرة التنبؤية: تساعد في التنبؤ بالأداء المستقبلي.
- القيمة التأكيدية: تتحقق من الإنجازات والتقييمات السابقة.
- الأهمية النسبية (المادية): تعد المعلومة جوهرية، وإذا لم تدرج قد تضل قرارات المستخدمين.

يجب على الشركات المدرجة في التداول أن تقدم معلومات ملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية والحفاظ على الإمتثال لمعايير IFRS فإذا قدمت شركة ما معلومات ملائمة عن أثر تقلبات الأسعار على إيراداتها، فإن ذلك سيساعد أصحاب المصلحة الدوليين على التنبؤ بالنتائج المستقبلية، فإن الهدف هو تعزيز نمو القطاع الخاص والإستثمار الأجنبي المباشر، وإن الإبلاغ المالي الملائم يعزز الثقة بين المستثمرين الدوليين ويشجع على التنوع الإقتصادي.

2- التمثيل الصادق: يظهر التمثيل الصادق أن المعلومات المالية المقدمة يجب أن تكون دقيقة وتعكس الحقيقة الإقتصادية للمعاملة، وليس فقط شكلها أو وضعها القانوني. يجب أن تكون هذه المعلومات كاملة، شفافة، وخالية من الأخطاء. وتشمل المكونات الرئيسية للتمثيل الصادق ما يلي:

- الإكتمال: يجب أن تستكمل جميع البيانات المطلوبة مع كل التفاصيل الأساسية.
- الحياد: يجب أن تكون جميع البيانات المالية المقدمة غير متحيزة.
- خلو البيانات من العيوب: يجب أن تكون المعلومات خالية من أي أخطاء، مع الإفصاح الواضح عن التقديرات.

الشفافية وآليات مكافحة الإحتيال في القطاعات الشركاتية، أصبحت المطالبة بالتمثيل الصادق للبيانات المالية أمرا إلزاميا. يجب على الشركات ألا تتبالغ في أرباحها أو إيراداتها أو تقلل من إلتزاماتها حتى لو بدا ذلك قانونيا. وبسبب تزايد متطلبات مكافحة غسل الأموال، فإن وجود تمثيل صادق لا يدعم فقط الإمتثال التنظيمي بل يضمن أيضا الإبلاغ الأخلاقي. أي تضليل في الإيرادات أو تضخيم للأصول قد يؤدي إلى غرامات مالية كبيرة وعقوبات.

3- القابلية للمقارنة: من خلال القابلية للمقارنة يمكن للمستخدمين مقارنة القوائم المالية عبر الزمن أو بين شركات مختلفة جنباً إلى جنب. وتمثل القابلية للمقارنة قدراً من الثبات في تطبيق السياسات والأساليب المحاسبية. وهناك نوعان أساسيان من القابلية للمقارنة:

– المقارنة داخل الشركة: تقييم الأداء الداخلي للشركة عبر فترات زمنية مختلفة.

– المقارنة بين الشركات: تقييم شركات أو منافسين مختلفين يعملون في نفس القطاع.

ولتحقيق قابلية أفضل للمقارنة، من المهم استخدام سياسات محاسبية مستقرة، والإعتماد على تقارير قطاعية ملائمة، والإفصاح عن أي تغييرات في السياسات المحاسبية. ومع تنوع الإقتصاد وتطبيق معايير IFRS، أصبحت الحاجة إلى القابلية للمقارنة أمراً حيوياً لجميع الأعمال. كما أن المستثمرين الدوليين الذين يدخلون السوق يطلبون تقارير مالية لتحليل الأداء المالي والتشغيلي ومقارنته مع منافسيهم. تضمن IFRS تكافؤ الفرص بين الشركات، وتدعم التقييم والفحص النافي للجهالة عبر الحدود.

4- القابلية للفهم: يشير مفهوم الفهم إلى أن المعلومات المالية يجب أن تكون مفهومة للمستخدمين الذين لديهم قدر محدود من المعرفة بالأعمال والإقتصاد والمحاسبة، مع افتراض توفر حد معقول من الإدراك والقدرة على دراسة المعلومات. ولجعل التقارير أكثر قابلية للفهم، من المهم استخدام هيكل واضح وطريقة عرض منظمة، وتجنب المصطلحات الفنية المعقدة قدر الإمكان، وتبسيط عرض البيانات أو البنود المعقدة. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي التضحية بالمعلومات الملائمة أو حذفها لمجرد تبسيط العرض، لأن المعايير تؤكد أن المعلومات ذات الصلة يجب ألا تستبعد لمجرد صعوبتها على بعض المستخدمين.

الفرع الثاني: عوامل دعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

هناك عدة عوامل تدعم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، أبرزها ما يلي¹:

– الاندماج المستمر للإقتصاد العالمي.

– زيادة ترابط الأسواق المالية الدولية.

– غياب حواجز تدفقات رأس المال عبر الحدود الوطنية.

¹ ونام حمداوي، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 1، جامعة بسكرة، 2020، ص 129.

- زيادة حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية.
 - إدراج الشركات المتعددة في أسواق رأس المال داخل وخارج الوطن القانوني.
 - الطلب المستمر من جانب أصحاب المصلحة للحصول على معلومات جيدة ومزيد من الإفصاح.
- في الختام يتضح أن الإنتقال نحو منظومة محاسبية عالمية موحدة لا يعد مجرد خيار تقني، بل هو توجه إستراتيجي يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز دورها في ترشيد القرارات الإقتصادية. كما أن نجاح عملية التنبني يرتبط بمجموعة من العوامل الداعمة، متى توفرت وتكاملت تعزز القدرة على إستيعاب متطلبات المعايير الدولية.

المطلب الثالث: الفروض والهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يعد فهم الفروض المحاسبية التي يقوم عليها إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS خطوة أساسية لفهم فلسفة هذه المعايير وكيفية تطبيقها في الواقع العملي، فالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تقتصر على قواعد تقنية لمعالجة العمليات، بل تستند إلى مجموعة من الفروض الأساسية التي تحدد طبيعة الكيان المحاسبي وطريقة قياس أدائه عبر الزمن، وإلى هيئات توجه عملية الإعتراف والقياس العرض والإفصاح في القوائم المالية.

الفرع الأول: فروض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

من خلال هذه الفروض ترسخ معايير IFRS الأساس النظري الذي يبنى عليه النظام المحاسبي، وسنتطرق في هذا الفرع إلى فروض هذه المعايير¹:

1- فرض الوحدة الاقتصادية: يتطلب فرض الوحدة الاقتصادية فصل أنشطة الكيان عن أنشطة مالكيه وجميع الكيانات الاقتصادية الأخرى. وبالتالي، فإن المنشأة التجارية هي وحدة تنظيمية تعمل لتقديم السلع والخدمات للعملاء. يجب فصل البيانات المالية الخاصة بوحدة واحدة عن بيانات وحدة أخرى. وهكذا، تحتفظ الشركة بسجلاتها منفصلة عن سجلات المالكين الذين قد يكون لديهم أعمال أو إستثمارات

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting: IFRS Edition**, Wiley, chapter 2, USA, 2014, P 138-140.

أخرى. وبالمثل، إذا كانت لدى الشركة شركات تابعة، فإن سجلات الشركة الأم والشركات التابعة تحفظ منفصلة.

2- **فرض الإستمرارية:** فرض الإستمرارية - أن الكيان سيستمر في العمل في المستقبل المتوقع - أمر حاسم في المحاسبة. يفترض أن الكيان لا ينوي السداد أو التوقف عن العمليات، ولا يملك الحاجة لذلك. كما يفترض أن الكيان لا يمتلك القدرة على تغيير طريقة إجراء عملياته بشكل كبير. إذا لم يكن الكيان مستمرا، فإن القوائم المالية تعد على أساس السداد.

3- **فرض الفترة الزمنية:** لتوفير معلومات في الوقت المناسب، تسمح أنظمة المحاسبة بقياس نتائج العمليات لفترات زمنية قصيرة مثل الشهر أو الربع أو السنة. بموجب فرض الفترة الزمنية، تقسم الشركات أنشطتها الإقتصادية إلى فترات زمنية (مثل الشهور والأرباع والسنوات). إختيار السنة كفترة قياسية هو في الغالب مسألة ملاءمة، لأن الفترات السنوية توفر إطارا زمنيا مناسباً لقياس الأداء وتسهل تخصيص الموارد بكفاءة.

4- **فرض الوحدة النقدية:** ينص فرض الوحدة النقدية على تسجيل المعاملات والأحداث التي يمكن التعبير عنها بالنقود فقط. يفترض هذا أن وحدة العملة هي وحدة القياس للقوائم المالية وأنها مستقرة خلال فترة محاسبية. على سبيل المثال، تبلغ معاملات الشركة باليورو أو الدولار، وتعد القوائم المالية بنفس العملة.

الفرع الثاني: الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

ظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والإقليمية، لتنظيم مهنة المحاسبة وتوحيد معاييرها. وتتمثل أهم هذه الهيئات في¹:

1- **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:** مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هو مجموعة مستقلة من الخبراء تضم مزيجا مناسباً من الخبرات العملية الحديثة في مجال وضع المعايير المحاسبية، وإعداد القوائم المالية أو تدقيقها أو إستخدامها، إضافة إلى الخبرة في التعليم المحاسبي. كما يشترط وجود تنوع جغرافي واسع بين أعضائه. ويحدد دستور مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

¹IFRS Foundation, **About the International Accounting Standards Board (IASB)**, at URL: <https://www.ifrs.org/groups/international-accounting-standards-board/>, 3/02/2026,09:02, P 1.

(foundation) المعايير الكاملة لتشكيلة مجلس IASB، كما يمكن الإطلاع على التوزيع الجغرافي للأعضاء من خلال الملفات التعريفية الفردية لهم.

يتحمل أعضاء مجلس IASB مسؤولية تطوير ونشر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، بما في ذلك معيار IFRS الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (SMEs) كما يتولى المجلس مسؤولية إتماد التفسيرات المتعلقة بمعايير IFRS، والتي يقوم بإعدادها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي كانت تعرف سابقا بإسم لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC).

2- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC: أنشأت في فيفري 2001، وهي تدير من قبل مجلس للمراقبة يعرف بالإداريين ويتكون من 22 عضو يلتزمون بالعمل ضمن أهداف المجلس ويتوزع أعضاؤها جغرافيا على النحو التالي: 06 أعضاء من أمريكا الشمالية 06 أعضاء من أوروبا، 06 أعضاء من آسيا والباسيفيك، 04 أعضاء من باقي الدول، إن إختيار هؤلاء الأعضاء يتم بعقد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل، ويتمثل دورها الأساسي في:

- جمع الأموال اللازمة لسير أنشطة الهيئة.
- إعداد ونشر التقارير السنوية عن النشاط.
- تعيين أعضاء كل من المجلس الإستشاري للمعايير (SAC)، واللجنة الدولية لتفسيرات المحاسبة المالية (IFRIC).
- تقييم إستراتيجية وفعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

3- لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRIC: أنشأت هذه اللجنة في ديسمبر 2001 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحل محل اللجنة الدائمة للتفسيرات وتتألف اللجنة حاليا من 14 عضوا يعينون من قبل الأمناء (الإداريون) مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما تجتمع بمتوسط كل ستة أسابيع وعادة ما تكون الجلسات مفتوحة للجمهور، ويتلخص دور هذه اللجنة فيما يلي:

- توضيح وتفسير المعايير المحاسبية سارية المفعول والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- معالجة القضايا التي نشأت بخصوصها تفسيرات غير مرضية أو متعارضة أو يحتمل أن تنشأ في غياب التوجيه وذلك بهدف الوصول إلى إجماع بشأن المعالجة المحاسبية.

– توفير المعلومات حول القضايا المثارة حديثاً والمثيرة للجدل.

يمكن القول في ختام هذا المطلب أن الفروض المحاسبية التي يقوم عليها إطار IFRS من جهة، والهيئات الدولية المسؤولة عن إصدار هذه المعايير من جهة أخرى، تشكلان مع الأساس البنوي للنظام المحاسبي الدولي المعاصر. وبهذا الترابط بين البنية النظرية (الفروض) والإطار المؤسسي (الهيئات المصدرة)، تتعزز قدرة IFRS على تحقيق أهدافها في تحسين شفافية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة.

المطلب الرابع: إيجابيات وتحديات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، وتزايد حجم الإستثمارات العابرة للحدود، برزت الحاجة إلى توحيد وتطوير أسس إعداد التقارير المالية ومن حيث تأثيرها على القرارات الإقتصادية، وحوكمة الشركات، وجذب الإستثمارات الأجنبية، إضافة إلى التحديات التي قد تواجهها المؤسسات عند تبني هذه المعايير.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تمنح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لمستخدميها مجموعة من الإيجابيات تتمثل أبرزها فيما يلي¹:

1- تحسين الشفافية والجودة: تشير نتائجنا أيضاً إلى أن الدراسات التي تمت مراجعتها توثق أن دقة التنبؤات تتحسن بعد اعتماد معايير IFRS. وتظهر بوضوح أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد أدى إلى تحسين دقة توقعات أرباح المحللين الماليين وزيادة الإستثمار.

2- زيادة القابلية للمقارنة وسيولة السوق: نجد أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد أدى إلى زيادة قابلية المقارنة في التقارير المالية وتعزيز سيولة السوق، إضافة إلى خفض تكلفة حقوق الملكية. أما بالنسبة لتكلفة الدين، فيلاحظ إنخفاضها فقط في حالة الإعتماد الطوعي لهذه المعايير.

3- تحسين دقة التوقعات وجذب الإستثمار: تقيم هذه الدراسة أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية، مع التركيز على الشفافية، وإدارة الأرباح، وإمكانية الوصول

¹ Syed Zaidi, Veronica Paz, **THE IMPACT OF IFRS ADOPTION**, at URL: <https://www.scholarworks.calstate.edu/downloads/xp68kg70j>, 4/02/2026, 10:50, P 5-20.

إلى أسواق رأس المال، والآثار الخاصة بكل قطاع. وبوجه عام، تسهم معايير IFRS في تعزيز الشفافية المالية وتيسير الإستثمار عبر الحدود.

4- تقليل تكلفة رأس المال: تشير الأدلة التجريبية التي تمت مراجعتها إلى أن إعتداع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد أدى بوجه عام إلى زيادة الإستثمار الأجنبي، والحد من النزعة المحلية لدى المستثمرين، وخفض تكاليف رأس المال المملوك، ولا سيما في الدول التي تتمتع بآليات قوية لإنفاذ وتطبيق هذه المعايير.

الفرع الثاني: تحديات تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يعتبر إعتداع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قرار رشيد لكل دولة تسعى نحو النمو والتطور، إلى أن هناك معوقات وتحديات تقف أمام هذه الدول وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفرع¹:

1- تكاليف تطبيق مرتفعة: يمكن أن يكون إعتداع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مكلفاً، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة. وتشمل تكاليف التطبيق تدريب الموظفين، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات، والإستعانة بالإستشاريين للمساعدة في عملية الإنتقال. كما أن تكاليف الإمتثال المستمرة قد تكون كبيرة ومؤثرة.

2- تعقيد المعايير: غالباً ما تعد معايير IFRS أكثر تعقيداً من المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP). ويمكن أن يؤدي هذا التعقيد إلى صعوبات في التفسير والتطبيق، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

3- خطر التلاعب والتباين في التطبيق: إن الطابع القائم على المبادئ لمعايير IFRS قد يؤدي إلى عدم إتساق التطبيق بين الشركات، ولا سيما في البيئات التي تعاني من ضعف آليات الإنفاذ والحوكمة. وقد يخلق ذلك فرصاً لممارسة إدارة الأرباح.

4- عدم تجانس الأثر: إن إعتداع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لا يؤدي دائماً إلى تحسين جودة التقارير المالية في البيئات المؤسسية الضعيفة، إذ تبقى منافع هذا الإعتداع مشروطة بوجود إنفاذ قانوني قوي وحوكمة مؤسسية فعالة.

¹Digital defynd, **20 pros & cons of IFRS (2026)**, at URL: <https://digitaldefynd.com/IQ/pros-cons-of-ifrs/>, 4/02/2026, 12:55, P 1.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

وفي الأخير، معايير IFRS تعد نقلة نوعية في التقرير المالي العالمي، حيث تحسن الشفافية، القابلية للمقارنة، وسيولة الأسواق، وتقلل تكلفة رأس المال ومع ذلك، تظل التحديات قائمة مثل التكاليف المرتفعة، تعقيد التطبيق، والإعتماد على قوة الحوكمة المؤسسية، بحيث يعتمد نجاح IFRS على السياق الوطني، ففي بيئات الحوكمة القوية تتفوق إيجابياتها، بينما تحتاج الدول الناشئة إلى تعزيز التنفيذ لتجنب المعوقات. هذا التوازن يشكل أساساً لتطوير سياسات التبني المستقبلية.

خلاصة القول يتبين لنا أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أصبحت تمثل الإطار المحاسبي الأكثر اعتماداً على المستوى الدولي، وقد تم التعرف عليها وعلى خصائصها التي تبرز مدى فعاليتها. بالإضافة إلى أهميتها الكبرى على الصعيد الدولي، حيث تلعب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دوراً رئيسياً في رفع كفاءة وجودة الأداء المحاسبي وسعيها نحو التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على قوائم مالية تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب. وهدفها في توحيد الممارسات المحاسبية وإنتاج معلومات مالية عالية الجودة، شفافة وقابلة للمقارنة بين مختلف الشركات والبلدان.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تركز على إطار مفاهيمي يشمل مبادئ أساسية مثل الملاءمة، حيث توفر المعلومات قيمة تنبؤية وتأكيدية مع مراعاة الأهمية النسبية، والتمثيل الصادق الذي يتطلب إكتمالاً ومحايدة وخلو من الأخطاء الجوهرية مما يضمن تقارير مالية عالية الجودة تعكس الواقع الإقتصادي للكيان. أما عوامل دعم تبنيها عالمياً (في أكثر من 166 دولة بحلول 2026)، فتشمل توحيد الممارسات المحاسبية لتسهيل المقارنة الدولية، تعزيز الشفافية والثقة لدى المستثمرين، تقليل تكاليف التحويل للشركات متعددة الجنسيات، جذب الإستثمارات الأجنبية من خلال معلومات موثوقة.

صدرت هذه المعايير عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التابع لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation، وهي منظمة غير ربحية تهتم بوضع معايير محاسبية موحدة تستخدم على نطاق عالمي، وتعمل تحت إشراف هيئات رقابية وإستشارية لضمان إستقلالية وشفافية عملية إعداد المعايير. كما يعد فهم الفروض المحاسبية التي يقوم عليها إطار IFRS خطوة أساسية لفهم فلسفة هذه المعايير وكيفية تطبيقها في الواقع العملي. وعرض أهم هذه الفروض يبين دورها في دعم جودة التقارير المالية وفق IFRS وتمييزها عن الأنظمة التقليدية.

تطرقنا إلى الآثار المختلفة لتبني IFRS، سواء الإيجابية منها مثل تحسين الشفافية وجذب الإستثمار وتقليل تكلفة رأس المال، أو المعوقات العملية المرتبطة بتكاليف التطبيق، وتعقيد بعض المعايير، وضعف البنية المؤسسية في بعض الإقتصادات الناشئة. وهذا من أجل بناء أرضية مفاهيمية ومنهجية واضحة لفهم طبيعة IFRS ودورها في تطوير الممارسات المحاسبية، بما يسمح بالإنقال في الفصل القادم إلى دراسة واقع تطبيقها وتحليل إنعكاساتها على البيئة المحاسبية في الجزائر بشكل أكثر عمقا وتفصيلاً.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول النظام المحاسبي المالي SCF.

يشكل النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF إحدى أهم محطات الإصلاح المحاسبي في الجزائر، حيث جاء ليعوض المخطط المحاسبي الوطني PCN لعام 1975 الذي لم يعد متوافقا مع متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة ومتطلبات العولمة. فقد تم تبني هذا النظام بموجب القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007، وشرع في تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2010، في إطار تكييف الممارسات المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية وتوفير معلومات مالية أكثر دقة وشفافية لمختلف مستعملي القوائم المالية. ويستند النظام المحاسبي المالي إلى إطار مفاهيمي ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية تعكس صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة ونتائج نشاطها ووضعيتها خزيتها، بما يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في تحسين مناخ الأعمال. وإنطلاقا من أهمية هذا النظام في تطوير المعلومة المحاسبية وترقية الحوكمة المالية.

في هذا المبحث سنتكلم عن ماهية النظام المحاسبي المالي وكذا الإطار التصوري ومجال تطبيق هذا النظام بالإضافة إلى المبادئ التي تحكم سيره، ومجموعة من المقومات والمعوقات، وهذا ما سيتم تبيانه في المطالب الآتية:

- **المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF.**
- **المطلب الثاني: الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.**
- **المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF.**
- **المطلب الرابع: مقومات ومعوقات النظام المحاسبي المالي SCF.**

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF.

يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF حجر الأساس في تنظيم المعلومات المالية للمؤسسات الجزائرية، يهدف هذا النظام إلى توفير معلومات مالية موثوقة ومفهومة حيث يمثل النظام المحاسبي المالي SCF مدخلا أساسيا لفهم المنظومة المحاسبية الجزائرية المعاصرة، وكيفية تنظيمها للمعلومة المالية وفقا لمتطلبات الشفافية والملاءمة والموثوقية.

الفرع الأول: تعريف وخصائص النظام المحاسبي المالي SCF.

عرف القانون رقم 07-11 في المادة 3 النظام المحاسبي المالي على أنه¹:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يتضمن النظام المحاسبي المالي عدة خصائص تميزه عن الأنظمة الأخرى، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا الفرع²:

- كشوف تعكس بصدق الوضعية المالية.
- معلومات يمكن قياسها عددياً (رقمياً) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية).
- قياس أداء الشركة من خلال جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل.
- قياس وضعية الخزينة (جدول التدفق النقدي) أو قدرة الشركة على توليد النقدية وما يماثلها.
- يتم إعدادها (الكشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية - مبدأ الدورية).
- نظام لتنظيم المعلومات.

الفرع الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي SCF.

للنظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي³:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على الشركات التابعة وفروع الشركة الأم.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 م، ص 3.

² عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و 39 وجول الصنف 1 و 5، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2011، ص 368.

³ شنوف، شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواد، الجزائر، 2008، ص 66.

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية تقييم المخزونات إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الإهلاكات وكيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.
- توفر المعلومات المالية الدقيقة والتي تعكس الصورة الصادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح مبادئ المحاسبة الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا الإعداد للقوائم المالية.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس إتخاذ القرار وتحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الإستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يستجيب للاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في مجال المحاسبة.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبة الدولية المتعامل بها دوليا مما يعطي أكثر شفافية للحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.

إن النظام المحاسبي المالي يضم مجموعة من الأهداف أبرزها الآتي¹:

- يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني، ويقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة.
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية، ويمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة إتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية.
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية، والإستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا النظام والإستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمعالجات المختلفة.

¹ سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 34، جامعة المسيلة، 2016، ص 420.

– تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية، والعمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات، حوكمة الشركات والمساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الإقتصادية القطاع المؤسسات على المستوى الوطني.

في ضوء ما سبق، يتبين أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF يمثل نقلة نوعية في مسار تطور المحاسبة في الجزائر، من خلال سعيه إلى تجاوز محدوديات المخطط المحاسبي الوطني القديم والإقتراب من متطلبات المعايير الدولية IFRS في قياس وعرض المعلومات المالية. فقد أتاح هذا النظام إطارا مفاهيميا ومنظومة معايير ومدونة حسابات أكثر إنسجاما مع بيئة الأعمال الحديثة.

المطلب الثاني: الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

يعد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF المنظور الذي تستند إليه المعالجة المحاسبية وتفسير القواعد والمعايير، كما يوضح هذا الإطار المفاهيم الأساسية بما يسمح بتوحيد الفهم والتطبيق بين مختلف المهنيين والهيئات. ويكتسي تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية خاصة، لأنه يبين فئات الكيانات الإقتصادية الخاضعة لأحكامه، وحدود سريانه، والإستثناءات أو الأنظمة الخاصة التي قد تطبق على بعض المؤسسات، مما يضمن إنسجام النظام مع بيئة الأعمال وتنوع الكيانات الإقتصادية.

الفرع الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF.

يعد الإطار التصوري المنظور الذي يبين ويشكل دليلا لإعداد وتأويل الطرق المحاسبية الملائمة، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفرع¹:

يعتبر الإطار التصوري نقطة إختلاف أساسية بين المخطط المحاسبي الوطني PCN والنظام المحاسبي المالي SCF فالأول لا يعتمد على أي إطار تصوري، مما أدى إلى غياب الأهداف والمفاهيم والخصائص التي تسمح بإستنباط الفروض والمبادئ من أجل تحديد المعايير المحاسبية التي تعبر عن الممارسات المقبولة في مجال إعداد وعرض القوائم المالية. وبالتالي غياب مرجع يساعد في الحكم على الممارسة المحاسبية ويسمح بمعالجة المشاكل الطارئة، التي كان يعتمد في معالجتها على إجتهااد السلطات الوصية أو على المخطط المحاسبي الفرنسي (PCG) الذي كان عرضة لعدة إنتقادات. ولتدارك هذا النقص

¹ بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018، ص: 9-10.

نص القانون رقم 07 - 11 على ضرورة وجود إطار تصوري للمحاسبة المالية، فوفقا للمادة 6 منه فإن النظام المحاسبي المالي يتضمن إطارا تصوريا، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. وأما المادة 7 من نفس القانون فقد ورد فيها أن الإطار التصوري يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات (الأحداث الاقتصادية) وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل، فالإطار التصوري يعرف ويحدد:

- مجال التطبيق
- المبادئ والإتفاقيات المحاسبية
- الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، والمنتجات والأعباء

وقد عرف الإطار التصوري للمحاسبة المالية في المادة 2 من المرسوم التنفيذي 08 - 156 المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية، ويشكل مرجعا لوضع معايير جديدة ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات.

الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية أنه يركز على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي الذم يعد لمصلحة مستخدميها، ويكمن فيما يلي:

- مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة المالية بتوجيه جهودها في وضع المعايير.
- مساعدة المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وغيرهم في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للمشاكل التي لم تصدر لها معايير محاسبة مالية بعد.
- التوضيح لمستخدمي القوائم المالية المعلومات التي تشملها وفهم حدودها واستخدام تلك المعلومات.
- الغرض من إيضاح أهداف التقارير المالية هو تحييد الوظيفة الأساسية لتلك التقارير بشكل عام وطبيعة المعلومات ومحتواها، لأن الوظيفة الأساسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها تتوقف على المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير بصفة أساسية، فإن هذا الإطار يحدد أيضا تلك الإحتياجات بصورة عامة.
- لا يعتبر هذا الإطار التصوري معيارا محاسبيا فهو لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عن أي أمر.

ووفقا للمادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156، فإن الإطار التصوري يهدف إلى المساعدة

على:

- تطوير المعايير المحاسبية.
- تحضير الكشوف المالية.
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير المحاسبية.

فالإطار التصوري يعتبر من الأولويات بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، حيث يضم المفاهيم الأساسية لإعداد القوائم المالية والخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، إضافة إلى المبادئ والإتفاقيات التي تحدد الممارسات المحاسبية المقبولة في مجال إعداد وعرض القوائم المالية، كما يعتبر أساسا لوضع المعايير المحاسبية أو تطويرها مما يساعد على إبداء الرأي حول القوائم المالية وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة بها، بالإضافة إلى المساهمة في معالجة المشاكل والحالات الطارئة المتعلقة بالأحداث الإقتصادية التي لم تتناولها المعايير المحاسبية.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

يعتبر مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الحيز الذي يبين كيفية العمل للمؤسسات والشركات التي تبنة هذا النظام، وهذا ما سنبينه في هذا الفرع¹:

تم تحديد مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي في القانون رقم 07 - 11، فوفقا للمادة 2 منه فإن النظام المحاسبي المالي ينطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية. أما المادة 4 من نفس القانون فقد حددت الأشخاص الملزمين بمسك محاسبة مالية وهم:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون.

¹ بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، مقارنة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، 2014، ص 162.

- المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، وأما الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، فيمكنها وفقا للمادة 5 من نفس القانون مسك محاسبة مالية مبسطة.

يتضح مما سبق، أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF يشكل المرجعية النظرية التي تضبط قواعد الإعراف والقياس والعرض والإفصاح، وتمنح الممارسة المحاسبية درجة أعلى من الإتساق والموضوعية كما أن تحديد مجال تطبيق النظام، من خلال حصر الكيانات الإقتصادية الخاضعة له وبيان الإستثناءات أو الأنظمة الموازية، يسمح بملائمته مع خصوصيات النسيج الإقتصادي الوطني دون الإخلال بمرجعياته الدولية.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF.

تستند فعالية النظام المحاسبي المالي SCF إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه إعداد القوائم المالية وتفسير العمليات الإقتصادية داخل المؤسسة. وتمثل هذه المبادئ الإطار العملي الذي يترجم الإطار التصوري إلى قواعد سلوكية يلزم المحاسب بإحترامها عند الإعراف بالعناصر المحاسبية وقياسها وعرضها.

1- مبدأ القيد المزدوج: نصت المادة 16 من القانون 07-11: أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج (دفتر اليومية) ويجب أن يحتوي كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين إثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل إحترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن¹.

2- مبدأ الوحدة المحاسبية: نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156: يجب أن يعتبر الكيان (الشركات) كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، وتقوم المحاسبة المالية على مبدأ

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 4.

الفصل بين أصول الشركة وخصومها، وأعبائها ونواتجها وبين أصول وخصوم وأعباء ونواتج المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميتها¹.

3- مبدأ الإستمرارية: نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي 08-156: بمبدأ الإستمرارية، حيث نصت على أن القوائم المالية تعد على أساس إستمرارية الإستغلال (النشاط)، بإفتراض متابعة الشركة لنشاطاتها في المستقبل إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب، وإذا لم يتم إعداد القوائم على هذا الأساس فإن الشكوك في إستمرارية الإستغلال تكون مبنية ومبررة، ويحدد الأساس المستند إليه في ضبطها في ملحق².

4- مبدأ الفترة المحاسبية: نصت المواد 12، 13، 17 من المرسوم التنفيذي المذكور سلفا: على مجموعة من النقاط تركز في مجملها العمل بمبدأ الدورة المحاسبية أو مبدأ إستقلالية الدورات وهي:

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تتسبب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كان له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.
- يجب أن تكون الميزانية الإفتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة (الختامية).

كما حددت المادة 30 من القانون 07-11³: السنة المالية المحاسبية بإثني عشر شهرا تغطي السنة المدنية غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر، وهذا عندما:

- إرتباط نشاط الكيان بدورة إستغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.
- في الحالات الإستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من إثني عشر شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط الكيان أو حالة تغيير تاريخ القفل (الغلق) ويجب تحديد المدة المقررة⁴.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 28 ماي 2008 م، ص 12.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، نفس المرجع، ص 11.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 06.

⁴ المرجع نفسه، ص 12.

5- مبدأ ثبات وحدة النقود: ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 156-08 على أنه:

- يلزم كل كيان بإحترام إتفاقية الوحدة النقدية.
- يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان.
- كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية.
- لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا.
- يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي¹.

6- مبدأ التكلفة التاريخية: نصت المادة 16 من نفس المرسوم: على أنه تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية.

تحدد كفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية².

7- مبدأ الحيطة والحذر: نصت المادة 14 من نفس المرسوم: على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تتقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه، ينبغي ألا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما يجب ألا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها³.

8- مبدأ عدم المقاصة: نصت المادة 15 من القانون 11-07: على أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع أو على أساس صاف⁴.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق، ص 04.

9- مبدأ الأهمية النسبية: نصت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 156-08 بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.
- لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقية أو بكشوف توضيحية أخرى¹.

10- مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): نصت المادة 19 من المرسوم التنفيذي 156-08: أنه يجب أن

تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعياتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغيير الوضعية المالية للكيان، في الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القاعدة المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن الكيان من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية، لا يمكن تصحيح المعالجات المحاسبية غير الملائمة ببيان الطرق المحاسبية المستعملة أو بمعلومات ملحقية أو بكشوف توضيحية أخرى².

11- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: نصت المادة 15 من المرسوم التنفيذي 156-08: على أنه يقتضي

إنسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات. لا يبرر أي إستثناء عن مبدأ ديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم³.

12- مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني: نصت المادة 18 من نفس المرسوم على أنه:

تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والإقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، تحدد كفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف المالية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ المرجع نفسه، ص 12.

في الأخير، تبين لنا أن مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF تمثل الإطار العملي الذي يجسد الإطار التصوري في صورة قواعد توجيهية تحكم الإعراف بالعناصر المحاسبية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها¹.

المطلب الرابع: مقومات ومعوقات النظام المحاسبي المالي SCF.

يعد النظام المحاسبي المالي SCF، رغم مزاياه النظرية والتطبيقية، نظاما ليس محصنا ضد التحديات، إذ يواجه في مسيرة تطبيقه عوامل مساعدة تدعمه نحو تحقيق أهدافه، وأخرى معرقة تعيق إستفادته الكاملة، وإنطلاقا من أهمية فهم هذه التوازنات لتقييم واقعي للنظام وتحسين آفاق تطبيقه، نهدف لإقتراح سبل لتعزيز فعاليته في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

الفرع الأول: مقومات النظام المحاسبي المالي SCF.

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات وتعارض، وهذا ما سيتم شرحه في هذا الفرع²:

ينبغي أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الإنضمام إلى:

1- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة العالمية: المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية

للتجارة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، منظمة البورصات العالمية والإتحاد الدولي للمحاسبين وغيرها.

2- تكييف التشريعات والقوانين مع المتطلبات الدولية: يجب إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين

والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات

الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي.

3- البيئة الإقتصادية للبلد هي بيئة الإقتصاد الجزئي: أي بيئة الوحدات الإقتصادية (المؤسسات)، وهنا

يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقا وليس دورا مسيطرا أو مالكا، وقد تبنت الجزائر نظام

السوق منذ 1988، غير أن دور الدولة لا زال قائدا ومسيطرا ومؤثرا في مجرى الحياة الإقتصادية في

الجزائر، فليس للمؤسسات الحرية الكبيرة في إختياراتها وتصرفاتها وذلك لإعتبارات سياسية وإجتماعية.

¹ المرجع نفسه، ص ص 12-13.

² عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 1، جامعة بسكرة، 2014، ص 91.

إضافة إلى ذلك، فإن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد مضاربة وليس إقتصاد السوق الحقيقي، الذي يفرز قيما سوقية حقيقية وليست ناتجة عن المضاربة، كما يحصل في سوق العقارات مثلا، ومنه يمكن الإعتماد عليه في معرفة القيم العادلة لهذه العقارات.

4- التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد: التكيف الفني هو إستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانات جيدة. أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لتقافة العولمة وتوجهاتها.

الفرع الثاني: معوقات النظام المحاسبي المالي SCF.

تعتبر المعوقات صعوبات التكيف مع خصوصيات القطاع العام أو الإقتصاد غير الرسمي، وهذا ما سيتم إبرازه في هذا الفرع¹:

- ضعف إستعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وغياب الوعي المحاسبي في الكثير منها.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة مما يؤدي إلى عدم إمكانية تقييم السندات والأسهم والمشتقات المالية بإستخدام القيمة العادلة.
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي SCF بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية.
- غياب نظام معلومات للإقتصاد الوطني يتميز بالشمولية والمصداقية.
- بطء في تطوير وتحسين مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين.
- البيئة القانونية، ذلك أن مختلف القوانين والأنظمة (أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي) ... في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من حيث القلة ولكن من حيث كثرتها وعدم تطبيقها.
- تاريخ الصدور المتأخر للتعليمات التوجيهية لتقديم تفاصيل وشروحات حول النظام المحاسبي المالي SCF، وكذا عدم إصدار قوانين أو مراسيم أو تعليمات توجي بمتابعة ومسايرة المستجدات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي SCF مستوحاة منه.

¹ عقاري مصطفى، تخنوني أمال، النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010-2016)، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة، 2017، ص ص: 104-105.

- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من إنحطاط كبير لا يرقى إلى المستوى العالمي، نظرا لضعف المنتجات والخدمات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وبالتالي فقدان الثقة من قبل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب.
- عدم تغيير أنظمة المعلومات المحاسبية للمؤسسات بتلك التي تكون على مقدره عالية للمرافقة في التحول نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.
- إنتشار الفساد الإقتصادي والمالي في البيئة الإقتصادية الجزائرية وقلة الشفافية الأمر الذي يجعلها غير قادرة على إحتضان المعايير المحاسبية الدولية.
- نقص التأهيل والتكوين اللازم لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

أخيرا يتبين لنا أن النظام المحاسبي المالي SCF يملك مقومات قوية يدعمها الإطار القانوني المتكامل وبرامج التكوين المتزايدة وتطور البرمجيات المحاسبية، ما يعزز من إمكانية تحقيق أهدافه في ترقية جودة المعلومة المالية والشفافية. غير أن المعوقات، مثل ضعف الوعي لدى المؤسسات الصغيرة ونقص الكفاءات المتخصصة وصعوبات التكيف مع القطاع العام، تبقى تحديات تعيق إنتشاره الكامل وإستفادته المثلى. ولذلك، يتطلب تطوير نجاح نظام SCF جهدا مشتركا بين المشرع والمهنيين والمؤسسات.

يتبين أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF يمثل نقلة نوعية وحجر الأساس الذي تستند إليه المعالجة المحاسبية، إذ يحدد الأهداف العامة للتقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعناصر المكونة للقوائم المالية وكيفية قياسها والإعتراف بها. كما يوضح هذا الإطار المفاهيم الأساسية وماهية هذا النظام من تعريف وخصائص أهمية وأهداف، بما يعزز جودة وموثوقية القوائم المالية.

كما تم إبراز الإطار التصوري ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، حيث يشكل المرجعية النظرية التي تضبط قواعد الإعتراف والقياس، وتمنح الممارسة المحاسبية درجة أعلى من الإتساق والموضوعية، وإستناده على مفاهيم جوهرية كإستقلالية الوحدة المحاسبية والإستمرارية، كما يسري النظام على جميع الكيانات الإقتصادية، خاصة الشركات والمؤسسات الخاصة بغض النظر عن نشاطها أو حجمها، مع تبسيط للكيانات الصغيرة والمتوسطة لتخفيف العبء الإداري. ويلزم النظام المحاسبي المالي SCF إعداد قوائم مالية سنوية تشمل الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، وملخص السياسات المحاسبية، لضمان الشفافية والتوافق مع المعايير الدولية قدر الإمكان.

تشكل مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF الإطار العملي الذي يترجم الإطار التصوري إلى قواعد توجيهية ملزمة لإعداد القوائم المالية، حيث تضمن الإتساق والموضوعية في تسجيل وقياس العمليات الإقتصادية. هذه المبادئ تحد من الإجتهد الشخصي وتعزز مصداقية المعلومات لصالح المستثمرين والجهات الرقابية، معتمدة على إقتراب من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لدعم الشفافية في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

يتمتع النظام المحاسبي المالي SCF بمقومات قوية تشمل الإطار القانوني المتكامل، بالإضافة إلى إقترابه من المعايير الدولية لتعزيز الشفافية والإستثمار الأجنبي. غير أنه يواجه معوقات بارزة كضعف الوعي والإلتزام لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفضل الطرق التقليدية، ونقص الكفاءات المتخصصة خاصة خارج المدن الكبرى، وصعوبات التكييف مع القطاع العام والإقتصاد غير الرسمي، إلى جانب إرتفاع تكاليف التحول الرقمي والتأثر بعدم ثبات قيمة الدينار، مما يتطلب جهودا مشتركة بين المشرع والمهنيين لتعزيز التدريب وتيسير التبسيط، لتحويل هذه المقومات إلى دافع حقيقي لترقية البيئة الإقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

جاءت المعايير الدولية لإعداد التقرير المالية IFRS في سياق عولمة الأسواق المالية وإزدياد حاجة المستثمرين إلى معلومات مالية قابلة للمقارنة بين مختلف الدول، حيث وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية إطارا مفاهيميا للتقرير المالي يحدد الهدف من التقارير المالية، والخصائص النوعية للمعلومات المفيدة، ويسعى هذا الإطار إلى دعم إتساق المعايير الدولية، وتوجيه معدي القوائم عند غياب معيار محدد أو وجود بدائل محاسبية، كما يساعد جميع الأطراف على فهم فلسفة هذه المعايير ومقاصدها.

أما في الجزائر، فقد تم تبني النظام المحاسبي المالي SCF بموجب القانون 07-11 لسنة 2007 ليحل محل المخطط الوطني للمحاسبة، حيث صمم ليكون متوافقا إلى حد معتبر مع المرجعية الدولية، من خلال إدماج إطار تصوري للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة. ويعد الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي SCF مرجعا لإعداد المعايير وتأويلها واختيار المعالجات المناسبة للعمليات غير المنصوص عليها صراحة، مما يبرز الطابع المعياري والفلسفي المشترك بينه وبين الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع وجود إختلافات في بعض جوانب القياس والإفصاح.

في هذا المبحث سنتكلم عن مقارنة لكل من النظامين من خلال إسقاط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF، بالإضافة إلى دوافع تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في النظام المحاسبي المالي SCF وكذا التوافق بين النظامين، وهذا ما سيتم تبيانه في المطالب التالية:

➤ **المطلب الأول: إسقاط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF.**

➤ **المطلب الثاني: دوافع تبني معايير إعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.**

➤ **المطلب الثالث: مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.**

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية IFRS

المطلب الأول: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الغير متبناة في النظام المحاسبي المالي SCF

يعد إسقاط وتحديث النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أمرا جوهريا لفهم درجة التقارب بين النظامين، خاصة في ظل سعي الجزائر لمواءمة ممارساتها المحاسبية مع التوجهات العالمية لتعزيز الشفافية والإستثمار الأجنبي، فبينما يعتمد النظام المحاسبي المالي SCF على إطار قانوني وطني ملزم بموجب القانون 07-11، تعتبر المعايير الدولية مرجعية عالمية مرنة تطبق طوعا في أكثر من 140 دولة، وإنطلاقا من أهمية هذه المقارنة في تقييم فعالية النظام المحاسبي المالي SCF وتحديد سبل تطويره ونقاط التقارب والتباين بين النظامين، مع التركيز على الآثار العملية لكل منهما في إعداد التقارير المالية داخل السياق الإقتصادي الجزائري.

سيتم التطرق إلى المعايير الدولية التي لم يتم تبنيها من قبل النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال الجدول الآتي¹:

رقم المعيار	إسم المعيار	الإسقاط في النظام المحاسبي المالي SCF	الملاحظات
IFRS01	تطبيق معايير الإبلاغ المالي لأول مرة	لا يوجد إسقاط	/
IFRS02	المدفوعات على أساس الأسهم	لا يوجد إسقاط	/
IFRS04	عقود التأمين	لا يوجد إسقاط	/
IFRS05	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع	لا يوجد إسقاط	/
IFRS06	التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها	لا يوجد إسقاط	/
IFRS08	القطاعات التشغيلية	لا يوجد إسقاط	/
IFRS13	قياس القيمة العادلة	لا يوجد إسقاط	/

¹ حسين زادل، رشيد سفاحلو، نحو التبني الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر -دراسة ميدانية-، مخبر الإقتصاد الرقمي، المجلد 15، العدد 2، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، 2021، ص 115.

التقارير المالية IFRS

/	لا يوجد إسقاط	حسابات التأجيل التنظيمية	IFRS14
/	لا يوجد إسقاط	عقود التمويل	IFRS17
<p>المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: حسين زادل، رشيد سفاحلو، نحو التبنى الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر -دراسة ميدانية-، مخبر الإقتصاد الرقمي، المجلد 15، العدد 2، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، 2021، ص 115.</p>			

يتبين لنا في الأخير أن إسقاط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF خطوة ضرورية لإبراز نقاط التقارب والاختلاف، إذ تظهر الأبحاث وجود توافق معتبر على مستوى الإطار النظري والمبادئ العامة، مقابل فجوات عملية من معيار إلى آخر ناجمة عن خصوصية البيئة الإقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: دوافع تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.

يعد تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) في النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) خطوة إستراتيجية حاسمة نحو تحديث الإطار المحاسبي الوطني، مدفوعة بدوافع إقتصادية وتنظيمية تعكس التحولات الجزائرية نحو الإنفتاح الدولي والتنوع الإقتصادي.

الفرع الأول: دوافع الجزائر في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

هناك عدة نقاط دفعت بالجزائر إلى تبني معايير إعداد التقارير المالية IFRS أهمها ما يلي¹:

- التقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد المحاسبية.
- تسهيل مراجعة الحسابات من خلال تبني مبادئ وقواعد أكثر وضوحا.
- التمكن من إعداد معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر من الممارسات العالمية، وفق مرجعية أكثر ملائمة مع الإقتصاد المعاصر.

¹ قمان عمر، إليمي شهاب، هيكلة المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة وأثرها في ترقية المراقبة والإشراف على تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 2، العدد 1، جامعة الجلفة، 2011، ص 106.

- توفر النظام المحاسبي المالي SCF على الإجابات الملائمة لإحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تمويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من المشاكل في إختلاف النظم المحاسبية.

الفرع الثاني: أسباب توجه الجزائر نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يمكن حصر أسباب توجه الجزائر نحو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لأسباب أبرزها

الآتي¹:

- **السبب الأول:** يمس الإختيار الدولي الذي يقرب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية والذي يسمح بأن نعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الإقتصاد المعاصر.
- **السبب الثاني:** التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- **السبب الثالث:** يتعلق بالإعلان أكثر وضوحا عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات. كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه إحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات وإتخاذ القرارات.
- **السبب الرابع:** يتعلق بالكيانات الصغيرة ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- **السبب الخامس:** تلاقي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلاءم والنظام الإقتصادي السابق لا إقتصاد السوق.

في الختام، تجسد الدوافع والأسباب الدافعة لتبني معايير إعداد التقارير المالية (IFRS) في الجزائر، في سياق النظام المحاسبي المالي (SCF)، رؤية إستراتيجية للانتقال من نظام محاسبي تقليدي إلى إطار

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009، ص ص: 295-296.

عالمي يعزز الشفافية والجودة والقابلية للمقارنة، مما يساهم في دعم الإصلاح الإقتصادي والإفتتاح على الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

يعد التوافق بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من أبرز القضايا التي تعكس مدى تأثير المنظومة المحاسبية الوطنية بالتطورات المحاسبية الدولية الحديثة. إذ يعكس درجة إنسجام النظام المحاسبي الوطني مع المرجعية الدولية الحديثة.

الفرع الأول: المقارنة من خلال الإطار المفاهيمي.

يهدف الإطار المفاهيمي إلى معرفة الخصائص النوعية وكيفية إعداد القوائم المالية وكذا التنسيق والتوحيد المحاسبي، وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا الفرع¹:

الإطار المفاهيمي من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يهدف إلى التنسيق والتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي، وكيفية إعداد القوائم المالية، والخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، وكذا المعايير المحاسبية الدولية التي تهتم بكل المؤسسات العامة والخاصة، التجارية والصناعية والخدمية، أما في النظام المحاسبي المالي SCF فإن الإطار التصوري يشكل دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها وإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

مما سبق نجد أن كلا الإطارين لهما نفس الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها. غير أن الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تم تحديثه سنة 2010 ليشمل جميع تفاصيل التقارير المالية متضمنة القوائم المالية أما الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي SCF فهو الإطار المفاهيمي القديم للجنة معايير المحاسبة الدولية قبل عملية الهيكلة، والذي يغطي القوائم المالية فقط.

¹ سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية

IAS/IFRS، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 3، جامعة تيسمسيلت، 2018، ص 13.

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية IFRS

الفرع الثاني: المقارنة بين مختلف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

سيتم من خلال الجدول التالي إسقاط بعض المعايير الدولية على النظام الجزائري والتعرف على

أهم الفروقات بينهما:¹

الجدول رقم 02: إسقاط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF	
الإسقاط في النظام المحاسبي المالي SCF	IFRS
<p>الفرق الأساسي أن معيار IFRS10 يهتم بـ "متى وكيف نوحّد القوائم المالية لمجموعة شركات"، بينما معيار IFRS03 يهتم بـ "كيف نحاسب عن عملية شراء/إندماج منشأة أخرى"، أما نظام SCF فهو نظام وطني قريب من معايير IFRS لكن أبسط وأقل تفصيلاً في هذه الجوانب بالنسبة لمعيار IFRS10 القوائم المالية الموحدة:</p> <p>موضوعه: يضع مبادئ إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تتحكم منشأة في منشأة أو أكثر (مجموعة شركات).</p> <p>الفكرة المحورية: تعريف السيطرة بثلاثة عناصر: قوة على المستثمر فيه، تعرض لعوائد متغيرة، والقدرة على التأثير في هذه العوائد.</p> <p>النتيجة: إذا توفرت السيطرة، يجب تجميع أصول وخصوم وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة مع الشركة الأم في قوائم موحدة كأنها كيان اقتصادي واحد.</p> <p>بالنسبة لمعيار IFRS03 إندماجات الأعمال:</p> <p>موضوعه: يضع قواعد المحاسبة عن تجميع الأعمال عندما تشتري منشأة أعمال منشأة أخرى وتصبح "المقتنية".</p> <p>المنهج: إستعمال طريقة الشراء:</p> <p>قياس المقابل المدفوع بالقيمة العادلة،</p> <p>قياس الأصول والخصوم المحددة للمقتناة بالقيمة العادلة،</p> <p>إثبات الشهرة (Goodwill) أو مكسب صفقة شراء رابحة.</p> <p>النتيجة: معيار IFRS03 يركز على لحظة الشراء وكيفية القياس الأولي والإفصاح عن عملية الإندماج/الإستحواذ.</p>	<p>IFRS03</p> <p>+</p> <p>IFRS10</p>

¹ شنايت بلال، حبش علي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (دراسة مقارنة)، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، 2022، ص 31-33.

التقارير المالية IFRS

<p>العلاقة بين IFRS10 و IFRS03:</p> <p>معيار IFRS03 يطبق عند حدوث عملية تجميع أعمال (الإستحواذ)، ويحدد كيف تسجل المحاسبة عن العملية</p> <p>بعد ذلك، إذا أصبحت المنشأة المقتناة خاضعة للسيطرة، فإن معيار IFRS10 يطبق لإدراجها ضمن القوائم الموحدة للمجموعة في الفترات اللاحقة.</p> <p>من حيث القياس:</p> <p>معيار IFRS3 يعتمد بشكل واسع على القيمة العادلة عند تاريخ الإقتناء وقياس الشهرة والحقوق غير المسيطرة.</p> <p>SCF أقل إعتامادا على القيمة العادلة، ويعتبر IFRS10 "مبسط" لا يفرض نفس مستوى القياس بالقيمة العادلة في كل العناصر، مما يجعل المعالجة أقل تعقيدا وأقل شفافية.</p>	
<p>بالنسبة لمعيار IFRS11 الترتيبات المشتركة:</p> <p>موضوعه: يضع قواعد المحاسبة عن الترتيبات المشتركة عندما يشارك طرفان أو أكثر في سيطرة مشتركة على نشاط أو كيان.</p> <p>الفكرة المحورية: يحدد أولا ما إذا كان الترتيب المشترك موجودا، ثم يميز بين عملية مشتركة ومشروع مشترك.</p> <p>النتيجة: في العملية المشتركة يعترف كل طرف بحصته من الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصاريف، أما في المشروع المشترك فيكون الإتجاه إلى معالجة الحصة وفق طريقة حقوق الملكية.</p> <p>العلاقة بينهما:</p> <p>معيار IFRS11 يعطي إطارا دقيقا لتحديد نوع الترتيب المشترك وكيفية معالجته. نظام SCF يتعامل مع الفكرة بشكل عام، ويظهر درجة توافق معتبرة مع معيار IFRS 11 لكن ليس بنفس المستوى من التفصيل.</p> <p>بعض الدراسات الجزائرية توصلت إلى أن هناك توافقا شبه كلي بين نظام SCF ومعيار IFRS11، مع بقاء فجوات في المتطلبات التطبيقية والإفصاح.</p> <p>من حيث القياس:</p> <p>IFRS11 يهتم كثيرا بالتصنيف الصحيح للترتيب المشترك وبتأثير هذا التصنيف على الإعتراف والقياس في القوائم المالية.</p>	<p>IFRS11</p>

التقارير المالية IFRS

<p>أما نظام SCF فيميل إلى معالجة أبسط، وهو ما قد يقلل التعقيد لكنه أيضا يحد من مستوى التفصيل الذي يوفره معيار IFRS11.</p>	
<p>بالنسبة لمعيار IFRS07: الإفصاح عن الأدوات المالية موضوعه: يحدد ما يجب أن تفصح عنه المنشأة حول الأدوات المالية التي تمتلكها أو تصدرها، بهدف تمكين المستخدمين من تقييم أهمية هذه الأدوات والمخاطر المرتبطة بها</p> <p>الفكرة المحورية: يركز على الشفافية والإفصاح، خصوصا فيما يتعلق بمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة.</p> <p>النتيجة: لا يغير معيار IFRS07 طريقة القياس نفسها بقدر ما يفرض عرض معلومات أوضح عن المخاطر، والقيم العادلة، وأساليب إدارة المخاطر.</p> <p>بالنسبة لمعيار IFRS09: الأدوات المالية موضوعه: يضع قواعد الاعتراف والقياس والتصنيف للأدوات المالية، إضافة إلى خسائر الائتمان المتوقعة ومحاسبة التحوط.</p> <p>الفكرة المحورية: يعتمد على نموذج أكثر منطقية وحدائث من المعايير السابقة، بحيث يربط التصنيف بنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.</p> <p>النتيجة: يحدد كيف تقاس الأصول المالية، ومتى تسجل الخسائر، وكيف تعالج علاقات التحوط بصورة أكثر مرونة وواقعية.</p> <p>العلاقة بينهما: معيار IFRS09 يحدد كيف نقيس ونصنف الأداة المالية ونعالج خسائرها. معيار IFRS07 يحدد ما الذي يجب أن نفصح عنه بعد ذلك عن هذه الأداة ومخاطرها. لذلك يمكن القول إن معيار IFRS09 هو قلب المعالجة المحاسبية، بينما معيار IFRS07 هو قلب الإفصاح والشفافية. من حيث القياس: معيار IFRS09 يعتمد بصورة كبيرة على القيمة العادلة ونموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، وهذا يجعله أكثر حساسية للمخاطر المستقبلية. أما SCF فيميل إلى نهج أبسط وأقل اعتمادا على هذا المستوى من التقدير المستقبلي، مما يقلل التعقيد لكنه قد يحد من جودة القياس والمقارنة الدولية.</p>	<p>IFRS07 + IFRS09</p>
<p>بالنسبة للمعيار IFRS12: الإفصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى</p>	

التقارير المالية IFRS

<p>موضوعه: يفرض على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى مصالحها في الشركات التابعة، والمنشآت الزميلة، والترتيبات المشتركة، والمنشآت المهيكلة غير الموحدة.</p> <p>الفكرة المحورية: يركز على الشفافية والإفصاح الكافي، خصوصا بشأن الأحكام والإفترصات الجوهرية التي إستخدمتها الإدارة عند تحديد السيطرة أو التأثير أو المشاركة.</p> <p>النتيجة: لا يغير القياس المحاسبي بقدر ما يضيف طبقة مهمة من الإفصاح تسمح للمستخدمين بفهم المخاطر والآثار المالية المرتبطة بهذه المصالح.</p> <p>العلاقة بينهما:</p> <p>معيار IFRS12 هو معيار إفصاح بالدرجة الأولى، وليس معيار قياس أو إعراف.</p> <p>نظام SCF يقترب من المنطق العام للشفافية، لكنه لا يصل إلى نفس مستوى الإلزام التفصيلي.</p> <p>لذلك فإن معيار IFRS12 يمنح المستخدمين صورة أعمق عن طبيعة المخاطر والصلات بين المنشأة والكيانات الأخرى.</p> <p>من حيث القياس:</p> <p>معيار IFRS12 يوسع نطاق الإفصاح ليشمل الأحكام المهمة، ودرجة السيطرة، والتأثير، والحقوق والالتزامات المرتبطة بالمصالح المختلفة.</p> <p>أما نظام SCF فيبقى أكثر إختصارا، ما قد يقلل من قابلية المقارنة الدولية ويجعل التقارير أقل ثراء من حيث المعلومات النوعية.</p>	<p>IFRS12</p>
<p>بالنسبة لمعيار IFRS15: الإيرادات من العقود مع العملاء</p> <p>موضوعه: يضع مبادئ للإعتراف بالإيرادات عندما تنقل المنشأة سلعا أو خدمات للعملاء، ويبلغ عن طبيعتها وقيمتها وتوقيتها.</p> <p>الفكرة المحورية: يعتمد على نموذج الخطوات الخمس: تحديد العقد، تحديد إلتزامات الأداء، تحديد سعر العقد، توزيع السعر على الإلتزامات، الإعتراف بالإيراد عند نقل السيطرة.</p> <p>النتيجة: يعرف الإيراد عند نقل المنفعة للعميل، يعالج العقود المعقدة والإيرادات المتعددة بطريقة موحدة وشاملة.</p> <p>العلاقة بينهما:</p>	<p>IFRS15</p>

التقارير المالية IFRS

معياري IFRS15 يبدل المعيارين IAS11 وIAS18 بنموذج واحد موحد لكل الإيرادات.

نظام SCF لا يزال متأثراً بـ IAS11/18، ولم يحدث كلياً ليتبنى معيار IFRS15، مما يخلق فجوات في العقود المعقدة.

الدراسات توصي بتحديث نظام SCF لمواكبة معيار IFRS15.

من حيث القياس:

معياري IFRS15 يعتمد على نقل السيطرة بدلاً من نقل المخاطر والمكافآت، ويطبق التقييم المتقدم بدقة.

أما نظام SCF فيبقى أقرب إلى المنهج التقليدي، مما يجعله أقل تعقيداً لكن أقل دقة في العقود المتعددة.

بالنسبة لمعيار IFRS16: عقود الإيجار

موضوعه: يوضع قواعد الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، ويهدف إلى إظهار التزامات الإيجار وأصول حق الاستخدام داخل قائمة المركز المالي بدل إبقائها خارجها.

الفكرة المحورية: يعتمد على نموذج موحد للمستأجر، أي أن المستأجر يعترف بأصل حق الاستخدام ويلتزم بالإيجار لمعظم العقود التي تتجاوز 12 شهراً، ما لم يكن الأصل منخفض القيمة.

النتيجة: يجعل القوائم المالية أكثر شفافية ويعكس بشكل أفضل الأثر الإقتصادي لعقود الإيجار على المركز المالي والأداء.

العلاقة بينهما:

معياري IFRS16 أحدث تغييراً جذرياً مقارنة بالمعيار السابق IAS17 لأنه نقل معظم عقود الإيجار إلى الميزانية العمومية.

نظام SCF لم يواكب هذا التغيير بنفس العمق، ولذلك تظهر بينهما فجوة في الاعتراف والقياس والإفصاح.

الدراسات الميدانية في الجزائر تشير إلى أن تطبيق معيار IFRS16 يؤثر بوضوح على نسب السيولة والربحية والملاءة، وهو أثر لا يظهر بنفس القوة في

النظام المحاسبي المالي SCF.

من حيث القياس:

IFRS16

معياري IFRS16 يعتمد على قياس حق الإستخدام والتزام الإيجار في البداية، ثم قياسهما لاحقاً وفق منهجية محددة تعكس الزمن والقيمة الحالية للتدفقات. أما نظام SCF فيبقى أقل اعتماداً على هذا المستوى من التفصيل، مما يجعله أقل تعقيداً لكنه أيضاً أقل قدرة على تمثيل التزامات الإيجار بصورة كاملة.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: شنايت بلال، حبش علي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (دراسة مقارنة)، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، 2022، ص 31-33.

من خلال الملاحظات التالية سنتعرف على أهم الفروقات بين نظام SCF ومعايير IFRS:

- **الملاحظة رقم 01: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS10/IFRS03**
- بالنسبة للمعيار IFRS03: هناك توافق جزئي مع الـ SCF: تختلف متابعة فارق الإقتناء في الدورات اللاحقة لتاريخ الإعتراف به بين النظام SCF وIFRS03 حيث أن الأول يعالجه بأسلوب الإهلاك أما الثاني يعالجه على أنه أصل خاضع لفحوصات وإختبارات إنخفاض القيمة فقط، يتم وفق IFRS03 الإعتراف الأولى بفارق الإقتناء السالب (الشهرة السالبة) مباشرة كإيراد يضاف إلى نتيجة الدورة أما النظام المحاسبي المالي فيسمح بالإعتراف به كأصل بمبلغ سالب.
- بالنسبة للمعيار IFRS10:
- هناك توافق كبير بينهما غير أن وجود مفاهيم جديدة للسيطرة وفق IFRS10 لم يتناولها الـ SCF مثل السيطرة على الأنشطة ذات الصلة والسيطرة بحكم الواقع.
- حيث يتركز المفهوم الجديد للسيطرة الذي جاء به IFRS10 ولم يتبناه النظام SCF على ثلاثة عناصر أساسية: هي قوة التحكم في الأنشطة ذات الصلة العائد المتغير، والقدرة على إستخدام قوة التحكم في التأثير على العائد المتغير.

- **الملاحظة رقم 02: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS11.**

رغم أن النظام المحاسبي المالي SCF إعتد على المعيار المحاسبي الدولي IAS31 في معالجة الحصص في المشاريع المشتركة والذي تم إلغائه وحل محله IFRS11 إلا أنه هناك توافق كبير بين المعيار IFRS11 والنظام المحاسبي المالي SCF فيما يخص معالجة الترتيبات المشتركة. وما يمكن ملاحظته أن

التقارير المالية IFRS

المعيار IFRS11 قدم تفصيلات وشرح دقيق لهذه الترتيبات، كما وضع أنواع هذه الترتيبات أو الشركات وأكد على حدود العقد الذي يمنح رقابة مشتركة، في حين أن النظام المحاسبي المالي SCF إكتفى بتعريف العمليات المنجزة بصفة مشتركة تارك نوع من الإبهام والغموض وهو ما يعطي قراءات مختلفة لنص القانون.

– الملاحظة رقم 03: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF مع IFRS09/IFRS07.

إستوحى النظام المحاسبي المالي SCF معالجة الأدوات المالية من المعايير المحاسبية الدولية التي كان معمول بها في مجال الأدوات المالية قبل الأزمة المالية لسنة 2008 وهي كل من IAS32 وIAS39 وIFRS07، إلا أنه وبعد الأزمة المالية لسنة 2008 ظهرت أن هناك نقائص في معالجة للأدوات المالية، حيث طرأت تعديلات على كل من IAS32 وIAS39 الذي تم إستبداله بالمعيار IFRS09. أما عن درجة توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع مستجدات هذه المعايير فهو توافقي جزئي، كون أن النظام المحاسبي المالي SCF لم يأخذ بعد بالتعديلات التي مست تصنيف الأصول المالية والتي جاء بها IFRS09.

بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF لم يفصل في عدة نقاط تخص الأدوات المالية، كشرط وكيفية المقاصة بين الإلتزام المالي والأصل المالي، إستخدام القيمة العادلة في الإعتراف الأولي واللاحق.

– الملاحظة رقم 04: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعيار IFRS12.

هناك توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار المحاسبي IFRS12، حيث يوجد العديد من متطلبات الإفصاح التي نص عليها المعيار لم ترد في النظام المحاسبي المالي، وهذا راجع كون أن هذا الأخير (SCF) أخذ بالمعايير المحاسبية التي كانت سائدة حتى 2004 وتم تطبيقه مع بداية 2010 بينما المعيار IFRS12 صدر في 2011 وطبق في 2013.

– الملاحظة رقم 05: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار IFRS15.

أن النظام المحاسبي المالي SCF لم يأخذ بالمستجدات التي جاء بها IFRS15 الخاصة بالإعتراف والقياس والإفصاح فمثلا يتم الإعتراف بالإيرادات المتأتية من العقود طويلة الأجل حسب النظام المحاسبي المالي وفق طريقتين : طريقة الإلتزام وطريقة التقدم، اما حسب معيار IFRS15 فيتم الإعتراف بالإيرادات بصفة عامة عبر خمس خطوات 1 تحديد العقد وإستقاء شروطه، 2 تحديد إلتزامات الأداء، 3 تحديد سعر

المعاملة، 4 تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء، 5 الإعتراف بالدخل وفقا للأداء ويكون الإعتراف بالإيراد وفقا للأداء حسب معيار IFRS15.

– الملاحظة رقم 06: الخاصة بالمقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعيار IFRS16.

عالج النظام المحاسبي المالي SCF عقود الإيجار التمويلي بنفس الأسلوب الذي نص عليه معيار IAS17، غير ان هذا المعيار ألغيا بموجب تطبيق المعيار المحاسبي IFRS16 الذي تناول مستجدات وتغيرات جديدة تمس دفاتر المستأجر بصفة كبيرة خاصة من لديه إيجارات تشغيلية، لأنه ألغى التصنيف بين العقدين التشغيلي والتمويلي وأصبح التعامل مع جميع العقود كأنها تمويلية. كما فصل المعيار IFRS16 في معالجة العقد المركب (عقد إيجار + عقد خدمة) بطريقة تفصل العقدين عن بعضهما عكس التطبيق السابق الذي كان يعتبر العقد كله إيجارا.

يتضح أن الإطار المفاهيمي لكل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF) يعد الأساس النظري والمنهجي الذي تستند إليه المعالجة المحاسبية وإعداد القوائم المالية، حيث يحدد الأهداف العامة للتقارير المالية، ويبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إضافة إلى ضبط مفاهيم الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح.

التقارير المالية IFRS

أي أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF لم يكن مجرد تعديل تقني للمنظومة المحاسبية الوطنية، بل جاء في إطار إصلاح شامل إستهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من التوجهات الدولية الحديثة، وعلى رأسها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS فقد أظهر تحليل إسقاط هذه المعايير على النظام المحاسبي المالي SCF أن هذا الأخير إستند بدرجة كبيرة إلى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعايير الدولية IFRS، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث أساليب الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي.

كما تبين أن تبني الجزائر لهذا التوجه لم يكن وليد الصدفة، بل فرضته مجموعة من الدوافع الإقتصادية والمالية والتنظيمية، تمثلت أساسا في ضرورة تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وتعزيز شفافية القوائم المالية، ورفع قابلية المقارنة بين المؤسسات، إضافة إلى دعم مناخ الإستثمار ومواكبة متطلبات الإنفتاح على الإقتصاد العالمي. وهو ما يعكس سعيًا واضحًا نحو إرساء نظام محاسبي أكثر حداثة وفعالية.

وبالرجوع إلى مدى التوافق بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، يمكن التأكيد على وجود تقارب واضح بينهما في العديد من الجوانب الأساسية، الأمر الذي يجعل من النظام المحاسبي المالي SCF إمتدادًا وطنيًا مستوحى من المرجعية الدولية، مع إحتفاظه ببعض الخصوصيات التي تفرضها البيئة الجزائرية.

خاتمة الفصل.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (international financial reporting standards-ifrs) هي مجموعة من القواعد والمعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتهدف إلى توحيد أسس إعداد وعرض القوائم المالية على المستوى الدولي. تسعى هذه المعايير إلى تعزيز الشفافية، والمصدقية، وقابلية المقارنة بين القوائم المالية لمختلف المنشآت، بغض النظر عن الدولة أو القطاع الذي تنتمي إليه.

تساعد هذه المعايير مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والدائنين والجهات الرقابية، على إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة من خلال توفير معلومات مالية عالية الجودة تعكس الوضع المالي الحقيقي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة. كما تساهم في تسهيل جذب الإستثمارات الأجنبية ودعم التكامل الإقتصادي العالمي، وهو ما جعلها معتمدة أو مطبقة في عدد كبير من دول العالم.

النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF، المعتمد بموجب القانون 07-11 لسنة 2007 ومطبق منذ 2010، الإصلاح الشامل للمخطط الوطني القديم (1975) ليتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ كالتقييمات والقواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، التي تسمح بمعالجة المعاملات عن الأحداث الإقتصادية للمؤسسة لتحديد القيم الإقتصادية لبند القوائم المالية. حيث يحدد أهداف التقارير المالية الرئيسية مثل تقديم صورة صادقة وملائمة عن الوضعية المالية والأداء والتدفقات النقدية للمؤسسة. لضمان الشفافية والتوافق مع المعايير الدولية قدر الإمكان.

يتضح أن النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF جاء كإصلاح محاسبي حديث مستوحى من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، حيث تم إسقاط العديد من مبادئها ومفاهيمها الأساسية عليه، خاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، وإعداد القوائم المالية، وقواعد الإعراف والقياس والإفصاح. كما أن تبني هذا التوجه كان مدفوعاً بجملة من الأهداف، من أبرزها تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز الشفافية والمصدقية، ودعم قابلية المقارنة، وجذب الإستثمار، ومواكبة متطلبات الإنفتاح الإقتصادي. ورغم وجود توافق واضح بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في العديد من الجوانب الجوهرية، إلا أن هذا التوافق لا يصل إلى حد التطابق الكامل معها

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي

للدراسة

مقدمة الفصل.

يعد هذا الفصل الإطار التطبيقي للدراسة، إذ يجسد الجانب الميداني ويترجم المفاهيم النظرية التي تم التطرق إليها في الفصل السابق إلى واقع ملموس داخل مؤسسة إقتصادية جزائرية. وفي ظل التحولات التي يشهدها المشهد المحاسبي الجزائري، لا سيما منذ إعتامد النظام المحاسبي المالي SCF، باتت مسألة إنسجام هذا النظام مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تمثل محورا بالغ الأهمية في البحث العلمي.

حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم شامل لمؤسسة الإسمنت تبسة، بوصفها الميدان التطبيقي للدراسة. وكذا التعريف بمصنع الإسمنت بالماء الأبيض، فضلا عن الأهداف الظاهرية والضمنية التي تسعى إليها، وصولا إلى هيكلها التنظيمي وموارده البشرية والمادية.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية المتمثلة في استطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة، حيث يوضح المنهجية العامة للدراسة من حيث تحديد مجتمع الدراسة والعينة، وأدوات جمع البيانات المعتمدة، والأساليب الإحصائية المعتمدة وكذا صدق الإستبانة وثباتها وخضوعها للتوزيع الطبيعي.

ويخصص المبحث الثالث والأخير لتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، وذلك عبر عرض مفصل لنتائج المحاور الثلاثة المتعلقة بتبني النظام للمعايير الدولية ومدى توافقه معها، وواقع تحديثه في ضوءها، مع إختبار إحصائي لكل فرضية من فرضيات المحاور الثلاث للخروج بنتائج دالة وموثوقة تسهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

إن مشروع إنجاز هذه الشركة هو أحد برامج المخطط الرباعي الرابع 1976-1981 للتنمية، وقد دخل حيز التنفيذ سنة 1980 وذلك تحت إشراف المؤسسة الوطنية لتوزيع مواد البناء، لكن في سنة 1988 تم تحويل ملف المشروع إلى مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بقسنطينة وذلك لتسهيل عملية إنجازها، وقامت هذه الأخيرة بعملية إنجاز الشركة.

حيث سيتم التعرف على المؤسسة ككل بالإضافة إلى أهدافها وهيكلها التنظيمي، من خلال المطالب

المالية:

- **المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الإسمنت -تبسة-**
- **المطلب الثاني: التعريف بمصنع الإسمنت -الماء الأبيض-**
- **المطلب الثالث: أهداف مؤسسة الإسمنت.**
- **المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي وموارد مؤسسة الإسمنت.**

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة الإسمنت -تبسة-

مؤسسة الإسمنت تبسة هي شركة عمومية إقتصادية متفرعة عن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق والغرب، تأسست بتاريخ 29 نوفمبر 1993 تحت اسم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته "مصنع الماء الأبيض"، ثم انفصلت هذه الأخيرة لتصبح مؤسسة قائمة بذاتها برأس مال مقدر ب 800 مليون دينار جزائري، ينقسم إلى 800 سهم، وكانت المساهمات من رأس المال الإبتدائي 20 مليون دينار جزائري مقسمة بين المؤسسات التالية:

- ERCE مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق: 1200 سهم أي نسبة 60%.
- ERCO مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغرب: 400 سهم أي نسبة 20%.
- ECDE مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشلف: 400 سهم أي نسبة 20%.

بينما كان الباقي من رأس المال الإجمالي للشركة على شكل قروض من البنك الخارجي الجزائري BEA، ولكن إبتداء من 1997 قامت شركة ERCE بشراء أسهم المؤسسة وأصبحت المساهم الوحيد في هذه المؤسسة، ويقع مقر المؤسسة بطريق بلقاسم يوسف ص، ب 83 بتبسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

تهدف المؤسسة بتبسة إلى إنتاج ونقل وتوزيع مادة الإسمنت وممارسة جميع النشاطات الخاصة بهذه المادة وقد ساهم في إنجاز هذه المؤسسة مؤسسات أجنبية ومحلية وهي:

- Frederichourson الدنماركية: الدراسة الهندسية والمراقبة وتوفير التجهيزات والتشغيل.
- Merhimgetim التركيب الكهربائي.
- Batimetal صناعة العوارض المعدنية الهيكل المعدني.
- ENCCET EHERKIB: التركيب الميكانيكي.
- E.T.V.A.R.T: إنجاز مخطط الهندسة المدنية القاعدية للمياه.

أما الغاز الطبيعي والكهرباء فتكلفت بهما سونلغاز عن طريق الخط الإيطالي Gazoduc والكهرباء من خط جبل العنق بضغط على 90 كيلو فولط.

المطلب الثاني: التعريف بمصنع الإسمنت -الماء لأبيض-

يقع مصنع الإسمنت تبسة - بدائرة الماء الأبيض على بعد 25 كيلو متر جنوب مدينة تبسة بجانب الطريق الوطني رقم 16 ويتربع على مساحة 32 هكتار، ويتكون المصنع من سلسلة إنتاجية قدرتها حوالي 1600 طن يوميا من الكلنكر، أما طاقته الإنتاجية السنوية، تقدر بحوالي 525 ألف طن من الإسمنت البورتلاندي، والمصنع مجهز بتكنولوجيا حديثة ومعدات ونظم المراقبة والتشغيل والصيانة والتسيير، ومجهز بحاسوب إلكتروني يوفر قيادة أوماتيكية، كما يتوفر على ثلاثة مقالع:

1- مقلع الحجر الكلسي: يقع على بعد 02 كيلو متر من إدارة الموارد الأولية مساحته 230 هكتار ويحتوي على ما قيمته 90 مليون طن من مادة حجر الكلسي.

2- مقلع الرمل الكوارتزي: يقع شمال شرق الدائرة على بعد 06 كيلو متر مساحته 21 هكتار ويحتوي على 09 مليون طن كإحتياطي من مادة الرمل الكوارتزي، ويعتبر هذه المقالع مصادر المواد الأساسية للصناعة مادة الإسمنت، أما بالنسبة لمادتي الجبس والحديد الخام فيحصل على الجبس من وحدة منجم جبل العنق (بئر العاتر). أما الحديد الخام فيتحصل على المادة الأولية من وحدة منجم عين الروي بسطيف التابعة لشركة الحديد والفوسفات FERPHOS مع العلم أنه يتم شرائها بالتنسيق مع دائرة التموين كما تحتوي الدائرة على ثلاثة كسارات. كسارة رقم (01) 500 طن في الساعة خاصة بمادة الكلس

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

كسارة رقم (02) 300 طن في الساعة خاصة بمادة الطين، كسارة رقم (03) 150 طن في الساعة خاصة بمادتي الحديد والجبس وهي تعمل بالتناوب.

3-المقلع الطيني: يقع شمال الدائرة على بعد 10 كيلو متر مساحته حوالي 70 هكتار ويحتوي على احتياطي يقدر بـ 33200 طن من الطين، وقد أنجز المصنع في ظرف أربع سنوات من بداية عقد الإنجاز في 15/08/1990 بين مؤسسة الإسمنت وشركة (FIS) بتكلفة إجمالية قدرها 9636 مليون دينار جزائري منها 116 مليون دينار والتي خصصت لعملية الإشراف على الهندسة وبداية التشغيل وقد تميزت بالمراحل التالية:

- 1991 إلى أكتوبر 1994 التركيب والمراقبة.
- 04-10-1994: الحصول البداية وتشغيل الفرن.
- 11-10-1994: الحصول على مسحوق الكلنكار.
- 16-10-1994: الحصول على أول مادة إسمنت.
- 12-03-1995: توزيع أول كمية من الإسمنت.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة الإسمنت.

تتمثل أهداف مؤسسة الإسمنت كما جاء في الوثائق القانونية لها: " إن إسمنت تبسة تهدف إلى إنتاج. نقل وتسويق وممارسة جميع النشاطات الخاصة بمادة الإسمنت ومواد البناء في الوطن وخارجه وسائل العمليات المالية والعقارية الخاصة والمرتبطة إرتباطا مباشرا بمادة الإسمنت "

1-رسالة ورؤية المؤسسة: تتمثل رسالة ورؤية مؤسسة الإسمنت في التالي:

تدعيم سمعة المؤسسة من خلال إثبات قدرة متميزة على الابتكار والتجديد والاستجابة لطلبات العملاء وتقديم الخدمات المتميزة للعميل بما يدعم ثقة الأطراف ذوي العلاقة بالشركة وكذا تطوير وتنمية مهارات أعضاء الشركة بما ينعكس على تحسين مستوى الأداء وبالتالي إرتفاع الإنتاجية وترشيد التكاليف.

2-الأهداف الظاهرية: تبرز أهم الأهداف الظاهرية للمؤسسة فيما يلي:

- تدعيم المجهود الوطني في مجال التشغيل.
- تصحيح إنحرافات المجهودات التنموية من حيث إعادة التوازن الجهوي في المجال الإقتصادي.
- تغطية العجز الجهوي خاصة في مجال الإسمنت ومواد البناء.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

- إنتاج منتج يتصف بالمواصفات الدولية ويسمح بالمنافسة.
- 3- الأهداف الضمنية: يمكن حصر الأهداف الضمنية للمؤسسة في النقاط التالية:
 - رفع المستوى المهني والاجتماعي للعاملين.
 - تحسين مستوى المعيشة للعمال وترقية الجانب التأهيلي.
 - الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وتطويرها.
 - ترقية أخلاقيات تسيير الأعمال.

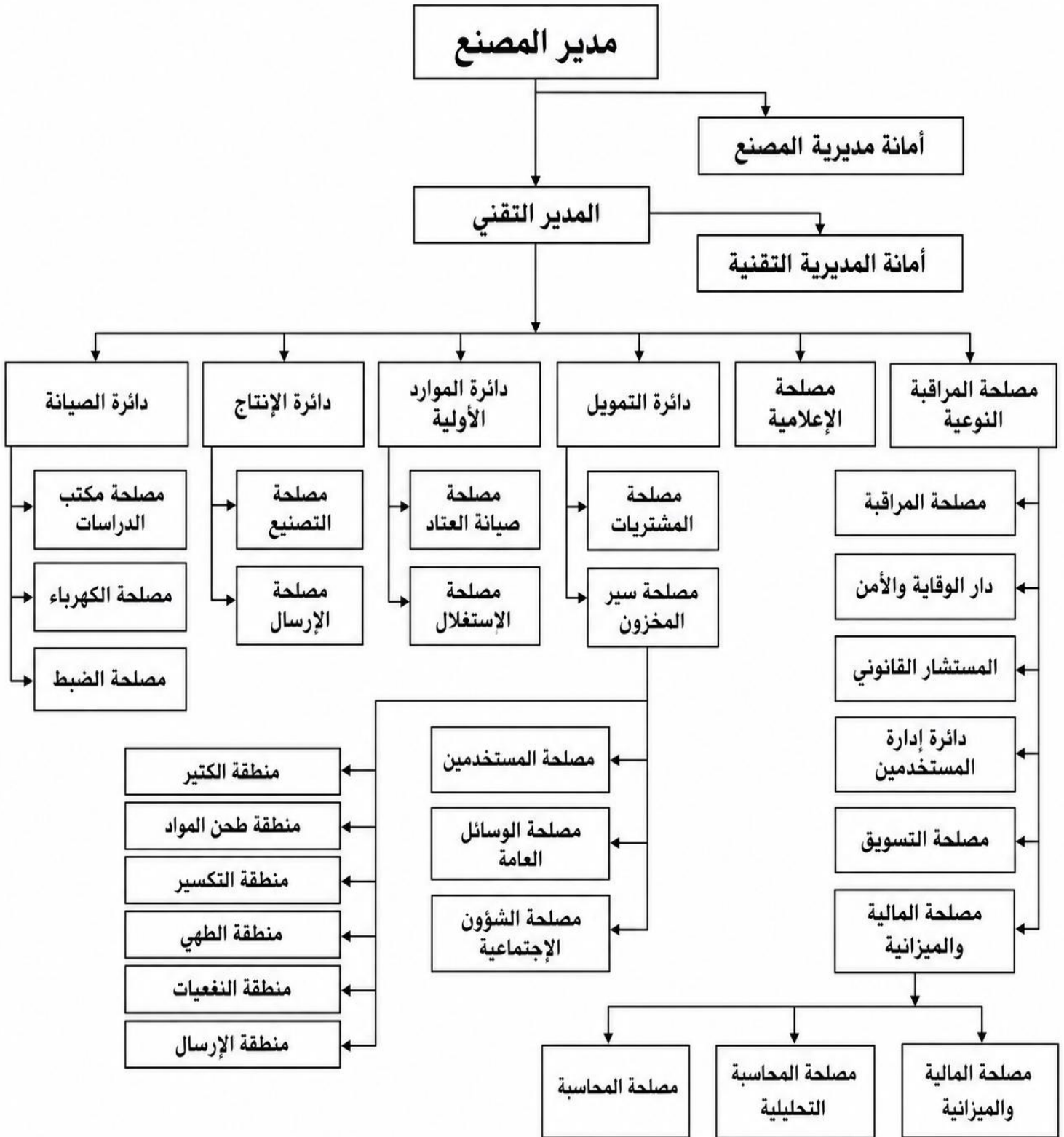
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي وموارد مؤسسة الإسمنت.

يعد الهيكل التنظيمي أداة أساسية لتنظيم الموارد البشرية والمادية في المؤسسات الصناعية مثل شركة الإسمنت تبسة (SCT)، يبرز التميز في الهيكل من خلال مرونته ضد الروتين، كما في دراسات ميدانية حول التميز التنظيمي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي:

يمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لمصنع الإسمنت الماء الأبيض -تبسة-



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات من طرف مصنع الإسمنت -الماء الأبيض-

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإسمنت -تبسة-

- 1- شرح الهيكل: يشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مستويات مختلفة، حيث تقسم بداخلها القرارات، وهذا ما يكفل نشاط المؤسسة، ويتم عرض أهم النشاطات التي تخص الدوائر والمصالح:
 - المديرية العامة: تقوم بالإشراف على إدارة الشركة ومراجعة سير الأعمال بها.
 - مديرية وحدة الأم: وتقوم بدورها بالإشراف على:
 - تنقلات المشرفين التجاريين.
 - العمال الموجهين للتكوين.
 - العمليات الخاصة بالتجهيزات.
 - مديرية المحاسبة والمالية: تهتم بمراقبة الأعمال المحاسبية والتخطيط.
 - مديرية الموارد البشرية: السهر ومراقبة الأعمال الخاصة بالعمال.
 - مديرية التجارة والتمويل: الإشراف على عمليات الشراء ذات الحجم الكبير، وكذا توزيع عقود بيع الإسمنت.
 - مديرية المصنع: تقوم بالإشراف على المصنع ومراقبة سير الأعمال به، وتضم الفروع التالية:
 - الإدارة التقنية: تهتم بعمليتي التموين والصيانة.
 - دائرة التموين: وتقوم بالشراء من النوع الصغير كسواء المواد واللوازم والتجهيزات الإنتاجية الصغيرة.
 - دائرة الإنتاج: وتقوم أساساً بتحويل المواد المكسرة من الإسمنت وإرساله إلى قسم التوزيع.
 - دائرة الصيانة: تقوم بصيانة العتاد الثابت والموزعة على المناطق التالية: منطقة الورشات، منطقة التكسير، منطقة ضمن التعليق، وأخيراً منطقة الطحن.
 - دائرة المواد الأولية: تقوم بالإشراف على عملية التفجير، وتموين قسم الإنتاج بمواد أولية مكسرة بالإضافة إلى ذلك صيانة العتاد المتنقل.
 - مصلحة المراقبة النوعية: ويتمثل دورها في إعداد بطاقة تركيبية لمادة الإسمنت خلال كل دورة ومعاينة المواد الأولية المستخرجة والمشتراة.
 - دائرة المالية والمحاسبة: تقوم بمسايرة النشاط المالي والمحاسبي للمؤسسة.
 - دائرة إدارة المستخدمين: تعمل على إعداد كشوفات خاصة بأجور العمال، كما تهتم بنظافة المراكز الإدارية وإطعام العمال.

الفرع الثاني: موارد المؤسسة.

يمكن التحدث عن جانبين من موارد المؤسسة كما يلي:

1- الموارد المادية: وبدورها تنقسم إلى نوعين من الموارد المادية المستخرجة، والتي لا تبعد عن المصنع إلا بحوالي 12 كلم (رمل، كلس طين، وتضمن إستمرار نشاط المصنع لمدة 100 سنة وموارد مشتراة حديد خام، جبس)، كما تملك المؤسسة ثلاث مقالع للمصنع وهي:

– **مقلع الحجر الكلسي:** مساحته تقدر بـ 230 هكتار، يقع شرق المصنع على بعد 0.5 كلم باحتياطي قيمته 90.000.000 طن من مادة "الحجر الكلسي بإمكانية تموين المصنع لمدة 142 سنة بطاقة تموين قدرها 631055 طن سنويا.

– **مقلع الرمل:** يقع شمال شرق المصنع على بعد 06 كلم بمساحة تقدر بـ 21 هكتار ويحتوي على احتياطي يقدر بـ 90.000.000 طن، أي إمكانية تموين المصنع لمدة 560 سنة، بطاقة تموين تقدر بـ 16.070 طن سنويا.

– **الحديد الخام:** تقوم المؤسسة بالتموين بمادة الحديد الخام عن طريق شرائها من مؤسسة "Ferjrhoe" من أحد وحداتها

– **الجبس:** تقوم الشركة بشراء مادة الجبس من مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق "ERCE"، وذلك عن طريق أحد وحداتها الكائنة بعين مليلة.

2- الموارد البشرية: بالنسبة للمستخدمين 348 مستخدما، موزعين بين الجانب التقني والإداري كالاتي:

– **عمال تقنيون:** 276 عامل موزعين على الأقسام التالية:

– **المحاجر:** 35 عامل

– **التنقيب:** 19 عامل.

– **الإنتاج:** 87 عامل.

– **الصيانة:** 95 عامل و26 آخرون.

– **المراقبة النوعية:** 14 عامل.

– **عمال إداريون:** 107 عاملا، موزعين على:

– **الإدارة:** 59 عام.

– **التكوين والنظافة والأمن:** 48 عامل.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

يتضمن هذا المبحث الإجراءات المنهجية للدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر المعلومات وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة والإجراءات المتبعة في التأكد من صدقها وثباتها، وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول: المنهجية العامة للدراسة.**
- **المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.**
- **المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة.**

المطلب الأول: المنهجية العامة للدراسة.

يعد هذا المطلب التمهيدي للفصل التطبيقي أساسيا لتوضيح الإطار المنهجي للدراسة، حيث يبرز مجتمع الدراسة وعينة الإستبيان الميداني المستخدم في تحليل موضوع الدراسة، توضع المنهجية العامة كأداة لضمان الموضوعية والدقة في قياس الأثر، من خلال عينة محددة من مصلحة المالية والمحاسبة في المؤسسة محل الدراسة، يساعد ذلك في ربط الإطار النظري بالواقع الجزائري الصناعي.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بـ مجتمع الدراسة جميع الأفراد أو الوحدات أو المؤسسات التي تتوفر فيها الخصائص المرتبطة بموضوع البحث، والتي يسعى الباحث إلى تعميم النتائج عليها. أما بالنسبة لعينة الدراسة فهي جزء ممثل من هذا المجتمع، يتم إختياره وفق أسلوب علمي مناسب، بهدف جمع البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج يمكن الإستناد إليها في تفسير واقع الدراسة.

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي مصلحة المالية والمحاسبة بمؤسسة الإسمنت تبسة ومصنع الماء الأبيض وكذا الوحدة التجارية بتبسة التابعة لهم، ويعود سبب إختيار هذه المؤسسة والعاملين فيها لكونهم المجتمع المناسب للدراسة والذين لديهم المعرفة الكافية بالموضوع، حيث يتكون مجتمع الدراسة من 18 موظف من مصلحة المالية والمحاسبة بالأماكن السابق ذكرها.

2- عينة الدراسة: تم الإعتماد على طريقة العينة العشوائية البسيطة في إختيار حجم العينة وقد بلغ عددها 17 موظف في مصلحة المالية والمحاسبة بالمؤسسة، وقد تم إختيار حجم العينة وفق معادلة "ستيفن

ثامبسون" كما أنه يمكن إستخدام معادلات أخرى مثل (ريتشارد جيجر، روبرت ماسون...) والتي تعطي نفس القيمة في إختيار حجم العينة المحدد.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات.

سيتم ذكر أهم مصادر جمع البيانات التي تم الحصول عليها في الثلاث النقاط التالية:

1- المصادر الرئيسية: تم الحصول على البيانات عن طريقة تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع الدراسة بمؤسسة الإسمنت تبسة ومصنع الماء الأبيض والوحدة التجارية تبسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها بإستخدام برنامج (spss) الإحصائي (v.27) وبإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

حيث يتكون الإستبيان من أربعة محاور رئيسية وهي:

– **المحور الأول:** يهدف المحور إلى التعرف على المعلومات الشخصية والمهنية، حسب المتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الصفة الوظيفية، سنوات الخبرة المهنية) لموظفي المؤسسة والمصنع والوحدة التجارية بمصلحة المالية والمحاسبة.

– **المحور الثاني:** يهدف هذا المحور إلى معرفة فيما ساهم تبني النظام المحاسبي المالي SCF للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، حيث تم توزيعه لموظفي المؤسسة والمصنع والوحدة التجارية بمصلحة المالية والمحاسبة.

– **المحور الثالث:** ويهدف لإبراز التوافق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، حيث تم توزيعه لموظفي المؤسسة والمصنع والوحدة التجارية بمصلحة المالية والمحاسبة.

– **المحور الرابع:** حيث يهدف لتبيان تحديث النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، حيث تم توزيعه لموظفي المؤسسة والمصنع والوحدة التجارية بمصلحة المالية والمحاسبة.

وقد تم تكوين جميع مقاييس الإجابة لفقرات المحاور وفقا لسلم "ليكارت الخماسي" (Likert) من

خلال إستعراض آراء الموظفين حول درجة موافقتهم على عبارات محاور الدراسة، وفق الجدول التالي:

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

الجدول رقم 03: مقياس ليكارت الخماسي.	
الدرجة	درجة الموافقة
1	غير موافق بشدة
2	غير موافق
3	محايد
4	موافق
5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقياس ليكارت.

كما تم وضع معيار لتفسير هذه الأرقام بإعطاء المتوسط الحسابي النظري مدلولاً بإستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك من أجل الإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج.

وقد تم الحساب حيث يساوي 04 أي (5-1=4) ويتم حساب طول الخلية (الفئة) الصحيحة من خلال تقسيم المدى على عدد درجات الموافقة أو عدد الفئات أي (0.8=4/5) وبالإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نجد الحد الأعلى وهكذا مع كل درجة موافقة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم 04: معايير تفسير النتائج.	
المجال	درجة الموافقة
[1.8 - 01]	غير موافق بشدة
[2.6 - 1.81]	غير موافق
[3.4 - 2.61]	محايد
[4.2 - 3.41]	موافق
[05 - 4,21]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مقياس ليكارت.

2- المصادر الثانوية: تم الحصول على المعطيات من خلال المقالات والرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع، وذلك لتوضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة والتعرف على الأساس السليم في كتابة الدراسة من أجل الوصول إلى الهدف.

الفرع الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

للإجابة عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية وإختبار صحة الفرضيات من خلال أسئلة الإستبيان، تم إستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والإستدلالي لتحليل بيانات الدراسة وذلك بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss v.27) كآلآتي:

- **المدى العام:** لتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي
 - **جدول التوزيعات التكرارات والنسب المئوية:** وذلك من أجل توزيع خصائص الموظفين لإبراز أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في النظام المحاسبي الجزائري.
 - **المتوسط الحسابي:** لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن عبارات المحاور والمتوسط الحسابي لكل واحدة منها ثم العام للمحور.
 - **الإنحراف المعياري:** تم استخدامه لمعرفة مدى إنحراف (تشتت) إستجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، حيث يوضح تشتت في إستجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة.
 - **إختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):** مؤشر يقوم بإثبات عبارات المحاور.
 - **معامل الصدق (صدق المحك):** يقوم بقياس صدق عبارات المحاور.
 - **معامل الارتباط (Person Correlation):** للتأكد من إرتباط وإستقلالية متغيرات الدراسة.
 - **إختبار (T-test):** لإختبار صحة الفرضيات.
- المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة.**

تم تقسيم خصائص الدراسة إلى (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الصفة الوظيفية، سنوات الخبرة المهنية) ويتم التعرف عليها بشكل أوضح في الجداول التالية:

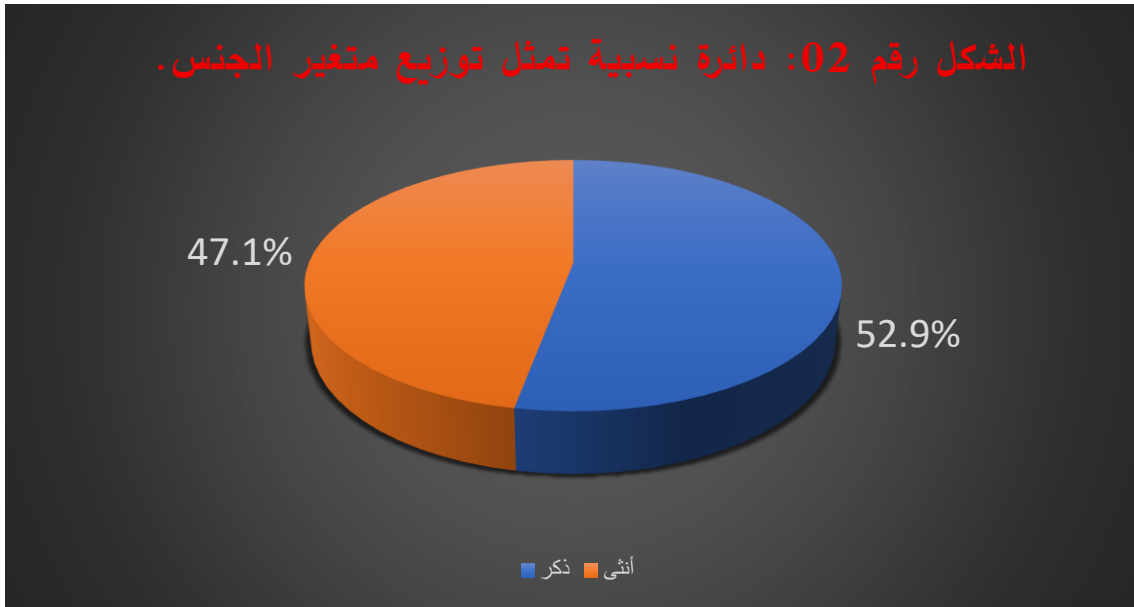
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

1- الجنس: يقدم الجدول التالي عرض نسبة الذكور والإناث من عينة الدراسة:

الجدول الرقم 05: توزيع العينة حسب متغير الجنس.			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	9	52.9
	أنثى	8	47.1
	المجموع	17	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

الشكل رقم 02: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج word.

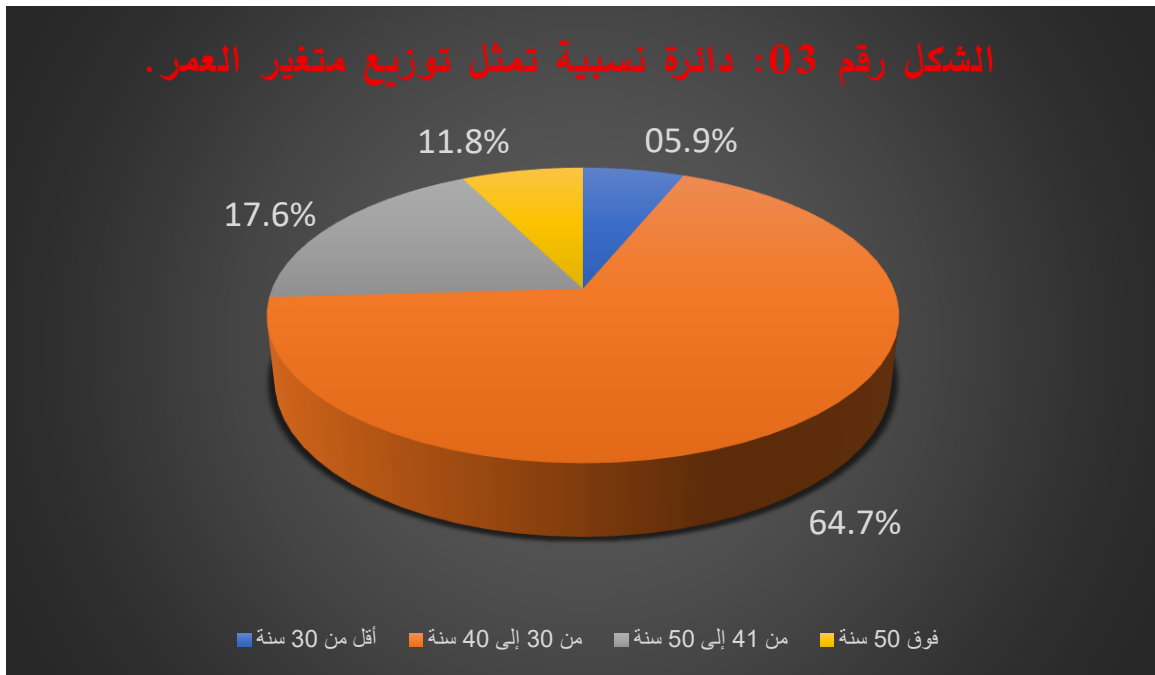
التعليق: يتضح من خلال هذه البيانات أن نسبة الذكور 52.9% أكبر من الإناث 47.1% لكن ليس بفارق كبير حيث أنه لا يوجد تفاوت بين الإناث والذكور بمصلحة المالية والمحاسبة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

2- العمر: يبرز الجدول التالي توزيع أعمار عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب متغير العمر.			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
العمر	أقل من 30 سنة	01	05.9
	من 30 إلى 40 سنة	11	64.7
	من 41 إلى 50 سنة	03	17.6
	فوق 50 سنة	02	11.8
	المجموع	17	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج word.

التعليق: تحصلت الفئة (من 30 إلى 40 سنة) على أعلى نسبة 64.7%، تليها الفئة (من 41 إلى 50 سنة) بنسبة 17.6%، يلي ذلك الفئة (فوق 50 سنة) بنسبة 11.8% من أفراد الدراسة، وأخيرا الفئة (أقل من 30 سنة) وذلك بنسبة 5.9%.

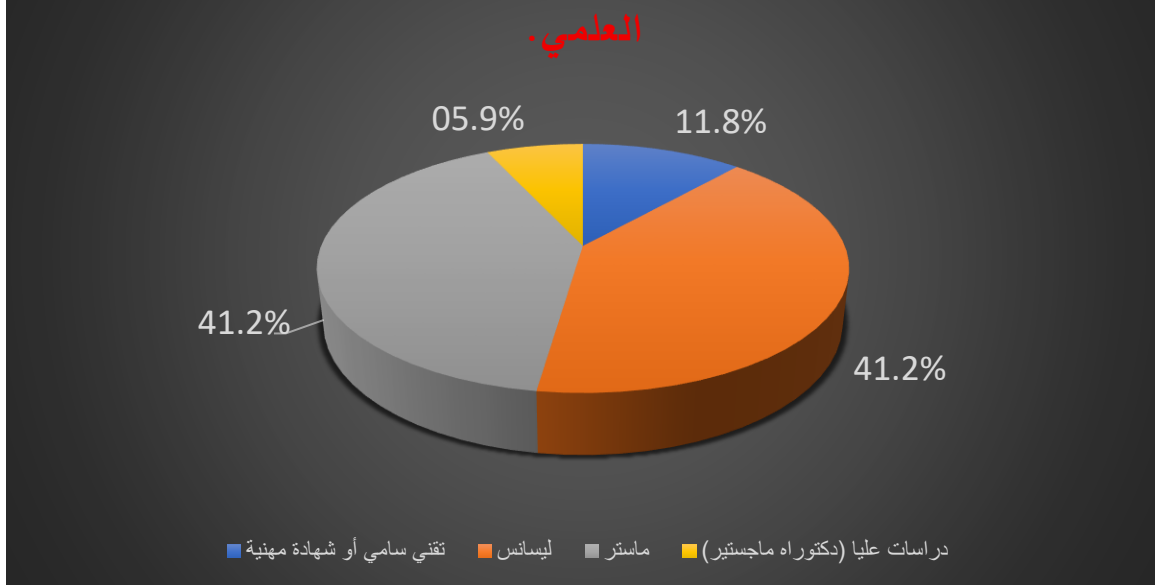
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

3- المؤهل العلمي: الجدول الآتي يبين توزيع أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
المؤهل العلمي	تقني سامي أو شهادة مهنية	02	11.8
	ليسانس	07	41.2
	ماستر	07	41.2
	دراسات عليا (دكتوراه ماجستير)	01	05.9
	المجموع	17	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

الشكل رقم 04: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير المؤهل



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج word.

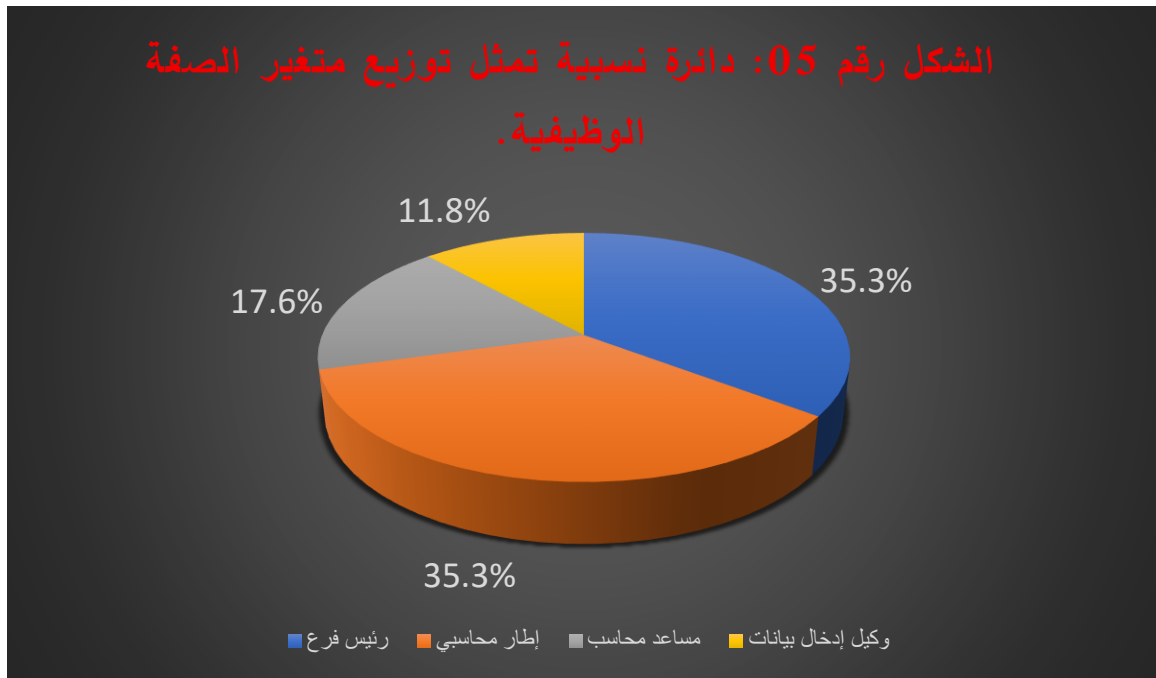
التعليق: شهادة الماستر والليسانس هما الحائزتان على أكبر نسبة 41.2% على صعيد الشهادات المحددة، أما المرتبة الثانية كانت لأصحاب تقني سامي أو شهادة مهنية بنسبة 11.8%، أما أقل فئة هم الحاصلين على دراسات عليا (دكتوراه ماجستير) بنسبة 05.9%.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

4- الصفة الوظيفية: يمثل الجدول الموالي توزيع الصفة الوظيفية لأفراد الدراسة:

الجدول رقم 08: توزيع العينة حسب متغير الصفة الوظيفية.			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
الصفة الوظيفية	رئيس فرع	06	35.3
	إطار محاسبي	06	35.3
	مساعد محاسب	03	17.6
	وكيل إدخال بيانات	02	11.8
	المجموع	17	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).



التعليق: نلاحظ أن وظيفتي رئيس فرع وإطار محاسب هما أكبر نسبة 35.3% من عينة الدراسة، تليها مباشرة وظيفة مساعد محاسب بنسبة 17.6%، وأخيرا وظيفة وكيل إدخال بيانات بنسبة 11.8%.

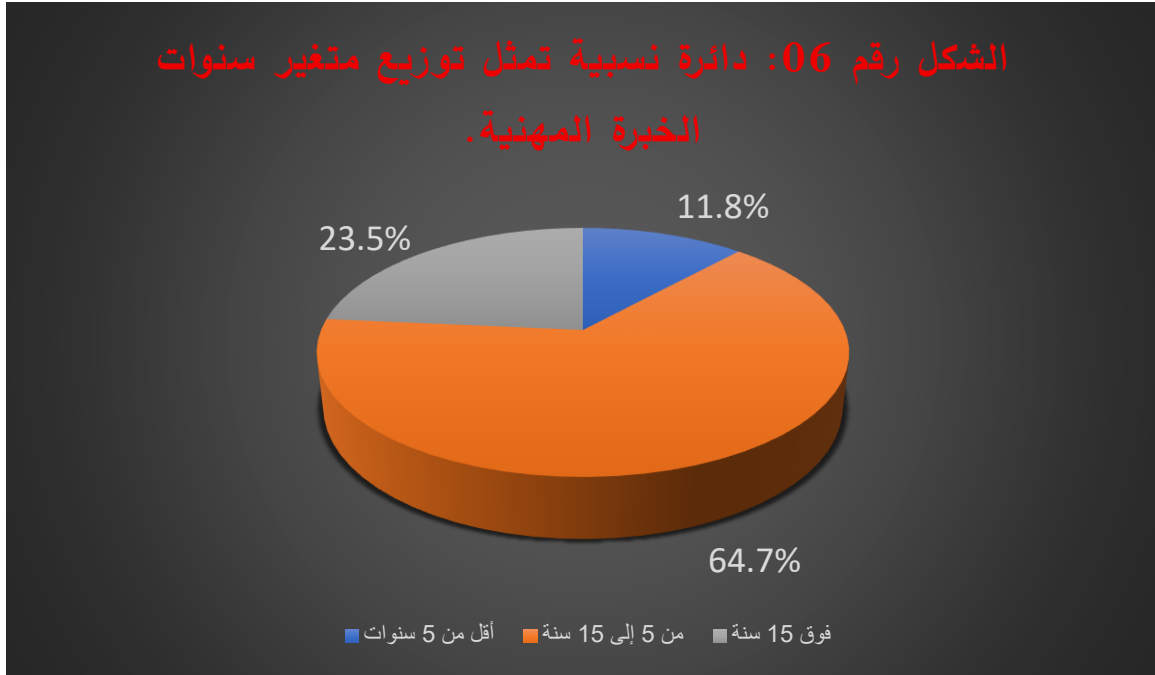
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

5- سنوات الخبرة المهنية: يمثل الجدول الآتي توزيع سنوات الخبرة المهنية لعينة الدراسة:

الجدول رقم 09: توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية.			
المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	02	11.8
	من 5 إلى 15 سنة	11	64.7
	فوق 15 سنة	04	23.5
	المجموع	17	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

الشكل رقم 06: دائرة نسبية تمثل توزيع متغير سنوات الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج word.

التعليق: تحصلت الفئة (من 5 إلى 15 سنة) على أكبر نسبة 64.7%، تليها فئة (فوق 15 سنة) بنسبة 23.5%، أما فئة (أقل من 15 سنة) تحصلت على أقل نسبة 11.8%.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للمحاور.

يعد التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة خطوة أساسية في البحوث العلمية، لأنه يضمن أن الأداة المستخدمة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، وأن نتائجها تتسم بالإتساق والإستقرار عند إعادة تطبيقها، فكلما كانت الأداة صادقة وثابتة زادت الثقة في البيانات المستخلصة منها وفي الإستنتاجات النهائية للدراسة.

الفرع الأول: صدق أداة الدراسة.

يقصد بصدق أداة البحث مدى قدرتها على قياس الموضوع الذي وضعت من أجله، بمعنى إلى أي درجة تصلح هذه الأداة لقياس الغرض الذي وضعت من أجله، وفيه قد تم الإعتماد على نوعين من الصدق هم:

1- الصدق الظاهري: بعد الإنتهاء من تصميم الإستمارة بما تتناسب مع أهداف الدراسة، تم عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات والتأكد من وضوح صياغة كل فقرة من فقراتها وتصحيح غير الملائمة منها، وبعد إسترجاع الإستبانة تم إجراء ما يلزم من تعديلات (حذف، تعديل، تغيير...)، وقد طورت هذه الأداة بناء على آراء المحكمين حيث عدلت ووضعت في صورتها النهائية، والملحق رقم 01 يوضح قائمة الأساتذة المحكمين والملحق رقم 02 يبين الإستبانة في صورتها النهائية.

2- صدق المحك أو الصدق الذاتي: هو مقياس يقيس ما وضع لقياسه، ويمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات ويعرف بصدق المحك.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة.

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطي أداة جمع البيانات نفس النتائج أو نتائج متقاربة لو كررت الدراسة في ظروف مشابهة بإستخدام الأداة نفسها تحت نفس الظروف والشروط بعد فترة زمنية، وبذلك يعبر الباحث عن مدى صلاحية الأداة لإستخدامها من أجل جمع البيانات الميدانية. وفي هذه الدراسة تم قياس ثبات أداة الدراسة بإستخدام معامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha)، الذي يقيس الإتساق الداخلي لعبارات المقاييس، وتتراوح قيمته بين [0-1] وكلما إقتربت من 01 كلما دل ذلك على ثبات المقاييس، حيث يحدد مستوى قبول أداة القياس بمقدار (0.60) فأكثر للحكم على ثبات الإستبانة، وكلما زادت قيمة معامل ألفا

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

كرونباخ، كلما زادت درجة الثبات والصدق من أسئلة الإستبيان. والجدول رقم (08) يمثل تحليل الخصائص السيكومترية من خلال حساب معامل صدق وثبات الدراسة.

الجدول رقم 10: تحليل معاملات الثبات والصدق.			
معامل الصدق	معامل الثبات "ألفا كرونباخ"	عدد العبارات	المحاور
0.897	0.805	8	1 تبني النظام المحاسبي المالي SCF للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
0.849	0.900	8	2 توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
0.971	0.943	8	3 تحديث النظام المحاسبي المالي SCF على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
0.951	0.904	24	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

ومن الجدول أعلاه يتضح لنا أن:

- معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ (0.904) أي أكبر من مقدار (0.60) الخاصة بقياس الأداء، فهو معامل ثبات جيد ومناسب لأغراض الدراسة، كما تعتبر جميع معاملات الثبات المحاور الدراسة وأبعادها مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة، وبهذا يمكن التأكد من ثبات أداة الدراسة، وهو ما يجعل هناك ثقة كاملة بصحة الدراسة وصلاحيتها لتحليل النتائج وأن عبارات الإستمارة متسقة داخليا.
- معامل الصدق الكلي، الذي يعبر عن الجذر التربيعي لمعامل الثبات ما قيمته (0.951) وهو ما يدل على صدق أداة الدراسة، هذا ما دعمته معاملات الصدق المرتفعة بالنسبة لعبارات محاور الدراسة، وبهذا يمكن التأكد من صدق أداة الدراسة

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة.

للتأكد من خضوع هذه البيانات للتوزيع الطبيعي من أجل القيام بتحليل وتفسير النتائج وبعدها إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات المعتمدة في الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية إستطلاع آراء مهنيين في مجال المالية والمحاسبة.

وإختبار التوزيع الطبيعي يعني إختبار ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، ومن أجل ذلك يمكن إستخدام إختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk).

ولمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، يعتمد إختبار شابيرو - ويلك على:

- الفرض الصفري (H0): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرض البديل (H1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول الموالي الذي يظهر نتائج إختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول رقم 11: إختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk).				
مستوى الدلالة	قيمة Z (Test S-W)	عدد العبارات	المحاور	
0.176	0.925	8	المحور الأول	المحاور
0.425	0.948	8	المحور الثاني	
0.488	0.952	8	المحور الثالث	
0.707	0.964	24	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

من الجدول السابق يتضح أن قيمة (Z) للمحاور الثلاث بين [0.925-0.952] والمحاور ككل (0.964) هي دالة عند مستوى الخطأ (0.05) بمستوى دلالة قدره بين [0.176-0.488] والمحاور ككل (0.707) أي أن ($0.05 < sig$) وهذا يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أي قبول الفرض الصفري (H0) أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

لمعرفة أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي الجزائري في مؤسسة الإسمنت تبسة ومصنع الماء الأبيض والوحدة التجارية، وبغرض الإجابة عن التساؤلات الفرعية والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

- **المطلب الأول:** عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الأول.
 - **المطلب الثاني:** عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثاني.
 - **المطلب الثالث:** عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثالث.
- المطلب الأول:** عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الأول.

تم التركيز على عرض نتائج المحور الأول، تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبيان صحة فرضيته وإثباته ما تم التوصل إليه من معلومات حول المحور.

الفرع الأول: إختبار الإتساق الداخلي للمحو الأول.

تم إستخدام نتائج إختبار إرتباط بيرسون (**person correlation**) للتأكد من الإتساق الداخلي للمحور

الأول:

الجدول رقم 12: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الأول.			
الرقم	العبارات	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS يساهم في تطوير النظام المحاسبي المالي SCF وجعله أكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي.	0.756**	<0.01
2	تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS قائم على تقبل البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.	0.780**	<0.01
3	تسعى الجزائر جاهدة من أجل تحسين وإصلاح النظام المحاسبي المالي SCF ليتماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.898**	<0.01
4	تحتاج البيئة المحاسبية الجزائرية إلى إصلاحات وتحسينات مستمرة لتتطابق وتتواءم مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.790**	<0.01

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

0.46	0.490*	إعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي IFRS من أجل تسهيل التعاون بين المؤسسات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.	5
<0.01	0.738**	الإعتماد على معايير الإبلاغ المالي IFRS لا يؤثر على القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF.	6
0.47	0.488*	كلما تبني النظام المحاسبي المالي SCF معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر أدى ذلك لتصعيب وعرقلة الأمور على المؤسسات الجزائرية.	7
<0.01	0.611**	السعي نحو تطوير المنظومة المحاسبية والإفتاح العالمي سبب في محاولة الوصول لتبني شامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.	8
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).			

تشير قيم معاملات الارتباط المقدّمة إلى مستوى جيد جدا من الإتساق الداخلي لعبارات هذا المحور، وبما أن قيمة الارتباط التي تنحصر بين [0-1] وهي بين [0.488-0.898] فإن هذا الارتباط هو ارتباط طردي تتحدد قوته بين مختلف المتغيرات بأنه ارتباط طردي قوي، وبالتالي يمكن القول إن فقرات المحور مترابطة فيما بينها ومع المحور إجمالاً.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير عبارات المحور الأول.

يهدف هذا الفرع إلى التعرف على تبني النظام المحاسبي المالي SCF للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والجدول يوضح قائمة الأسئلة المطروحة والنتائج المتحصل عليها من متوسط حساب للإجابات وإنحرافها المعياري.

الجدول رقم 13: تحليل عبارات المحور الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	رتبة السؤال
1	تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS يساهم في تطوير النظام المحاسبي المالي SCF وجعله أكثر إنفتاحاً على الإقتصاد العالمي.	4.294	0.470	موافق بشدة	2
2	تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS قائم على تقبل البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.	4,177	0.393	موافق	4
3	تسعى الجزائر جاهدة من أجل تحسين وإصلاح النظام المحاسبي المالي SCF ليتماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.	4.294	0.470	موافق بشدة	3

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

6	موافق	0.529	4.177	تحتاج البيئة المحاسبية الجزائرية إلى إصلاحات وتحسينات مستمرة لتتطابق وتتواءم مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.	4
5	موافق	0.393	4.177	إعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي IFRS من أجل تسهيل التعاون بين المؤسسات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.	5
8	موافق	0.556	3.941	الإعتماد على معايير الإبلاغ المالي IFRS لا يؤثر على القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF.	6
7	موافق	0.866	4.000	كلما تبنى النظام المحاسبي المالي SCF معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر أدى ذلك لتصعيب وعرقلة الأمور على المؤسسات الجزائرية.	7
1	موافق بشدة	0.493	4.353	السعي نحو تطوير المنظومة المحاسبية والإنتقال العالمي سبب في محاولة الوصول لتبني شامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.	8
/	موافق	2.808	33.412	المحور ككل	
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).					

الإتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق) بالإعتماد على نتائج الجدول السابق، إذ يتفق أفراد العينة على أن النظام المحاسبي SCF تبنى ضمنا جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، وكان المتوسط الحسابي (33.412) وهذه القيمة تنتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (موافق)، أما الانحراف المعياري (2.808) فهو يدل على عدم وجود تباين كبير بين الإجابات.

– بالنسبة للسؤال 1: تظهر هذه العبارة أن أغلب أفراد العينة ينظرون إلى تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS على أنه خطوة مهمة نحو تطوير النظام المحاسبي المالي SCF وجعله أكثر ارتباطا بالمحيط الإقتصادي العالمي. المتوسط الحسابي المرتفع هنا يدل على وجود إقتناع واضح بأن هذه معايير الإبلاغ المالي IFRS لا تضيف فقط تحسينا شكليا، بل تمنح النظام المحاسبي SCF بعدا أكثر إنفتاحا وحدائة، أما الانحراف المعياري المنخفض نسبيا فيعني أن هذا الرأي ليس فرديا أو محدودا، بل يشبه إلى حد كبير توجهها عاما أو فكرة أغلبية داخل العينة.

– بالنسبة للسؤال 2: من خلال هذه النتيجة، يتبين أن المشاركين يرون أن نجاح تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS لا يعتمد فقط على الرغبة في التطبيق، بل يرتبط أيضا بمدى إستعداد البيئة المحاسبية الجزائرية نفسها لتقبل هذا التحول. بمعنى آخر، العينة تفهم أن معايير الإبلاغ المالي SCF

لا تفرض بشكل فعال إلا إذا كانت البيئة المحلية مهياًة من حيث الفكر المحاسبي، والإجراءات، والتكوين المهني. وإنخفاض الإنحراف المعياري هنا يعكس إتفاقاً جيداً بين أفراد العينة على هذه الفكرة.

– **بالنسبة للسؤال 3:** هذه العبارة تؤكد أن أفراد العينة يعتقدون أن الجزائر تسير فعلاً في إتجاه إصلاح النظام المحاسبي المالي حتى ينسجم أكثر مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، والنتيجة المرتفعة تعطي إنطباعاً بأن هناك وعياً بوجود مسار تطويري قائم، وليس مجرد حديث نظري عن الإصلاح. كما أن تقارب الآراء في هذه العبارة يدل على أن هذا التوجه الإصلاحي يبدو واضحاً في نظر أغلب المبحوثين أي غاية لا بد والوصول إليها.

– **بالنسبة للسؤال 4:** توضح هذه العبارة أن العينة لا ترى التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS كهدف ينجز مرة واحدة وينتهي، بل كعملية تحتاج إلى تحسينات مستمرة وتحديث دائم. وهذا مهم جداً لأن البيئة المحاسبية تتغير باستمرار، ومعها تتغير متطلبات الشفافية والإفصاح والمقارنة الدولية لذلك، فإن المتوسط المرتفع هنا يعكس إدراكاً بأن التطوير المحاسبي يجب أن يكون متواصلاً حتى يظل النظام قادراً على مواكبة معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.

– **بالنسبة للسؤال 5:** تعيد هذه النتيجة بأن أفراد العينة يرون في تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وسيلة تساعد على تحسين التعاون بين المؤسسات، وتدعم في الوقت نفسه أهداف النظام المحاسبي المالي SCF. هذا يعني أن المبحوثين لا ينظرون إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS باعتباره إطاراً نظرياً فقط، بل كأداة عملية تسهل الفهم المشترك للمعلومة المحاسبية وتزيد من قابلية المقارنة بين المؤسسات. كما أن الإنحراف المعياري المنخفض يدل على أن هذا التصور منتشر بشكل متقارب بين أغلب أفراد العينة.

– **بالنسبة للسؤال 6:** توضح هذه العبارة أن المبحوثين يميلون إلى الإعتقاد بأن الإعتماد على معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS لا يتعارض بالضرورة مع القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF. غير أن المتوسط هنا أقل قليلاً من باقي العبارات، وهذا قد يعني أن بعض المشاركين يحتفظون بشيء من التحفظ أو التردد عند الحديث عن العلاقة بين المعايير الدولية والخصوصية القانونية المحلية. ومع ذلك، تبقى النتيجة في نطاق الموافقة، مما يشير إلى أن النسبة الأكبر من العينة ترى إمكانية التوفيق بين الجانبين.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

– بالنسبة للسؤال 7: هذه العبارة تحمل نوعا من التوازن في الفهم، فالمبحوثون يعترفون من جهة بأهمية تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، لكنهم من جهة أخرى يدركون أن هذا التبني قد يفرض على المؤسسات الجزائرية بعض الصعوبات العملية أو الإدارية. لذلك، فالموافقة هنا لا تعني الرفض، بل تعني وعيا بأن كل عملية إصلاح أو تحديث قد تكون لها كلفة إنتقالية. وإرتفاع الإنحراف المعياري نسبيا يوحي بأن الآراء حول هذا الجانب ليست متطابقة تماما، بل فيها شيء من التضارب والتباين في وجهات النظر بشكل عام.

– بالنسبة للسؤال 8: تعد هذه العبارة من أقوى العبارات في المحور، لأنها تعكس قناعة واضحة بأن السعي إلى تطوير المنظومة المحاسبية والإنتتاح على العالم هما من أهم الأسباب التي تدفع نحو تبني شامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS. وهذا يوحي بأن أفراد العينة يرون المعايير الدولية كخيار طبيعي في سياق العولمة والتحديث، وليس مجرد بديل تنظيمي. كما أن إنخفاض الإنحراف المعياري هنا يوضح أن هذا التصور يكاد يكون متفقا عليه بدرجة كبيرة بين أغلب المشاركين.

بصورة عامة، يمكن القول إن نتائج العبارات الثماني تكشف عن إتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، مع إدراكهم في الوقت نفسه أن هذا التبني يحتاج إلى بيئة محاسبية ملائمة، وإصلاحات مستمرة، وإستعداد مؤسسي حقيقي.

الفرع الثالث: إختبار فرضية المحور الأول.

بعد تحليل عبارات أبعاد المحور الأول، يستلزم بعد ذلك إختبار الفرضية الموضوعية للدراسة للمحور الأول، وسيتم الإستعانة بإختبار (ت) لعينة واحد (One-Sample T Test) لمقارنة متوسط مجموعة واحدة بمتوسط معلوم.

– إختبار الفرضية الأولى H01:

"شملت الإصلاحات المحاسبية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي SCF على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS."

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

الجدول رقم 14: نتائج إختبار الفرضية الأولى.						
قيمة الإختبار = One-Sample T Test						المتغير
مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
<0.01	9.683	16	2.808	33.412	17	الدرجات
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).						

من الجدول أعلاه يتضح أن: عدد أفراد العينة يساوي 17، ومتوسط العينة بلغ (33.412) والإنحراف المعياري (2.808)، ولبيان دلالة الفرق بين متوسط العينة والمتوسط المعلوم (03) تم استخدام إختبار (ت) لعينة واحدة (One-Sample T Test).

وأن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (9.683)، عند مستوى الدلالة ($\text{sig} \leq 0.05$)، وهي أكبر من قيمة الجدولية والتي بلغت قيمتها (2.110)، ما يعني وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى ($\text{sig} \leq 0.05$) بين المتوسطين، وهو ما يعني صحة الفرضية H_0 .

المطلب الثاني: عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثاني.

تم التركيز على عرض نتائج المحور الثاني، توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وبيان صحة فرضيته وإثباته ما تم التوصل إليه من معلومات حول المحور.

الفرع الأول: إختبار الإتساق الداخلي للمحو الثاني.

تم استخدام نتائج إختبار إرتباط بيرسون (**person correlation**) للتأكد من الإتساق الداخلي للمحور

الثاني:

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

الجدول رقم 15: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الثاني.

الرقم	العبارات	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	النظام المحاسبي المالي SCF نسخة غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.804**	<0.01
2	النظام المحاسبي المالي SCF لا يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي IFRS إلا بما يتناسب مع البيئة الإقتصادية الجزائرية.	0.857**	<0.01
3	التوافق الكلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF هدف تسعى الجزائر للوصول إليه.	0.882**	<0.01
4	البيئة المحاسبية الجزائرية غير مستعدة بعد لتوافق كليا مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.918**	<0.01
5	القوانين والتشريعات الجزائرية تحد من التوافق والتبني الكامل عند تبني معيار من معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.	0.906**	<0.01
6	تعقيد وتفصيل معايير الإبلاغ المالي IFRS صعب على النظام المحاسبي المالي SCF أن يتوافق تماما مع كل معيار.	0.921**	<0.01
7	النظام المحاسبي المالي SCF يتطابق بنسبة جيدة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.506*	0.21
8	تكييف أكثر لمعايير الإبلاغ المالي IFRS يرفع من جودة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.	0.520*	0.23

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

تشير قيم معاملات الإرتباط المقدّمة إلى مستوى جيد جدا من الإتساق الداخلي لعبارات هذا المحور، وبما أن قيمة الإرتباط التي تتحصر بين [0-1] وهي بين [0.506-0.921] فإن هذا الإرتباط هو إرتباط طردي تتحدد قوته بين مختلف المتغيرات بأنه إرتباط طردي قوي، وبالتالي يمكن القول إن فقرات المحور مترابطة فيما بينها ومع المحور إجمالا.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

الفرع الثاني: تحليل وتفسير عبارات المحور الثاني.

يهدف هذا الفرع إلى التعرف على مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والجدول يوضح قائمة الأسئلة المطروحة والنتائج المتحصل عليها من متوسط حساب للإجابات وإنحرافها المعياري.

الجدول رقم 16: تحليل عبارات المحور الثاني.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	رتبة السؤال
1	النظام المحاسبي المالي SCF نسخة غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	2.706	1.359	محايد	2
2	النظام المحاسبي المالي SCF لا يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي IFRS إلا بما يتناسب مع البيئة الإقتصادية الجزائرية.	3.647	1.169	موافق	4
3	التوافق الكلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF هدف تسعى الجزائر للوصول إليه.	4.059	0.748	موافق	3
4	البيئة المحاسبية الجزائرية غير مستعدة بعد لتتوافق كلياً مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	3.000	1.369	محايد	6
5	القوانين والتشريعات الجزائرية تحد من التوافق والتبني الكامل عند تبني معيار من معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.	2.824	1.286	محايد	5
6	تعقيد وتفصيل معايير الإبلاغ المالي IFRS صعب على النظام المحاسبي المالي SCF أن يتوافق تماماً مع كل معيار.	2.824	1.131	محايد	8
7	النظام المحاسبي المالي SCF يتطابق بنسبة جيدة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	4.118	0.697	موافق	7
8	تكييف أكثر لمعايير الإبلاغ المالي IFRS يرفع من جودة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.	4.059	0.556	موافق	1
	المحور ككل	27.588	6.021	موافق	/

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

بالإعتماد على نتائج الجدول السابق رقم 16: الإتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق)، حيث نرى أن آراء عينة الدراسة حول هذا الأمر بين موافق ومحاييد بأن النظام المحاسبي SCF متوافق جزئياً مع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، وكان المتوسط الحسابي (27.588) وهذه القيمة تنتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (موافق)، أما الإنحراف المعياري (6.021) فهو يدل على وجود تباين واختلاف بين الإجابات.

- بالنسبة للسؤال 1: هذه النتيجة تشير إلى أن أفراد العينة يتفقون بدرجة قوية مع فكرة وجود عدم توافق كلي بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وبمعنى أبسط فهم يرون أن النظام المحاسبي المالي SCF الحالي لا يمثل نسخة مطابقة تماماً للمعايير الدولية، بل يختلف عنها في عدد من الجوانب الأساسية حسب خصوصية البيئة المحاسبية الجزائرية. وقوة الارتباط هنا تعكس أن هذا التضارب في الرأي حاضر بوضوح لدى أغلب المشاركين، وليس مجرد رأي هامشي.
- بالنسبة للسؤال 2: تفيد هذه العبارة بأن أفراد العينة ترى أن أي تقارب بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لا يمكن أن يكون حرفياً أو كاملاً، بل يجب أن يمر عبر فلتر البيئة الجزائرية وخصوصياتها. وهذا يعكس فهما واقعيًا للتطبيق المحاسبي، لأن المعايير الدولية عندما تنتقل إلى بيئة محلية تحتاج غالباً إلى تكيف وليس مجرد نسخ مباشر. ومن هنا تبدو النتيجة قوية في دعم فكرة أو رأي أفراد الدراسة حول فكرة "المواءمة المشروطة" بدل "التطابق الكامل" في هذا التبنى.
- بالنسبة للسؤال 3: تشير هذه العبارة إلى وجود قناعة واضحة لدى المبحوثين بأن الجزائر لا تكتفي بالتعامل الجزئي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، بل تتجه على المدى البعيد نحو مستوى أعلى من التوافق. وهذا يعني أن التحديث المحاسبي يفهم هنا باعتباره مساراً تدريجياً نحو مزيد من التقارب مع المعايير الدولية كما أن قيمة الارتباط المرتفعة توضح أن هذه الفكرة تلقى قبولا قويا، ما يمنحها وزناً كبيراً في تفسير موقف العينة.
- بالنسبة للسؤال 4: هذه من أقوى القيم في الجدول، وهي تعكس إدراكاً واسعاً بأن البيئة المحاسبية الجزائرية ما زالت تحتاج إلى وقت وجهد حتى تصل إلى درجة التوافق الكامل. وبالتالي، فالعينة لا ترى المشكلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS نفسها، بل في جاهزية البيئة المحلية من

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

حيث التنظيم والتكوين والتطبيق. وقوة هذا الارتباط تجعل العبارة مؤشراً مهماً على أن التأخر النسبي في التوافق الكامل يُنظر إليه كواقع موضوعي وليس مجرد انطباع عابر.

– بالنسبة للسؤال 5: توضح هذه النتيجة أن العينة تربط بين الصعوبة في التوافق وبين الإطار القانوني والتنظيمي المحلي، وهذا مهم لأنه يعني أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS لا يتوقف فقط على الجانب الفني، بل يتأثر أيضاً بمدى مرونة القوانين وقدرتها على إستيعاب التحول. ومن ثم، فإن قوة الإرتباط هنا تعكس وعياً بأن التشريع يمثل عنصراً حاسماً في نجاح أو تعثر المواءمة بين النظامين.

– بالنسبة للسؤال 6: هذه العبارة حصلت على واحدة من أعلى قيم الإرتباط، وهو ما يعني أن أفراد العينة يدركون أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ليست بسيطة من حيث البناء والمحتوى، وأن هذا التعقيد يجعل التوافق الكامل معها أمراً صعباً. بعبارة أخرى، فالمشكلة هنا ليست في رفض التطبيق، بل في الطبيعة التفصيلية والدقيقة للمعايير الدولية نفسها. لذلك، تعكس النتيجة رؤية واقعية ترى أن التوافق الكامل قد يكون هدفاً صعب المنال، خاصة إذا لم تدعم المؤسسات بالوسائل الكافية من أجل هذا الإنتقال أو التبني.

– بالنسبة للسؤال 7: هنا نلاحظ أن القيمة أقل من العبارات السابقة، لكنها ما تزال دالة، وهذا يشير إلى أن العينة تميل إلى قبول وجود درجة من التشابه أو التقارب بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، لكن هذا التقارب ليس بالقوة نفسها التي ظهرت في بقية العبارات لذلك يمكن فهم هذه النتيجة على أنها تعبير عن موقف أكثر تحفظاً أي وجود تطابق نسبي، لكنه ليس تطابقاً عميقاً أو كاملاً.

– بالنسبة للسؤال 8: توضح هذه العبارة أن العينة ترى أن تحسين التطبيق لا يتحقق فقط من خلال تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، بل من خلال تكييفه بشكل أدق مع واقع النظام المحاسبي المالي SCF والبيئة الجزائرية. وهذا يعكس فهماً عملياً مفاده أن الجودة لا تأتي من النقل المباشر، بل من المواءمة الذكية التي تحفظ جوهر المعيار وتجعله قابلاً للتطبيق بفعالية، كما أن القيمة المتوسطة نسبياً للإرتباط تدل على أن الفكرة مقبولة، لكنها ليست بنفس الإجماع القوي الذي نراه في العبارات ذات الإرتباط الأعلى.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

بوجه عام، تكشف العبارات الثماني عن إتجاهين متلازمين: الأول أن هناك إقتناعا قويا بأن النظام المحاسبي الملاي SCF لا يطابق IFRS تطابقا كاملا، وأن البيئة القانونية والمؤسسية الجزائرية ما زالت تحتاج إلى تهيئة أوسع. والثاني أن هذا لا يعني رفض المعايير الدولية، بل يعني أن التبني الناجح يمر عبر التكيف، والمواءمة، والإصلاح وبالتالي، فالعينة تبدو أقرب إلى منطق "التقارب المنظم" من منطق "النسخ الكامل".

الفرع الثالث: إختبار فرضية المحور الثاني.

بعد تحليل عبارات أبعاد المحور الثاني، يستلزم بعد ذلك إختبار الفرضية الموضوعية للدراسة للمحور الثاني، وسيتم الإستعانة بإختبار (ت) لعينة واحد (One-Sample T Test) لمقارنة متوسط مجموعة واحدة بمتوسط معلوم.

– إختبار الفرضية الثانية H02:

" يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF جزئيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS "

الجدول رقم 17: نتائج إختبار الفرضية الثانية.						
قيمة الإختبار = One-Sample T Test						المتغير
مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
<0.01	8.499	16	6.021	27.588	17	الدرجات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

من الجدول أعلاه يتضح أن: عدد أفراد العينة يساوي 17، ومتوسط العينة بلغ (27.588) والإنحراف المعياري (6.021)، ولبيان دلالة الفرق بين متوسط العينة والمتوسط المعلوم (03) تم إستخدام إختبار (ت) لعينة واحدة (One-Sample T Test).

وأن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (8.499)، عند مستوى الدلالة ($\text{sig} \leq 0.05$)، وهي أكبر من قيمة الجدولية والتي بلغت قيمتها (2.110)، ما يعني وجود فرق دال إحصائيا عند مستوى ($\text{sig} \leq 0.05$) بين المتوسطين، وهو ما يعني صحة الفرضية H02.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

المطلب الثالث: عرض وتحليل النتائج مع إختبار فرضية المحور الثالث.

تم التركيز على عرض نتائج المحور الثالث، تحديث النظام المحاسبي المالي SCF على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وبيان صحة فرضيته وإثباته ما تم التوصل إليه من معلومات حول المحور.

الفرع الأول: إختبار الإتساق الداخلي للمحور الثالث.

تم استخدام نتائج إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للتأكد من الإتساق الداخلي للمحور

الثالث:

الجدول رقم 18: إختبار إرتباط بيرسون (person correlation) للمحور الثالث.

الرقم	العبارات	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	النظام المحاسبي المالي SCF غير كامل ويفتقد للتحديث مع معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر لجعله متطابق.	0.828**	<0.01
2	يجب تحديث النظام المحاسبي المالي SCF دوريا من أجل الوصول إلى توافق شبه كلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS ومواكبة تطوراتها.	0.699**	<0.01
3	يواجه النظام المحاسبي المالي SCF صعوبة في التحديث ليتلائم مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.769**	<0.01
4	بيئة الجزائر المنغلقة سبب في عدم التبنى الكامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.826**	<0.01
5	إسقاط معايير الإبلاغ المالي IFRS غير المعتمدة على النظام المحاسبي المالي SCF يواجه عوائق كبيرة مثل التكاليف والتدريب في الشركات الجزائرية.	0.948**	<0.01
6	صعوبات وتحديثات معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب في عدم إسقاطها مباشرة في النظام المحاسبي المالي SCF.	0.765**	<0.01
7	الجزائر تضيع فرص تحسين وتطوير للبيئة المحاسبية إذا لم تسع لتكييف النظام المحاسبي المالي SCF أكثر مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	0.743**	<0.01
8	عدم توفر إطارات وأصحاب خبرة وقلة المعرفة في معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب لعدم تبنيها بالشكل الكامل.	0.905**	<0.01

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

تشير قيم معاملات الارتباط المقدمة إلى مستوى جيد جدا من الإتساق الداخلي لعبارات هذا المحور، وبما أن قيمة الارتباط التي تتحصر بين [0-1] وهي بين [0.699-0.948] فإن هذا الارتباط هو إرتباط طردي تتحدد قوته بين مختلف المتغيرات بأنه إرتباط طردي قوي، وبالتالي يمكن القول إن فقرات المحور مترابطة فيما بينها ومع المحور إجمالاً.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير عبارات المحور الثالث.

يهدف هذا الفرع إلى التعرف على تحديث النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، والجدول يوضح قائمة الأسئلة المطروحة والنتائج المتحصل عليها من متوسط حساب للإجابات وإنحرافها المعياري.

الجدول رقم 19: تحليل عبارات المحور الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	رتبة السؤال
1	النظام المحاسبي المالي SCF غير كامل ويفتقد للتحديث مع معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر لجعله متطابق.	3.294	1.160	محايد	8
2	يجب تحديث النظام المحاسبي المالي SCF دوريا من أجل الوصول إلى توافق شبه كلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS ومواكبة تطوراتها.	4.000	0.866	موافق	1
3	يواجه النظام المحاسبي المالي SCF صعوبة في التحديث ليتلائم مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	3.470	1.179	موافق	7
4	بيئة الجزائر المنغلقة سبب في عدم التبني الكامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.	3.824	1.131	موافق	3
5	إسقاط معايير الإبلاغ المالي IFRS غير المعتمدة على النظام المحاسبي المالي SCF يواجه عوائق كبيرة مثل التكاليف والتدريب في الشركات الجزائرية.	3.706	1.047	موافق	4
6	صعوبات وتحديات معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب في عدم إسقاطها مباشرة في النظام المحاسبي المالي SCF.	3.706	1.047	موافق	5

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

2	موافق	0.993	3.882	الجزائر تضيع فرص تحسين وتطوير للبيئة المحاسبية إذا لم تسع لتكييف النظام المحاسبي المالي SCF أكثر مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	7
6	موافق	0.996	3.647	عدم توفر إطارات وأصحاب خبرة وقلة المعرفة في معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب لعدم تبنيها بالشكل الكامل.	8
/	موافق	3.763	28.118	المحور ككل	
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).					

بالإعتماد على نتائج الجدول السابق رقم 19: الإتجاه العام لإجابات هذا المحور كان (موافق)، حيث نرى أن آراء عينة الدراسة أن النظام المحاسبي المالي SCF يحتاج تحديث مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، حيث كان المتوسط الحسابي (28.118) وهذه القيمة تنتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (موافق)، أما الانحراف المعياري (3.763) فهو يدل على وجود تباين طفيف بين الإجابات.

– بالنسبة للسؤال 1: تشير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة لم يصلوا إلى درجة اتفاق قوية حول هذه العبارة، إذ جاء المتوسط ضمن المجال المحايد، وهذا يعني أن المبحوثين منقسمون نسبيا بين من يرى أن النظام المحاسبي المالي SCF ما يزال يفتقد إلى تحديثات كافية، ومن يعتقد أن الوضع ليس بهذا الضعف أو النقص، كما أن الانحراف المعياري المرتفع نسبيا يؤكد وجود تباين واضح في وجهات النظر، وهو ما يجعل هذه العبارة من أقل العبارات تجانسا داخل المحور.

– بالنسبة للسؤال 2: تعكس هذه العبارة إتفاقا واضحا بين أفراد العينة على أن التطوير المحاسبي لا ينبغي أن يكون مرحليا أو محدودا، بل يجب أن يكون دوريا ومستمرًا. فالمبحوثون يرون أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS متجددة، وبالتالي فإن الوصول إلى مستوى جيد من التوافق معها يقتضي مراجعة وتحديث النظام المحاسبي المالي SCF بشكل منتظم. كما أن حصول هذه العبارة على الرتبة الأولى داخل المحور يبرز أهميتها في نظر العينة، ويؤكد أن التحديث الدوري يُنظر إليه كشرط أساسي للتقارب مع المعايير الدولية.

– بالنسبة للسؤال 3: توضح هذه النتيجة أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على وجود صعوبات فعلية تواجه تحديث النظام المحاسبي المالي SCF، غير أن إرتفاع الانحراف المعياري يكشف أن هذه الصعوبات ليست محل إجماع كامل، بل تختلف درجة الإحساس بها من مشارك إلى آخر. وبمعنى

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

عملي، فإن البعض يرى أن التحديث معقد ومليء بالتحديات، في حين قد يعتقد آخرون أن المشكلة تكمن في التطبيق أكثر من كونها في النظام نفسه.

– بالنسبة للسؤال 4: نقيده هذه العبارة بأن العينة تميل إلى الإعتقاد بأن طبيعة البيئة الإقتصادية والتنظيمية في الجزائر تؤثر في مستوى تبني المعايير الدولية، ويفهم من ذلك أن الإفتتاح المحدود على الممارسات والأسواق الدولية قد يقلل من سرعة التكيف مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS أو من الحافز نحو إتمادها الكامل، ورغم أن الإتجاه العام هو الموافقة فإن درجة التثنت المرتفعة نسبيا توحى بأن هذا العامل لا ينظر إليه بنفس القوة من جميع أفراد العينة.

– بالنسبة للسؤال 5: تظهر هذه النتيجة أن المبحوثين يقرون بوجود عوائق عملية ومادية تحول دون إدراج بعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في بيئة النظام المحاسبي المالي SCF، ويبدو أن أهم هذه العوائق، من وجهة نظرهم، تتمثل في التكاليف المرتبطة بالتطبيق، ومتطلبات التدريب، ومدى إستعداد الشركات الجزائرية لتحمل هذا الإنتقال، وهذا يعكس فهما واقعيًا لمسألة التبني، لأن الإنتقال إلى المعايير الدولية لا يحتاج فقط إلى قرار تنظيمي، بل إلى إمكانيات بشرية ومادية أيضا.

– بالنسبة للسؤال 6: تشير هذه العبارة إلى أن أفراد العينة يربطون بين صعوبة التبني وبين الطبيعة المتطورة والمعقدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS نفسها. فالمشكلة هنا لا ترتبط فقط بقدرات النظام المحلي، بل أيضا بكون المعايير الدولية كثيرة التحديث وتحتاج إلى متابعة دقيقة وإستيعاب مستمر، ومن ثم، فإن التبني المباشر قد يبدو صعبا أو غير عملي إذا لم يسبقه إعداد تدريجي يسمح بفهم هذه التحديثات وتكييفها.

– بالنسبة للسؤال 7: تعكس هذه النتيجة قناعة شبه واضحة لدى أفراد العينة بأن عدم السعي إلى مواءمة النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS قد يؤدي إلى ضياع فرص مهمة لتطوير البيئة المحاسبية الجزائرية، وهذا يعني أن المبحوثين ينظرون إلى المعايير الدولية ليس فقط كإلتزام مهني، بل كفرصة للتحديث وتحسين جودة الممارسة المحاسبية محليا، كما أن هذه العبارة جاءت في المرتبة الثانية، وهو ما يدل على أنها من أكثر الأفكار التي حظيت بالقبول داخل هذا المحور.

– بالنسبة للسؤال 8: تظهر هذه النتيجة أن أفراد العينة يميلون إلى الموافقة على أن نقص الكفاءات والخبرة المهنية يعد من الأسباب المؤثرة في ضعف التبني الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

IFRS، ويعني ذلك أن نجاح تطبيق المعايير الدولية لا يعتمد فقط على وجود النصوص أو الرغبة في الإصلاح، بل يحتاج أيضا إلى موارد بشرية متمكنة وقادرة على الفهم والتطبيق. كما أن هذا التفسير يكشف أهمية التكوين والتأهيل المهني كشرط أساسي لأي إنتقال محاسبي ناجح.

يتضح من نتائج تحليل العبارات الثماني أن أفراد العينة يميلون عموما إلى الموافقة على وجود مجموعة صعوبات وعوائق تحول بين النظام الجزائري والمعايير الدولية، حيث تمثلت هذه العوامل في الحاجة إلى التحديث الدوري، وصعوبة التحيين، وخصوصية البيئة الجزائرية، كما تظهر النتائج أن أهم ما أكد عليه أفراد العينة هو ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي بشكل مستمر من أجل تحقيق توافق أكبر.

الفرع الثالث: إختبار فرضية المحور الثالث.

بعد تحليل عبارات أبعاد المحور الثالث، يستلزم بعد ذلك إختبار الفرضية الموضوعية للدراسة للمحور الثالث، وسيتم الإستعانة بإختبار (ت) لعينة واحد (One-Sample T Test) لمقارنة متوسط مجموعة واحدة بمتوسط معلوم.

– إختبار الفرضية الثالثة H03:

" هناك قصور في تحديث النظام المحاسبي المالي SCF بإسقاطه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. "

الجدول رقم 20: نتائج إختبار الفرضية الثالثة.						
قيمة الإختبار = One-Sample T Test						المتغير
مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة	درجة الحرية	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
<0.01	7.244	16	3.763	28.118	17	الدرجات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (spss v.27).

من الجدول أعلاه يتضح أن: عدد أفراد العينة يساوي 17، ومتوسط العينة بلغ (28.118) والإنحراف المعياري (3.763)، ولبيان دلالة الفرق بين متوسط العينة والمتوسط المعلوم (03) تم إستخدام إختبار (ت) لعينة واحدة (One-Sample T Test).

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة

وأن قيمة (ت) المحسوبة بلغت (7.244)، عند مستوى الدلالة ($\text{sig} \leq 0.05$)، وهي أكبر من قيمة الجدولية والتي بلغت قيمتها (2.110)، ما يعني وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى ($\text{sig} \leq 0.05$) بين المتوسطين، وهو ما يعني صحة الفرضية H03.

خلاصة الفصل.

خلص هذا الفصل إلى تقديم صورة ميدانية متكاملة عن مدى تجاوب النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من خلال استطلاع آراء عينة متخصصة من مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة الإسمنت تبسة ومصنع الإسمنت الماء الأبيض والوحدة التجارية تبسة، وقد جاء بناء هذا الفصل متسلسلا ومتماسكا إذ انطلق من التعريف بالمؤسسة وسياقها المؤسسي، مروراً بضبط الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وصولاً إلى التحليل الإحصائي الدقيق.

تبين أن مؤسسة الإسمنت تبسة تمثل كياناً إقتصادياً عمومياً ذا بنية تنظيمية واضحة المعالم، ويتوفر على موارد بشرية ومادية معتبرة تجعله قادراً على إحتضان ممارسات محاسبية منتظمة. غير أن طبيعة هذا الكيان، بوصفه مؤسسة صناعية تعمل ضمن بيئة إقتصادية جزائرية ذات خصوصية تشريعية وهيكلية، يجعل مسألة تكييف أنظمتها المالية مع المعايير الدولية أمراً يستلزم تدرجاً وتأنياً، لا إقتباساً مباشراً.

أما بالنسبة للمنهجية الميدانية، فقد تم التأكد أن الإستبيان الموزع على الموظفين من مصلحة المالية والمحاسبة قد إستوفى شروط الصدق والثبات بشكل مقبول علمياً، إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ الكلي (0.904)، فيما بلغ معامل الصدق الكلي (0.951)، وهي مؤشرات تضيء على نتائج الدراسة موثوقة إحصائية عالية. كما أثبت إختبار شابيرو-ويلك أن بيانات المحاور الثلاثة تخضع للتوزيع الطبيعي مما زاد من تناسق بيانات الإستبانة.

وفيما يخص النتائج التحليلية، فقد أجمعت إستجابات أفراد العينة على جملة من الحقائق الجوهرية يمكن أبرزها أنها أكدت النتائج أن النظام المحاسبي المالي SCF قد تضمن في صيغته الراهنة تبنياً ضمنياً لجانب من المعايير الدولية وهو ما جاء إنعكاساً لمسار الإصلاح المحاسبي الذي شرعت فيه الجزائر منذ سنة 2010 وهو ما يتمثل في النظرة المستقبلية للمحاسبة في الجزائر، كما كشفت نتائج المحور الثاني أن العلاقة النظام الجزائري والمعايير الدولية تتسم بالتوافق الجزئي المشروط، أي أن أي تقارب بين النظامين لا يتحقق إلا بما ينسجم مع البيئة الإقتصادية والقانونية الجزائرية. وقد أبدى أفراد العينة وعياً نقدياً بهذه المسألة، إذ ميزوا بوضوح بين مفهوم المواءمة الذكية والنسخ الحرفي، مقرين بأن التوافق الكلي يظل هدفاً بعيد المنال في ظل التحديات الراهنة، وفيما يخص التحديث، جاءت النتائج لتثبت أن هناك قصوراً حقيقياً في تحديث النظام الجزائري وأن أبرز العوائق التي تحول دون ذلك تتمثل في محدودية الكفاءات المهنية المتخصصة، صعوبتها وكذا التطورات الدورية لها مما جعل التوافق التام معها هدف الجزائر الأسمى.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

تندرج هذه الدراسة ضمن الإطار التحليلي لقضايا المحاسبية المعاصرة في الجزائر، حيث تهدف إلى إستقصاء طبيعة الأثر بين النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، من خلال تبني مقاربة منهجية تجمع بين التحليل النظري والتطبيق الميداني، بما يسمح بتقديم رؤية شمولية حول مدى التقارب أو التباين بين المرجعيتين.

يعتبر عرض الإطار المرجعي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، من خلال تتبع نشأتها التاريخية ومراحل تطورها، إضافة إلى إبراز الدور المحوري للهيئات المنظمة لها، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومؤسسة IFRS Foundation، وقد أظهر التحليل أن هذه المعايير تستند إلى إطار مفاهيمي متكامل يرتكز على مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية، من أبرزها الملاءمة (Relevance)، والتمثيل الصادق (Faithful Representation)، والقابلية للمقارنة (Comparability)، وهو ما عزز مكانتها كمرجعية محاسبية دولية معتمدة في عدد كبير من الدول يفوق 140 دولة، كما تناول الفصل ذاته النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بديلا عن المخطط المحاسبي الوطني، حيث تم توضيح أن الجزائر لم تعتمد تطبيق المعايير الدولية بشكل حرفي، بل اتجهت نحو تطوير نظام محاسبي وطني مستلهم من IFRS، مع تكييفه بما يتلاءم مع البيئة التشريعية والاقتصادية المحلية، بما يعكس توجهًا نحو التوافق دون التفريط في الخصوصية الوطنية.

خصص للدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى مؤسسة الإسمنت تبسة، بما في ذلك مصنع الإسمنت الماء الأبيض والوحدة التجارية التابعة له، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز بهيكل تنظيمي واضح وقدرات إنتاجية معتبرة. وقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات، حيث وُجه إلى عينة عشوائية بسيطة مكونة من 17 موظفًا ينتمون إلى مصلحة المالية والمحاسبة، وقد أظهرت اختبارات الصدق والثبات جودة الأداة المستخدمة، إذ بلغ معامل الثبات وفق معامل ألفا كرونباخ (0.904)، في حين سجل معامل الصدق قيمة (0.951)، وهو ما يعكس مستوى عالٍ من الموثوقية الإحصائية. كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS الإصدار 27، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، من بينها المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار (T) لعينة واحدة. إضافة إلى ذلك، تم التأكد من تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال اختبار شايبرو-ويلك، والذي أثبت أن بيانات محاور الدراسة الثلاثة تتبع التوزيع الطبيعي.

الخاتمة العامة.

1- إختبار الفرضيات: من خلال معالجة الموضوع ومعرفة أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النظام المحاسبي المالي، تم التوصل إلى إثبات صحة الفرضيات من عدمه تلك المطروحة في المقدمة، والتي بنيت على أساسها دراستنا، وهو ما سيتم توضيحه في الآتي:

– **الفرضية الأولى:** شملت الإصلاحات المحاسبية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي SCF على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

نعم تعتبر هذه الفرضية صحيحة، كون أن النظام المحاسبي المالي SCF يعتبر بمثابة الإصلاح المحاسبي الذي إعتدته الجزائر بعد المخطط المحاسبي الوطني PCN، وهو محاكاة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في عدة جوانب بما تسمح به البيئة المحاسبية الجزائرية إلا أنه لا يعتبر بمثابة نسخة طبق الأصل عنها.

– **الفرضية الثانية:** يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF جزئيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي SCF يتوافق جزئيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بما يتناسب مع واقع المحاسبة في الجزائر من حيث التأهيل العلمي والعملي والخطط المستقبلية نحو التطوير ومواكبة التحديثات المستمرة لها أي يمكن أن نطلق عليها مصطلح "التوافق المشروط".

– **الفرضية الثالثة:** هناك قصور في تحديث النظام المحاسبي المالي SCF بإسقاطه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

تتجلى حقيقة جوهرية مفادها أن النظام المحاسبي المالي SCF يواجه قصورا حادا في مسار التحديث وهو بمثابة الرأي الأرجح لفئة المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر ليتماشى ويتواءم مع التحديثات المستمرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وهي أكبر مشكلة يواجهها النظام كونه لا يزال يعمل بمعايير قد تكون أُنْتُبِدِلت أو حذفت بالكامل.

2- نتائج الدراسة: من خلال ما تطرقنا إليه سابقا في الجانب النظري والتطبيقي والإجابة عن الإشكالية وتقييم الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها الآتي:

الخاتمة العامة.

- رغم أن نصوص النظام المحاسبي المالي SCF جاءت بالعديد من القضايا التي لم يتناولها المخطط المحاسبي الوطني، ما ساعد على تحقيق تطور نوعي في الممارسات المحاسبية للمؤسسات إلا أنه لم يرقى بعد إلى مستوى جودة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
 - يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF نسخة مبسطة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS حيث أن التشابه كان في بعض الأمور إلا أن الإختلاف كان في معظمها، حتى الأمور التي تشابه فيها لم تصل إلى حد الشرح الكافي والتفصيل فيها.
 - يكمن الأثر الإيجابي في تحديث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS المستمر على النظام المحاسبي المالي SCF في التغييرات الخاصة بإعدادها حسب معطيات تناسب البيئة التنظيمية، أما بالنسبة للأثر السلبي لها فهو يكمن في البداية من خضوع عملية التحديث لضغط بعض الأطراف وصولاً إلى الطريقة المعتمدة لتبني هذه المعايير.
 - تبرز الدراسة أن نجاح تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يظل مشروطاً ومقروناً بتوافر بنية محاسبية قوية، وبيئة تشريعية ملائمة وكفاءات بشرية مؤهلة وإرادة إصلاحية مستدامة.
 - رغم مرور كل هذا الوقت عن تبني الجزائر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS إلا أنها ما زالت لا تملك القدرة على تطبيق هذه المعايير بشكل فعلي، كما أن بيئتها المحاسبية لا تتماشى مع متطلبات هذه المعايير.
- 3- الإقتراحات:** وبغرض إعطاء دراستنا طابع أكثر جدية وكفاءة أكبر، تم طرح الإقتراحات التالية:
- يجب أن يكون هناك تدريب وتطوير مستمر للمحاسبين والمدققين في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS سواء ببرامج تعليمية، حضور ندوات وإجتماعات، دورات تكوينية، لمواكبة التطورات الحادثة والإنتفاخ على البيئة العالمية.
 - السعي الحقيقي نحو التغيير وعدم التواني ومحاولة مواجهة الصعوبات مثل المقاومة الداخلية للتغيير، صعوبة فهم المعايير الدولية لكثرة تعقيدها، التكاليف العالية التي تتجر عن هذا التبنى والبحث عن الكفاءات الحقيقية في هذا المجال.
 - العمل على تكييف التعليم المحاسبي مع مستجدات البيئة المحاسبية في الجزائر من خلال تبني معايير التعليم المحاسبية الدولية.

الخاتمة العامة.

- يجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات والإصلاحات التي تضمن التطبيق الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مستقبلا، وبالتالي تحقيق قفزة نوعية فيما يخص الممارسات المحاسبية.
- 4- آفاق الدراسة:** من خلال دراسة الموضوع تبين لنا أن هناك أمور أولى دراستها ومن الممكن أن تكون محط إهتمام للباحثين المستقبليين، نبرز أهم هذه الإشكاليات في النقاط التالية:
- دراسة مقارنة لإعداد القوائم المالية بغرض الإستثمار الأجنبي بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- دراسة تحليلية لكيفية تحيين النظام المحاسبي المالي SCF ليتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- دراسة تحليلية لإنشاء معايير محلية جزائرية تتطابق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

قائمة المراجع

➤ المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

– شنوف، شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواد، الجزائر، 2008.

2- المجالات:

- وثام حمداوي، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 1، جامعة بسكرة، 2020.
- سبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 34، جامعة المسيلة، 2016.
- بلقاسم بن خليفة، عبد الحميد برحومة، مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، 2014.
- عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتتمة الإقتصادية، العدد 1، جامعة بسكرة، 2014.
- عقاري مصطفى، تخونني أمال، النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية IFRS (2010-2016)، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 12، جامعة باتنة، 2017.
- حسين زادل، رشيد سفاحو، نحو التبنّي الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر -دراسة ميدانية-، مخبر الإقتصاد الرقمي، المجلد 15، العدد 2، جامعة خميس مليانة (الجزائر).
- قمان عمر، إليمي شهاب، هيكلية المنظمات المهنية المتعلقة بالمراجعة وأثرها في ترقية المراقبة والإشراف على تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 2، العدد 1، جامعة الجلفة، 2011.
- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009.

قائمة المراجع.

- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 3، جامعة تيسمسيلت، 2018.
- شنايت بلال، حبيش علي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (دراسة مقارنة)، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة البويرة، 2022
- 3- الملتقيات والمؤتمرات:
- عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب المعيار المحاسبي الدولي 32 و39 وحول الصنف 1 و5، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2011.
- 4- المذكرات والأطروحات:
- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.
- 5- القوانين والمراسيم:
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 م.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادر في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموافق ل 28 ماي 2008 م.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، نفس المرجع.
- المرجع نفسه.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق.
- المرجع نفسه.

قائمة المراجع.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، مرجع سابق.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، مرجع سابق.

– نفس المرجع.

– نفس المرجع.

➤ المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

- Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting: IFRS Edition**, Wiley, chapter 2, USA, 2014.

2. المواقع الإلكترونية:

- CFI team, **Key IFRS standards compared to US GAAP and other accounting standards**, at URL: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/what-are-ifrs-standards>, 26/01/2026, 15:03.
- Ball, Ray, **International Financial Reporting Standards (IFRS)**, at URL: <https://www.ebsco.com/research-starters/business-and-management/international-financial-reporting-standards-ifrs>, 26/01/2026, 15:24.
- CFA Institute, **IFRS: international financial reporting standards**, at URL: <https://rpc.cfainstitute.org/policy/positions/international-finance-reporting-stds>, 28/01/2026, 18:51.
- Park, **Navigating the Complexities of International Financial Reporting Standards**, at URL: <https://www.park.edu/blog/navigating-international-financial-reporting-standards/>, 01/02/2026, 18:51.
- Esgthereport, **What is the Importance of IFRS in Accounting**, at URL: <https://esgthereport.com/what-is-the-importance-of-ifrs-in-accounting/>, 29/01/2026, 20:51.
- Euromatech, **What is IFRS and Why It Matters in Global Accounting Practices**, at URL: <https://www.euromatech.com/articles/what-is-ifrs-and-why-it-matters-in-global-accounting-practices/>, 30/01/2026, 13:02.
- Anant Bengani, **Comprehensive Summary about Key Strategic Objectives of IFRS**, at URL: <https://www.zelleducation.com/blog/7-objectives-of-ifrs/>, 31/01/2026, 18:25.
- IFRS Foundation, **About the International Accounting Standards Board (IASB)**, at URL: <https://www.ifrs.org/groups/international-accounting-standards-board/>, 3/02/2026, 09:02.
- Syed Zaidi, Veronica Paz, **THE IMPACT OF IFRS ADOPTION**, at URL: <https://www.scholarworks.calstate.edu/downloads/xp68kg70j>, 4/02/2026, 10:50.

قائمة المراجع.

- Digital defynd, **20 pros & cons of IFRS (2026)**, at URL: <https://digitaldefynd.com/IQ/pros-cons-of-ifs/>, 4/02/2022, 12:55.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق.

الملحق رقم 01: قائمة الأساتذة المحكمين

الملحق رقم: قائمة الأساتذة المحكمين

قائمة الأساتذة المحكمين

العدد	الاسم اللقب	الرتبة العلمية	القسم	الامضاء
01	د. نزار رباب	أستاذ محاضر ب -	علوم طبية وطب عامية	
02	د. جاليلة مروة	أستاذة محاضرة ب	علوم المالية والمحاسبة	
03	مهاجر محي الدين	أستاذ محاضر أ -	علوم مالية و محاسبة	
04	د. مضر عبد العال	أستاذ محاضر - ب -	علوم مالية و محاسبة	

الملحق رقم 02: الإستبانة

الإستبانة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة



الأستاذة المحترمين ... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالب: زمولي شعيب، بإعداد مذكرة تخرج ماستر تخصص محاسبة ومالية بعنوان:

"أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF -دراسة حالة مؤسسة الإسمنت تبسة-".

وقد قام الطالب بتصميم هذا الإستبيان يحتوي على المحاور المراد دراستها، والمرجو من سيادتكم التكرم بتحكيم هذه المحاور وفق الإشكالية والفرضيات الموضوعية.

• إشكالية الدراسة:

" ما أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF ؟ "

• فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: شملت الإصلاحات المحاسبية من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي SCF على تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.
- الفرضية الثانية: يتوافق النظام المحاسبي المالي SCF كليا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
- الفرضية الثالثة: هناك قصور في تحديث النظام المحاسبي المالي SCF بإسقاطه على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

بيانات الأستاذ المحكم:

الإسم واللقب:

الرتبة العلمية: التخصص:

الإستبانة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة



السادة المحترمين ...

إطارات المحاسبة بمؤسسة الإسمنت تبسة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا مشاركتكم في هذا الإستبيان البحثي الذي يعد جزءا أساسيا من مذكرة ماستر تخصص محاسبة بعنوان:
"أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي المالي SCF - دراسة حالة
مصنع الإسمنت الماء الأبيض-".

أهمية مشاركتكم:

إجاباتكم القيمة ستثري البحث العلمي في مجال المحاسبة المالية، وتساهم كتوصيات عملية لتحديث SCF،
مما يعزز ويدعم إنفتاح الإقتصاد الجزائري عالميا.

ضمانات السرية:

جميع البيانات سرية تماما ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، لا تسجل الهوية الشخصية وتحفظ
الإجابات بشكل مجهول، مدة الإستبيان: 15-10 دقيقة فقط.

تعليمات الإجابة:

سوف تجدون أمام كل عبارة خمسة إختيارات، إختار بديل واحد فقط يتوافق مع وجهة نظرك.

قائمة الملاحق.

الإستبانة

نشكركم مقدما على مشاركتكم القيمة والتمينة، مع خالص التحية والتقدير.

الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة الصحيحة.

المحور الأول: المعلومات الشخصية والمهنية

الجنس:

ذكر أنثى

العمر:

أقل من 30 سنة من 30 إلى 40 سنة
 من 41 إلى 50 سنة فوق 50 سنة

المؤهل العلمي:

تقني سامي أو شهادة مهنية ليسانس ماستر
 دراسات عليا (دكتوراه ماجستير)

الصفة الوظيفية

رئيس فرع إطار محاسبي مساعد محاسب وكيل إدخال بيانات

سنوات الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات من 5 إلى 15 سنوات فوق 15 سنة

الاستبانة

المحور الثاني: تبني النظام المحاسبي المالي SCF لمعايير الإبلاغ المالي IFRS

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارات
					(1) تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS يساهم في تطوير النظام المحاسبي المالي SCF وجعله أكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي.
					(2) تبني معايير الإبلاغ المالي IFRS قائم على تقبل البيئة المحاسبية الجزائرية لذلك.
					(3) تسعى الجزائر جاهدة من أجل تحسين وإصلاح النظام المحاسبي المالي SCF ليقماشى ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.
					(4) تحتاج البيئة المحاسبية الجزائرية إلى إصلاحات وتحسينات مستمرة لتتطابق وتتواءم مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.
					(5) اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي IFRS من أجل تسهيل التعاون بين المؤسسات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.
					(6) الاعتماد على معايير الإبلاغ المالي IFRS لا يؤثر على القوانين والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF.
					(7) كلما تبني النظام المحاسبي المالي SCF معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر أدى ذلك لتصعيب وعرقلة الأمور على المؤسسات الجزائرية.
					(8) السعي نحو تطوير المنظومة المحاسبية والإنفتاح العالمي سبب في محاولة الوصول لتبني شامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.

الإستبانة

المحور الثالث: توافق معايير الإبلاغ المالي IFRS مع النظام المحاسبي المالي SCF

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	العبارات
					1) النظام المحاسبي المالي SCF نسخة غير متوافقة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.
					2) النظام المحاسبي المالي SCF لا يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي IFRS إلا بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.
					3) التوافق الكلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF هدف تسعى الجزائر للوصول إليه.
					4) البيئة المحاسبية الجزائرية غير مستعدة بعد لتتوافق كليا مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.
					5) القوانين والتشريعات الجزائرية تحد من التوافق والتبني الكامل عند تبني معيار من معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.
					6) تعقيد وتفصيل معايير الإبلاغ المالي IFRS صعب على النظام المحاسبي المالي SCF أن يتوافق تماما مع كل معيار.
					7) النظام المحاسبي المالي SCF يتطابق بنسبة جيدة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.
					8) تكييف أكثر لمعايير الإبلاغ المالي IFRS يرفع من جودة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

قائمة الملاحق.

الإستبانة

المحور الرابع: تحديث النظام المحاسبي المالي SCF على معايير الإبلاغ المالي IFRS

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
(1) النظام المحاسبي المالي SCF غير كامل ويفتقد للتحديث مع معايير الإبلاغ المالي IFRS أكثر لجعله متطابق.					
(2) يجب تحديث النظام المحاسبي المالي SCF دوريا من أجل الوصول إلى توافق شبه كلي مع معايير الإبلاغ المالي IFRS ومواكبة تطوراتها.					
(3) يواجه النظام المحاسبي المالي SCF صعوبة في التحديث ليتلائم مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.					
(4) بيئة الجزائر المنغلقة سبب في عدم التبني الكامل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS.					
(5) إسقاط معايير الإبلاغ المالي IFRS غير المعتمدة على النظام المحاسبي المالي SCF يواجه عوائق كبيرة مثل التكاليف والتدريب في الشركات الجزائرية.					
(6) صعوبات وتحديثات معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب في عدم إسقاطها مباشرة في النظام المحاسبي المالي SCF.					
(7) الجزائر تضع فرص تحسين وتطوير للبيئة المحاسبية إذا لم تسع لتكييف النظام المحاسبي المالي SCF أكثر مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.					
(8) عدم توفر إطارات وأصحاب خبرة وقلة المعرفة في معايير الإبلاغ المالي IFRS سبب لعدم تبنيها بالشكل الكامل.					

قائمة الملاحق.

الملحق رقم 03: نتائج برنامج SPSS v.27 (البيانات الشخصية).

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	9	52,9	52,9	52,9
	أنثى	8	47,1	47,1	100,0
Total		17	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30	1	5,9	5,9	5,9
	من 30 إلى 40	11	64,7	64,7	70,6
	من 41 إلى 50	3	17,6	17,6	88,2
	فوق 50	2	11,8	11,8	100,0
	Total	17	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نظري سامي أو نهاده مهديه	2	11,8	11,8	11,8
	إسنادس	7	41,2	41,2	52,9
	ماستر	7	41,2	41,2	94,1
	دراسات عليا (دكتوراه ماجستير)	1	5,9	5,9	100,0
	Total	17	100,0	100,0	

الصفة_الوظيفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	وكيل إدخال بيانات	2	11,8	11,8	11,8
	مساعد محاسب	3	17,6	17,6	29,4
	إطار محاسب	6	35,3	35,3	64,7
	رئيس فرع	6	35,3	35,3	100,0
	Total	17	100,0	100,0	

سنوات_الخبرة_المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5	2	11,8	11,8	11,8
	من 5 إلى 15	11	64,7	64,7	76,5
	فوق 15	4	23,5	23,5	100,0
	Total	17	100,0	100,0	

الملحق رقم 04: نتائج برنامج SPSS v.27 (معامل ألفا كرونباخ وإختبار التوزيع الطبيعي).

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	17	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	17	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,900	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	17	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	17	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,904	24

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	17	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	17	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Cronbach's Alpha	N of Items
,805	8

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	17	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	17	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,943	8

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الدرجة_الكليه_للمحور_الثاني	,257	17	,004	,925	17	,176
الدرجة_الكليه_للمحور_الثالث	,133	17	,200*	,948	17	,425
الدرجة_الكليه_للمحور_الرابع	,199	17	,072	,952	17	,488

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

قائمة الملاحق.

الملحق رقم 05: نتائج برنامج SPSS v.27 (إختبار إرتباط بيرسون (person correlation)).

الدرجة الكلية 1	Pearson Correlation	1	,756**	,780**	,898**	,790**	,490*	,738**	,488*	,611**
	Sig. (2-tailed)		<,001	<,001	<,001	<,001	,077	<,001	,047	,009
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تبنى معايير الإبذاع المالي IFRS يساهم في تطوير النظام المحاسبي العالمي SCF ويجعله أكثر إنغمسية على الإقتصاد العالمي	Pearson Correlation	,756**	1	,378	,717**	,533*	,378	,549*	,307	,334
	Sig. (2-tailed)	<,001		,134	,001	,028	,134	,022	,230	,191
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تبنى معايير الإبذاع المالي IFRS قائم على نطق الثقة المحاسبية المر لثريد تلك	Pearson Correlation	,780**	,378	1	,717**	,442	,190	,623**	,551*	,304
	Sig. (2-tailed)	<,001	,134		,001	,075	,464	,008	,022	,236
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تسعي الجزائر جاهدة من أجل تحسين وإبذاع النظام المحاسبي المالي لوماسي ومنظلمة حاوي SCF الإبذاع طفلي IFRS.	Pearson Correlation	,898**	,717**	,717**	1	,785**	,378	,549*	,307	,604*
	Sig. (2-tailed)	<,001	,001	,001		<,001	,134	,022	,230	,010
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تطاع البيئة المحاسبية الجزائرية إلى إبذاعات وتحديثات مستمرة للتعايش وتواكب مع متطلبات معايير الإبذاع المالي IFRS.	Pearson Correlation	,790**	,533*	,442	,785**	1	,442	,463	,137	,706**
	Sig. (2-tailed)	<,001	,028	,075	<,001		,075	,061	,601	,002
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
إعتماد وتبني معايير الإبذاع المالي إين أجل صبحيل للمطورين لفر IFRS المؤسسات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.	Pearson Correlation	,490*	,378	,190	,378	,442	1	,337	-,367	,627**
	Sig. (2-tailed)	,077	,134	,464	,134	,075		,186	,147	,007
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
الإعتماد على معايير الإبذاع المالي لإ يوقر على اللغرين IFRS والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي العالمي SCF.	Pearson Correlation	,738**	,549*	,623**	,549*	,463	,337	1	,260	,309
	Sig. (2-tailed)	<,001	,022	,008	,022	,061	,186		,314	,228
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
كلما تبني النظام المحاسبي المالي IFRS معايير الإبذاع المالي SCF أكثر النون ذلك الصبحدين مر فله الأمور على المؤسسات الجزائرية	Pearson Correlation	,488*	,307	,551*	,307	,137	-,367	,260	1	-,147
	Sig. (2-tailed)	,047	,230	,022	,230	,601	,147	,314		,575
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
السعي نحو تطوير المنظومة المحاسبية والإصلاح الطائي صبحخي معطلولة الوصول لتبني شامل لمعايير الإبذاع المالي IFRS.	Pearson Correlation	,611**	,334	,304	,604*	,706**	,627**	,309	-,147	1
	Sig. (2-tailed)	,009	,191	,236	,010	,002	,007	,228	,575	
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قائمة الملاحق.

الدرجة الكلية للمحور الثالث	Corrélacion de Pearson	1	,804**	,857**	,882**	,916**	,906**	,921**	,506*	,520*
	Sig. (bilatérale)		<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	,349	,191
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
النظام المحاسبي المحسني SCF غير متوافق مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	Corrélacion de Pearson	,804**	1	,603**	,784**	,620**	,595**	,642**	,377	,000
	Sig. (bilatérale)	<,001		,008	<,001	,006	,009	,004	,123	1,000
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
النظام المحاسبي المالي SCF لا يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي IFRS إلا ما يتناسب مع البيئة الإقتصادية الجزئية	Corrélacion de Pearson	,857**	,603**	1	,766**	,901**	,797**	,781**	-,091	,090
	Sig. (bilatérale)	<,001	,008		<,001	<,001	<,001	<,001	,720	,723
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
التوافق الكلي مع معايير الإبلاغ المالي SCF في النظام المحاسبي المالي IFRS هدف نسعي الجزائر الوصول إليه.	Corrélacion de Pearson	,882**	,784**	,766**	1	,822**	,763**	,781**	,000	,098
	Sig. (bilatérale)	<,001	<,001	<,001		<,001	<,001	<,001	1,000	,698
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
البيئة المحاسبية الجزائرية غير مستعدة بعد لتوافق كليا مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	Corrélacion de Pearson	,918**	,620**	,901**	,822**	1	,884**	,850**	,000	,168
	Sig. (bilatérale)	<,001	,006	<,001	<,001		<,001	<,001	1,000	,506
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
الفوانين والتشريعات الجزائرية تحد من التوافق والبيئي الكامل عند تبني معيار من معايير الإبلاغ المالي IFRS في النظم المحاسبية المالي SCF.	Corrélacion de Pearson	,906**	,595**	,797**	,763**	,884**	1	,842**	,082	,296
	Sig. (bilatérale)	<,001	,009	<,001	<,001	<,001		<,001	,746	,233
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تعقد وتفصيل معايير الإبلاغ المالي بصعب علي النظام المحاسبي IFRS المالي SCF أن توافقت كليا مع كل محيار.	Corrélacion de Pearson	,921**	,642**	,781**	,781**	,850**	,842**	1	,076	,414
	Sig. (bilatérale)	<,001	,004	<,001	<,001	<,001	<,001		,764	,088
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
النظام المحاسبي المالي SCF يحتاج نسبة جيدة مع معايير الإبلاغ المالي IFRS.	Corrélacion de Pearson	,506*	,377	-,091	,000	,000	,082	,076	1	,318
	Sig. (bilatérale)	,349	,123	,720	1,000	1,000	,746	,764		,198
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
تكييف أكثر لمعايير الإبلاغ المالي IFRS برغم من حودة تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.	Corrélacion de Pearson	,520*	,000	,090	,098	,168	,296	,414	,318	1
	Sig. (bilatérale)	,191	1,000	,723	,698	,506	,233	,088	,198	
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17

قائمة الملاحق.

الدرجة_الكليه3	Pearson Correlation	1	,828**	,699**	,769**	,826**	,948**	,765**	,743**	,905**
	Sig. (2-tailed)		<,001	<,0,01	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001	<,001
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
النظام المحاسبي المالي SCF عبر كامل ويعقد للتحديث مع معايير الإبداع المالي IFRS أكثر لاجله مطابق.	Pearson Correlation	,828**	1	,373	,578*	,614**	,848**	,488*	,412	,744**
	Sig. (2-tailed)	<,001		,140	,015	,009	<,001	,047	,100	<,001
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
يجب تحديث النظام المحاسبي المالي دوريا من أجل الوصول إلى SCF توافق نهج كلي مع معايير الإبداع المالي IFRS ومواكبه تطوراتها.	Pearson Correlation	,699**	,373	1	,245	,191	,276	,069	,000	,072
	Sig. (2-tailed)	<,0,01	,140		,343	,462	,284	,793	1,000	,782
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
بواجه النظام المحاسبي المالي SCF صعوبه في التحديث لبدأكم مع معايير الإبداع المالي IFRS.	Pearson Correlation	,769**	,578*	,245	1	,347	,727**	,474	,531*	,789**
	Sig. (2-tailed)	<,001	,015	,343		,172	<,001	,055	,028	<,001
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
بيئه الجزائر المنقطه سبب في عدم التنبؤ الكامل لمعايير الإبداع المالي IFRS.	Pearson Correlation	,826**	,614**	,191	,347	1	,745**	,798**	,704**	,662**
	Sig. (2-tailed)	<,001	,009	,462	,172		<,001	<,001	,002	,004
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
إسقاط معايير الإبداع المالي IFRS عبر المعتمده على النظام المحاسبي المالي SCF بواجهه عواقب كبيره مثل التكاليف والتدريب في الشركات الجزائرية.	Pearson Correlation	,948**	,848**	,276	,727**	,745**	1	,601*	,686**	,913**
	Sig. (2-tailed)	<,001	<,001	,284	<,001	<,001		,011	,002	<,001
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
صعوبات وتحديات معايير الإبداع المالي IFRS سبب في عدم إسقاطها معانته في النظام المحاسبي المالي SCF.	Pearson Correlation	,765**	,488*	,069	,474	,798**	,601*	1	,566*	,673**
	Sig. (2-tailed)	<,001	,047	,793	,055	<,001	,011		,018	,003
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
الجزائر تصبغ فرص تحسين وتطوير اللبئه المحاسبية إذا لم تسع لتكييف النظام المحاسبي المالي SCF أكثر مع معايير الإبداع المالي IFRS.	Pearson Correlation	,743**	,412	,000	,531*	,704**	,686**	,566*	1	,651**
	Sig. (2-tailed)	<,001	,100	1,000	,028	,002	,002	,018		,005
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17
عدم توفر إشارات وأصعاب خبره وهله المعرفه في معايير الإبداع المالي IFRS سبب لعدم تنبؤها بالشكل الكامل.	Pearson Correlation	,905**	,744**	,072	,789**	,662**	,913**	,673**	,651**	1
	Sig. (2-tailed)	<,001	<,001	,782	<,001	,004	<,001	,003	,005	
	N	17	17	17	17	17	17	17	17	17

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

قائمة الملاحق.

الملحق رقم 06: نتائج برنامج SPSS v.27 (التحليلات).

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظام المحاسبي المالي SCF عبر كامل ونفق للتحديث مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS أكثر لجملة متطابق.	17	3,2941	1,15999	,28134
يجب تحديث النظام المحاسبي المالي دوريا من أجل الوصول إلى SCF توافق منه كلي مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS ومواكبه تطورهاها.	17	4,0000	,86603	,21004
بواجه النظام المحاسبي المالي SCF صعوبه في التحديث ليدانم مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	3,4706	1,17886	,28592
بيئه الجزائر المنطقه سبب في عدم التبيي الكامل لمعايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	3,8235	1,13111	,27433
إسقاط معايير الإيذاء ع المالي IFRS عبر المعتمده على النظام المحاسبي المالي SCF بواجه عواقب كثيره مثل التكاليف والتدريب في الشركات الجزائرية.	17	3,7059	1,04670	,25386
صعوبات وتحديات معايير الإيذاء ع المالي IFRS سبب في عدم إسقاطها مبادئه في النظام المحاسبي المالي SCF.	17	3,7059	1,04670	,25386
الجزائر تصنع فرص تحسين وتطوير للبيئه المحاسبية إذا لم تسع لتكييف النظام المحاسبي المالي SCF أكثر مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	3,8824	,99262	,24075
عدم توفر إشارات وأصحاب خبره وقله المعرفه في معايير الإيذاء ع المالي IFRS سبب لعدم تبنيها بالشكل الكامل.	17	3,6471	,99632	,24164

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظام المحاسبي المالي SCF نسخه عبر متوافقه مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	2,7059	1,35852	,32949
النظام المحاسبي المالي SCF لا يتوافق مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS إلا بما يتناسب مع البيئه المحاسبية الإقتصادية الجزائرية.	17	3,6471	1,16946	,28364
التوافق الكلي مع معايير الإيذاء ع المالي في النظام المحاسبي IFRS المالي SCF هدف تسعى الجزائر للوصول إليه.	17	4,0588	,74755	,18131
البيئه المحاسبية الجزائرية عبر مستعمده بعد لتوافق كليا مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	3,0000	1,36931	,33211
القوانين والتشريعات الجزائرية تحد من التوافق والتبني الكامل عند تبني معيار من معايير الإيذاء ع المالي IFRS في النظام المحاسبي المالي SCF.	17	2,8235	1,28624	,31196
تعقيد وتضليل معايير الإيذاء ع المالي IFRS صعب على النظام المحاسبي IFRS المالي SCF أن يتوافق تماما مع كل معيار.	17	3,8235	1,13111	,27433
النظام المحاسبي المالي SCF يتطابق بنسبه جيده مع معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	4,1176	,69663	,16896
تكييف أكثر لمعايير الإيذاء ع المالي IFRS برفع من جوده تطبيق النظام IFRS المحاسبي المالي SCF.	17	4,0588	,55572	,13478

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
تبنى معايير الإيذاء ع المالي IFRS يساهم في تطوير النظام المحاسبي المالي SCF وجعله أكثر إنفاضا على الإقتصاد المالي.	17	4,2941	,46967	,11391
تبنى معايير الإيذاء ع المالي IFRS قائم على نقل البيئه المحاسبية الجزرية لذلك.	17	4,1765	,39295	,09531
تسعى الجزائر جاهده من أجل تحسين وإصلاح النظام المحاسبي المالي ليطمئن ومطابقات معايير SCF الإيذاء ع المالي IFRS.	17	4,2941	,46967	,11391
تحتاج البيئه المحاسبية الجزائرية إلى إصلاحات وتحسينات مستمرة لتطبيق وتوافق مع متطلبات معايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	4,1765	,52859	,12820
إعتماد وتبني معايير الإيذاء ع المالي من أجل تسهيل التعاون بين IFRS المؤسسات وتحقيق أهداف النظام المحاسبي المالي SCF.	17	4,1765	,39295	,09531
الإعتماد على معايير الإيذاء ع المالي لا يوتر على القوانين IFRS والتشريعات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF.	17	3,9412	,55572	,13478
كليا تبني النظام المحاسبي المالي IFRS معايير الإيذاء ع المالي SCF أكثر أدى ذلك لتضيق وعرقلة الأمور على المؤسسات الجزائرية.	17	4,0000	,86603	,21004
السعي نحو تطوير المنظومة المحاسبية والإنتفاخ المالي سبب في محاولة الوصول لتبني نماذج لمعايير الإيذاء ع المالي IFRS.	17	4,3529	,49259	,11947

قائمة الملاحق.

الملحق رقم 06: نتائج برنامج SPSS v.27 (إختبار الفرضيات).

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدرجة_الكليه1	17	33,4118	2,80755	,68093

One-Sample Test

Test Value = 40

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الدرجة_الكليه1	9,683	16	<,001	6,58824	8,0317	5,1447

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدرجة_الكليه2	17	27,5883	6,02165	1,37073

One-Sample Test

Test Value = 40

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الدرجة_الكليه2	8,499	16	<,001	11,76471	14,6705	8,8589

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الدرجة_الكليه3	17	28,1184	3,76291	1,58374

One-Sample Test

Test Value = 40

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الدرجة_الكليه3	7,244	16	<,001	10,47059	13,8280	7,1132

قائمة الملاحق.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي النسي - تيسة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
شعبة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

إذن بالقبول لمذكرة التخرج ماستر

أنا الممضي أسفله الاستاذ (ة) :
.....

للسنة الجامعية : 2026/2025

ماستر

المشرف على مذكرة التخرج :

عنوان المذكرة بالتفصيل	الاختصاص	فريق العمل
أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النظام المحاسبي الجزائري دراسة حالة مؤسسة الأمانة تونس	محاسبة ومالية	*1- زمولي شعيبي *2-

أو افق على تقديم المذكرة وهذا بعد المراجعة الكاملة .

تاريخ الامضاء

2026/05/18

الادارة

الامضاء

.....
HBT

اللقب والاسم للاستاذ المشرف

.....
كبيد حديجة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي النيمي - تيممة.



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
ديانة عمادة الكلية مكلفة بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
مصلحة التعليم والتقييم

اتفاقية التبرص

المادة الأولى: هذه الاتفاقية تضبط علاقة جامعة الشهيد الشيخ العربي النيمي - تيممة - ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مع المؤسسة: شركة الاعسمة تيممة
مقرها: تيممة، شارع بلقايم يوسف ص 83
ممثلة من طرف:

علاءة عبد المالك الوظيفة: مدير الموارد البشرية

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- رمولي شحيب 2-

ماستر التخصص حاسبية

عنوان المذكرة: أثر تبني المحاسب الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على النظام المحاسبي الجزائري
دراسة حالة مؤسسة الاعسمة تيممة
الاستاذ (ة) المشرف (ة): عميد تيممة

هذه الاتفاقية تهدف الى تنظيم تبرص تطبيقي للطلبة الاتية أسماؤهم:

1- 2- 3-

4- 5-

ليسانس التخصص:

عنوان تقرير التبرص:

قائمة الملاحق.

الاستاذ (ة) المشرف(ة) :

وذلك طبقا للبريوسوم رقم : 90-88 المؤرخ في : 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989 .

المادة الثانية: يهدف هذا الترخيص الى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين .

المادة الثالثة: الترخيص التطبيقي يجري في مصلحة:

دائرة المحاسبة والمحاسبة

الفترة من: 17 . 02 . 2026 الى 23 . 04 . 2026

المادة الرابعة: برنامج الترخيص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية

المادة الخامسة:

على غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر بمناخعة تنفيذ الترخيص التطبيقي هؤلاء الاشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية لتنفيذ الامتل للبرنامج وكل غياب للتخريص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية

المادة السادسة: خلال الترخيص التطبيقي والمعد بثلاثين يوما يتبع المترخص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم أماكن تريضهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي في مجال الامن والنظافة وتبين لهم الاحطاء الممكنة.

المادة السابعة: في حالة الاخلال هذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في اتياء تريض الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رسالة مسجلة ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة: تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المترخص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والامن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ الترخيص.

المادة التاسعة: في حالة حاد ما على المترخصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ الى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة الى القسم.

المادة العاشرة: تتحمل المؤسسة التكلل بالطلبة في حدود إمكاناتها وحسب مجمل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين عند الوجود والا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل . المسكن . المطعم

ادارة القسم



ادارة المؤسسة المستقبلية

HALFAYA Abdelmalek
Director des Ressources
Humaines



المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر
GROUPE INDUSTRIEL DES CIMENTS D'ALGERIE
SOCIETE DES CIMENTS DE TEBESSA « S.C.T. »



S.P.A. au capital social de : 2 700 000 000 D.A. - رأس مالها الاجتماعي : ش.ذ.ا. -
N° Identification Fiscale : 099812058209320 - N° Article d'Imposition : 12 200 101 077 - N° Registre de Commerce : 98 B05 82 093 12/00

Réf : *AA8* /DPT.RH/2026

Date : 23/04/2026

ATTESTATION DE FIN DE STAGE

La Société des Ciments de Tébessa (S.C.T.) atteste que le (a) nommé (e) :

Nom et Prénom : **ZEMOULI CHOUAIB**

a subi un stage pratique de perfectionnement au niveau de notre Société,

portant sur : **DEPARTEMENT COMPTABILITE ET FINANCE**

Du : 17/02/2026 Au : 23/04/2026

En foi de quoi, la présente attestation lui est délivrée, pour servir et faire valoir ce que de droit.

[Signature] Le Chef Dept Admin et Personnel *[Signature]*



Cimenterie : Zone Industrielle BP 03 El Malabiod -Tébessa -Algérie
Tél : 213(0)37 52 58 40/52 58 42 - Fax : 213(0)37 52 58 41 -Email : sectdu.sct@gmail.com

